التأمين الإجتماعى

دراسة مقارنة

Social insurance
comparative study

إعداد

الدكتور/ محمد سالم النمر

دكتوراه في فلسفة القانون وتاريخه

البريد الإلكترونى : elnmr660660@gmail.com

ملخص البحث

يتناول البحث دراسة فلسفية من الفقه الاسلامى عن التأمينات الاجتماعية من وجهتين الوجهة التاريخية والوجهة الفلسفية ويوضح مفهوم ونشأة التأمين الاجتماعي وتوضيح أهدافه وتطوراته وإنتقاداته وإيجاد الحلول للمشكلات التى تواجه ضمان التأمينات الاجتماعية ودورها فى حياة الفرد ونهضة المجتمع .

كما يعكس الضوء عن الخصائص التى تساهم فى تميز الضمان الاجتماعى ، وذكر اساس الضمان الاجتماعى فى الفكر الاسلامى وتوضيح الغرض منه .

كما نذكر مبادئ التأمين الاجتماعى وتطوره ونشأته فى التشريع الاسلامى وفى مصر وفى الدول الاجنبية مثل التشريع الامريكى والتشريع الفرنسي والتشريع الالمانى والتشريع البريطانى ، وتوضيح اهداف التأمين الاجتماعى سواء كانت اهداف سياسية أو اجتماعية أو اهداف اقتصادية ، ثم نذكر تأثيرها على الثورة الصناعية .

وفى البحث نذكر ايضا اهمية الاسس الفلسفية والتاريخية للتأمين الاجتماعى ودور الدولة والحكومة فى مبدأ التأمين الاجتماعى ومدى تأثيره وفى النهاية نوضح مدى الانتقادات الذى يتعرض له التأمين الاجتماعى والنتائج والتوصيات المأخوذ بها لحل مشكلات التأمينات الاجتماعية .

الكلمات المفتاحية :

التأمين الإجتماعى ، الأمان الإجتماعى ، أصحاب المعاشات ، المعيشة الاجتماعية العادلة .

Research summary

The research examines a philosophical study of Islamic jurisprudence on social insurance from both historical and philosophical destinations and clarifies the concept and genesis of social insurance, clarifies its objectives, developments and criticisms, and resolves the problems facing the guarantee of social insurance and its role in the life of the individual and the interest of society. It also reflects the light on the characteristics that contribute to the distinction of social security, mentioning the basis of social security in Islamic thought and clarifying its purpose.. We also mention the principles of social insurance, its development and its activity in Islamic legislation, in Egypt and in foreign countries such as American legislation, French legislation, German legislation and British legislation, and the clarification of the aims of social insurance, whether political, social or economic objectives, and then mention its impact on the industrial revolution. In the research, we also mention the importance of the philosophical and historical foundations of social insurance and the role of the State and the Government in the principle of social insurance and its impact. In the end, we explain the extent to which social insurance is criticized and the conclusions and recommendations taken to solve social insurance problems.

Keywords:

Social insurance, social security, pensioners, fair social living.

١ - التأمين الإجتماعى

مقـــــــــــدمه

استشعر الانسان من زمن بعيد حاجته الي الامان وهدته هذة الحاجه الي ابتكار العديد من الوسائل التي تكفل له هذا الايمان وتحميه من المخاطر فوجه الفكر الي الادخار والتخزين ، واخذه الفكر الي ان يتعاون مع غيره من المعرضين لنفس الاخطار والراغبين في الحصول علي الامان الي ان يوزعوا عليهم النتائج السيئه التي تحدثها الاخطار للبعض منهم فيتوزع الخطر توزيعاً " كبيراً " فيفقد كثيرا من خطورته ومضاره . ولهذا لجأ الانسان الي التامين بصورتية التبادلي والتجاري " كما عرف الانسان ايضاً خلال بحثه عن الامان فكره ان يمد يد المساعده الي اخوانه المحتاجين اليهما كما عرف الانسان ايضاً نظام المسؤليه الذي يؤمن المضرور ضد الاضرار التي تلحقة من اخطاء الاخرين وبسببها لما يتيحه هذا النظام من تقديم تعويض للمضرور .

ومع ظهور الثوره الصناعيه وظهور الاله عجزت هذه الوسائل التقليديه عن تحقيق الامان للانسان المحله الي لهذا الامان بدأت تظهر في الافق فكرة التأمينات الاجتماعية التي وان كانت قد ظهرت في بداية الامر فكره طائفيه اي بهدف مد نوع من الامان لطائفه معينه من طوائف المجتمع وهي طائفه العمال لان هذه الفكره سرعان ما تطورت تطوراً كبيراً وتلقفتها المواثيق والاعلانات الدولية بالنص عليها واصبح ينظر للحق في التامين الاجتماعي او في (الامان الاجتماعي) وذلك علي انه حق حق من حقوق الانسان . هذا التطور الذي لحق فكرة التامين كان له بحق

فرضه في التشريعات الداخلية ومنها مصر التي وسعت كثيراً من نطاق التأمينات الاجتماعية بهدف مد مظلتها الي جميع افراد الشعب تاكيدا لاعتبار هذا الحق من حقوق الانسان .

مشكلة البحث research problem

تتمثل مشكلة البحث فى عدم كفاءة الامور التى تقوم بها الهيئة القومية للتامين الاجتماعي ، حيث تعد اموال التأمين الاجتماعي من أهم العوامل التى تساعد على استقرار المجتمع والفرد ، وحيث أن التأمين الاجتماعي هو مايسعى اليه الفرد العامل لضمان معيشته بعد عدم مقدرته على العمل سواء كان ، شيخوخة أو عجز .

فإذا نظرت إلى فكرة التأمين التي تتضمن توزيع الخطر بين عدد من الأشخاص حتى تخف وطأته عليهم، بدلاً من أن يتحمله أحدهم فيثقل كأهله، لوجدت تلك الفكرة ضاربة في أعماق التاريخ، وقد قيل إن التأمين بدأ أول ما بدأ تعاونياً. حيث قامت في المجتمعات القديمة جمعيات تعاونية للفلاحين وأصحاب الحرف وغيرهم لتأمينهم ضد أضرار معنية عن طريق التعاون بينهم .

اهداف البحث research objectives

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق عدة أهداف ، وتبدو هذه الاهداف ، فى معرفة وفهم وتقييم أساليب الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى ، وفى التوصل لأفضل حلول

لمشكلات التأمينات الاجتماعية ، وذلك لتحقيق أقصى منفعة ، فى ضوء خبرات الدول الاجنبية فى هذا المجال .

كما يسلط البحث الضوء على الانتقادات والنتائج ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة التى يسعى لها الفرد والمجتمع لسلامة وضمانة المعيشة الاجتماعية العادلة .

أهمية البحث The importance of research

تبدو أهمية الدراسة من عدة اتجاهات على النحو التالى :

(أ) أهمية الدراسة بالنسبة لأصحاب المعاشات.

تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية وحق الفرد فى التأمينات الاجتماعية، وانعكاس ذلك على أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم، وكذلك توفير الضمان المناسب والملائم الذي يدر عائد يكفي لاحتياجات أصحاب المعاشات.

(ب) أهمية الدراسة بالنسبة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

وتتمثل هذه الأهمية في البحث عن حلول جديدة، وهو ما يخفف الكثير من الضغوط التي تتعرض لها الهيئة من أصحاب المعاشات.

(ج) أهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع.

تتمثل فى ضمان المجتمع لحقوق أفراده وضمانة معيشتهم الاجتماعية ، تقديراً ودعما عن عملهم فى قطاعات الدولة .

توفير بيئة راضية لأصحاب التأمين الاجتماعي مما يشعرهم بضمان حقوقهم الشرعية وبالتالي يؤدى لزيادة نهضة المجتمع اقتصادياً .

منهج البحث Research methodology

يعتمد البحث على المنهج الدراسى المقارن بين وجهتين مهمين للتأمين الأجتماعي، وذلك على أساس توضيح ماهية ومفهوم التأمين الاجتماعي ودراسة نشأته وتطوره تاريخيا وفلسفيا .

خطه البحث Research plan

• مقدمة التعريف بموضوع الدراسة.

المبحث الاول : الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية .

المطلب الاول – الضمان الاجتماعي ومفهومه المطلب الثاني – التأمينات الاجتماعية

المبحث الثاني: مفهوم ونشأة وأهداف التأمينات الأجتماعية.

المطلب الاول – مفهوم التأمينات الاجتماعية المطلب الثاني – أهداف التأمينات الاجتماعية

المبحث الثالث: التأمين الاجتماعي من وجهة النظر التاريخية والفلسفية .

١ - التأمين الإجتماعى

المطلب الاول – الدراسة من المنظور التاريخى المطلب الثانى – الدراسة من المنظور الفلسفى

المبحث الرابع : إنتقادات التأمين الأجتماعي والنتائج والتوصيات .

المطلب الاول – انتقادات التامين الاجتماعي المطلب الثانى – النتائج والتوصيات

نشأه تطور التأمينات الاجتماعية

Growing Up Social Insurance Development

المبحث الاول

الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية

Social security and social insurance

المطلب الاول

الضمان الاجتماعي

نظام الضمان الاجتماعي بمفهومه الحديث يعد من فعل الثورة الصناعية ، وكانت ألمانيا هي اول الدول الصناعية التي رأت نشأه هذا النظام عندما وضع بسمارك قوانين التامين الاجتماعي ، والتي كان أولها قانون التأمين ضد الشيخوخه والعجز عام ١٨٨٣ م ، وتمثل فروع الضمان الاجتماعي العصري ، وقد اصبح هذا النظام مصدر للدول الصناعية الاخري وباقي دول العالم في ما بعد ، حيث تم الاعتياد به ، ومن ثم تطبيقه وذلك بحسب ظروف وإمكانيات كل دولة علي حده بصرف النظر عن نظامها السياسي او حتي الاقتصادي .

ان الضمان الاجتماعي اول من طبقه علي مر العصور هو الفاروق عمر بن الخطاب حيث أمر بصرف رواتب لاول المجاهدين في سبيل الله وأيضاً خصص راتباً للأرامل واليتامي والكهول والاطفال منذ ولادتهم حتي بلوغهم سن الرشد وبعد ذلك

١ – التأمين الإجتماعى

بدأت اوربا في القرن التاسع عشر في عهد بسمارك في المانيا حيث صدر اول تشريع للضمان الاجتماعي بمفهومه الواسع يشمل التأمينات ضد اصابات العمل وأمراض المهنه وضد العجز المؤقت بسبب المرض والامومة .

وللضمان الاجتماعي عده اهداف منها

١. ضمان مستوي معيشه مقبوله للعامل واسرته في المستقبل في حاله فقده القدرة علي الكسب بصفه مؤقته او دائمه .

٢. استقرار العلاقه بين العامل وصاحب العمل ودفعها الي العمال بمجرد وجوب شروط استحقاقها .

٣. معالجه قله الأمن الخاص بالدخل الفردي ، عن طريق محاوله تقليل الفقر ، وتوفير جميع الخدمات الصحية لكافه الافراد .

٤. والحرص علي توفير ظروف عيش وعمل مناسبه . الحد من ظاهرة عدم المساواه بين الافراد.

٥. توفير مساعدات للافراد الذين يحتاجون لها باعتباره حقاً من حقوقهم القانونيه .

٦. ضمان عدم وجود اي تميز في المجتمع علي اساس الجنس او الانتماء او الجنسيه .

٧. تعزيز الاستدامة ، والكفاءه ، وتحمل الواجبات الضريبيه المترتبه علي الافراد .

تحديات الضمان الاجتماعي Social security challenges

يواجه الضمان الاجتماعي في مختلف دول العالم – وخصوصاص التي تشهد تنوعاً في التنمية الاقتصادية ويوجد عده تحديات لها دور فعال ومؤثر عليها ومنها [١].

١– تحديات التغطيه : هي المشكلات التي تظهر نتيجه لعدم القدرة علي توفير الضمان الاجتماعي لكافه الافراد ، حيث مانت التوقعات ان ينتشر الضمان الاجتماعي في كافه دول ذات الدخل المنخفض والمتوسط ، ولكن لم ينجح هذا الشئ ، فظلت غالبية سكان العالم تعاني من عدم الحصول علي ضمان الاجتماعي ، كما ان فكرته ظهرت بشكل عام لتوفير التامين للافراد الذين يعملون برواتب او اجور ، ويمتلكون عقود عمل مع المنشأت ، مقارنةً بالافراد الذين يعملون علي حسابهم الخاص ، ويشكلون نسبة كبيرة من العاملين في المهن غير المنظمه في القطاع .

٢– التحديات الملاءمه : ويتضح منها انها التحديات المرتبطه مع تحديات التغطية ، حيث لا يمكن تغطية كافه الافراد في الضمان الاجتماعي دون وجود ملاءمه تهتم بدراسه ومتابعه كافه المجالات الاجتماعيه والاقتصادية الخاصه في الدوله ، ومن الممكن اعتبار ان الضمان الاجتماعي ملائم عندما يساهم في تحقيق الاتي : الملاءمه الاجتماعيه : هي المساعده علي الوصول الي نتائج السياسه الاجتماعية المحتمله ، من اجل المساهمه في توفير حاجات الافراد لمواجهه المخاطلر ، كما تتحقق الملاءمه الاجتماعيه عندما تكون العلاقه بين الضرائب والاعانات .

[١] احمد حجاز . صندوق الضمان الاجتماعى وفكرة الضمان والتكافل ، وزارة التربية والتعليم ، اداره التخطيط والبحث التربوى ١٩٨٥ ،مج٢٦،ع٢،ص٩١

١ – التأمين الإجتماعى

والمبالغ المدفوعه اثناء الحياه عادله ، الملاءمه الاقتصادية : هي دعم الادوات السياسية الخاصه بالمالية والعماله ، وغيرها من انواع السياسات الاقتصادية الاخري . تحديات التمويل : هي التحديات التي ظهرت نتيجه لمناقشه النفقات والتمويل الخاص بالضمان الاجتماعي ، حيث اهتمت الدول الصنتعية بدراسه التكاليف الخاصه به ، بينما اهتمت الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض في الطلرق التي تساعدها علي زيادة النفقات الاجتماعية ، وفي كلا نوعي هذة الدول تم التركيز علي طريقه الوصول الي المطلوب ، وليس التكاليف المترتبه علي تحقيقه .

هناك عدة خصائص تساهم في تمييز الضمان الاجتماعي وهي :

١. انه برنامج إلزامي يجب ان يشارك فيه جميع الموظفين في الدوله . تعتبر طريقة تكافلية يشارك فيها كل من الموظفين واصحاب الاعمال .

٢. يساهم في الحفاظ علي استمرارية الدخل ، خاصه عند التعرض لكبر السن او الاعاقة.

٣. انه يساعد علي توفير جميع النفقات المتعلقه بالعلاج ، مما يساهم في الحفاظ علي الامن الاقتصادي .

٤. يساعد علي تعزيز التعاون والتضامن بين الافراد في مجتمع واحد .

٥. يوفر العديد من المزايا للمشتركين الافراد مقابل دفع مبالغ صغيره من المال .

٦. يساهم وجود الدخل للافراد بعد التقاعد في الحفاظ علي قوتهم الشرائيه ، ونتيجة لذلك استمرار نشاط حركه السوق الخاص ، وتقليل معدل الركود الاقتصادي .

(أ) الضمان الاجتماعي في الفكر الإسلامي:

نتحدث عن فلسفة الإسلام في الضمان الاجتماعي في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال الحديث عن أساس الضمان الاجتماعي في الفكر الإسلامي، وآليات الضمان الاجتماعي في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وذلك على النحو التالي:

(١) أساس الضمان الاجتماعي في الفكر الإسلامي

تنطلق فلسفة الضمان الاجتماعي في الفكر الاقتصادي الإسلامي، من جملة من المفاهيم والقيم والقواعد الكلية، ونبين ذلك من القرآن الكريم والسنة المطهرة وأقوال السلف، وذلك على النحو التالي:

تنطلق فلسفة الضمان الاجتماعي في الفكر الاقتصادي الإسلامي، من جملة من المفاهيم والقيم والقواعد الكلية، ونبين ذلك من القرآن الكريم والسنة المطهرة وأقوال السلف، وذلك على النحو التالي:

القرآن الكريم.

١ – التأمين الإجتماعى

(أ) قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِزْقِهِ، وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ [١]

في هذه الآية بيان لمنن الله العظيمة ، ومنها أنه سخر لهم الأرض، وذللها ومكنهم من زراعتها ، وشق عيونها ،وأنهارها، وحفر آبارها [٢] ، واستخراج كنوزها وخيراتها، كل هذا يلزم منهم العمل ، وطلب الكسب لسد حاجتهم المختلفة التي لا غنى عنها [٣] .

(ب) قال الله تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا لبيع ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَوةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [٤]

أن الله تعالى أمر بالانتشار في الأرض، والابتغاء من فضله، طلبًا للرزق وكسبًا للمال، قال القرطبي: "ابتغاء الفضل ورد في القرآن بمعنى التجارة.

(ج) قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَوَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ومن معاني الضرب في الأرض ، جميع الأعمال التي فيها حركة وتقليب، يتبين لنا من ذلك أهمية الاستثمار واستنماء المال والسعي للكسب وطلب الرزق.

---

[١] القرآن الكريم، سورة الملك: الآية رقم (١٥).

[٢] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن دار الحديث، القاهرة – مصر، ج ١٨ ص ٢١٥.

[٣] نصر محمد السلامي، الضوابط الشرعية للاستثمار، وهي رسالة علمية نال عنها المؤلف درجة الماجستير من جامعة الإيمان الدينية.

[٤] القرآن الكريم ، سورة الجمعة: الايتان (٩–١٠).

أهمية الاستثمار والتكافل والتضامن في السنة النبوية المطهرة:

السنة النبوية المطهرة مليئة بالأحاديث التي تحث على العمل والسعي في طلب الرزق، والكسب من حلال طيب، وهي في جملتها فيها دعوة للمجتمع للتنمية والاستثمار؛ لإقامة الحياة على العمل الحر المستقر والدائم [١] ، والتكافل والتضامن بين أفراده، ومن الأدلة على ذلك ما يأتي:

(١) قال رسول الله، أى الكسب أطيب؟ قال: "عمل" الرجل بيده، وكل بيع مبرور [٢] ، ورد

في هذا الحديث حث على العمل، ودعوة للمجتمع المسلم إلى المنافسة في طلب الرزق والكسب الطيب [٣] .

(٢) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهِ كَانَ قَمِنًا أَنْ لَا يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ. [٤]، وعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: مَنْ بَاعَ دَارًا وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا لَمْ يُبَارَكَ لَهُ فِيهَا . [٥]

---

[١] شعبان عبد الظاهر صابر، المعاملات التي تمثل تحايلا على الربا – تكييفها الفقهي وحكمها الشرعي – دراسة فقهية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، ٢٠١٨م، ص٩٢.

[٢] رواه أحمد في مسنده حديث رقم (١٧٣٠٤)؛ والحاكم في المستدرك حديث رقم (٢١٦٠) ؛ والطبراني في الأوسط حديث رقم (٧٩١).

[٣] نصر محمد السلامي، الضوابط الشرعية للاستثمار، مرجع سابق، ص ٧٥.

[٤] رواه الإمام أحمد في مسنده حديث رقم (١٧٩٩٠)؛ وابن ماجة في سننه حديث رقم (٢٤٨١) ؛ والبيهقي في السنن حديث رقم (١٠٩٥٨)؛ وحسنه الألباني.

[٥] رواه ابن ماجة حديث رقم (٢٤٨٢) ؛ والبيهقي حديث رقم (١٠٩٥٧)؛ وحسنه الألباني.

١ – التأمين الإجتماعى

في هذين الحديثين إشارة واضحة إلى أهمية الاستثمار ، وضرورة التنمية والتكافل، فلا بركة فيمن باع داره، أو عقاره، ثم استهلك ثمنها دون أن يثمره أو ينميه، وهذا التأكيد بنفي البركة، سواء كان على سبيل الإخبار أو الدعاء، وفيه نهي عن بيع وسائل الإنتاج، وإنفاق ثمنها، كما فيه دلالة على وجوب استثمار المال الزائد وعدم اكتنازه أو إنفاقه؛ لأن الدعاء أو الإخبار بنفي البركة يدل على العقوبة والعقوبة لا تكون إلا على ترك واجب، فيكون الاستثمار واجب وتركه معصية ومخالفة لمقصود الشرع الحكيم [١].

خلاصة القول: يظهر لنا بعد طول نظر وتأمل، فيما سبق من أدلة القرآن والسنة، وأقوال الأئمة عن أهمية الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى التكافل والتضامن، فالاستثمار من حيث المعني فرض كفاية، يجب على الأمة في مجموعها القيام به لتحقيق مقاصد الشرع منه، وهي تحقيق التكافل الاجتماعي، ونشر روح المودة والتعاطف بين أبناء المجتمع، حين يكثر المال بين أيدي المستثمرين فيدفعون زكاته إلي مستحقيه من الفقراء والمساكين، والإنفاق في وجوه الخير لقضاء حوائج الناس، وتحقيق الحد الأدنى من الكفاف والعفاف، وبذلك يرتقي المجتمع بأيدي أبناءه من عوائد استثمارهم لأموالهم ، وهو ما يحقق له الرفعة والسيادة والتحرر من التبعية والهيمنة الخارجية، التي غالبًا ما تفرض بسبب العجز والفاقة.

[١] شعبان عبد الظاهر ،صابر المعاملات التي تمثل تحايلاً على الربا – تكييفها الفقهي وحكمها الشرعي – دراسة فقهية مقارنة ،مرجع سابق ص ٩٤.

(٢) مقاصد و آليات الضمان الاجتماعي في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

تهدف الشريعة الإسلامية إلى تحقيق عدة مقاصد في الضمان الاجتماعي، من خلال عدة آليات يتم تطبيقها، وذلك بغية المحافظة على سد حاجات الفرد وتلبية رغباته، ولضمان مبادلة الأموال ورواجها بين الناس وفق ما اتفقوا عليه فيما بينهم، وعلي هذا كان من المناسب إلقاء الضوء على بعض هذه المقاصد (أولا) وآليات الضمان الاجتماعي في الفكر الاقتصادي الاسلامي (ثانيا) ، وذلك على النحو التالي:

أولا مقاصد استثمار أموال الضمان الاجتماعي في الفكر الاقتصادي الإسلامي :

تهدف الشريعة الإسلامية إلى تحقيق عدة مقاصد في الضمان الاجتماعي ، من خلال عدة آليات يتم تطبيقها، وذلك بغية المحافظة على سد حاجات الفرد وتلبية رغباته، ولضمان مبادلة الأموال ورواجها بين الناس وفق ما اتفقوا عليه فيما بينهم، وعلي هذا كان من المناسب إلقاء الضوء على بعض هذه المقاصد (أولا) وآليات الضمان الاجتماعي في الفكر الاقتصادي الاسلامي (ثانيا) ، وذلك على النحو التالي:

(ب) المحافظة على الأموال:

المحافظة على المال هو من أسمى المقاصد وأعظمها، وقد أجمع العلماء على وجوب حفظ المال، كما أجمعوا على حرمة إضاعته في غير فائدة شرعية، ويعتبر الحفاظ على المال من الضرورات الخمس التي أوجبت الشريعة حفظها وتحقيقها، ومن الأدلة على حفظ المال وحرمة إضاعته ما ورد عن النبي & أنه قال: "إن الله يرضي لكم ثلاثا ويسخط لكم ثلاثا، يرضي لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل

الله جميعًا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم، ويسخط لكم قيل وقال، وإضاعة ،المال وكثرة السؤال [١]، وفي الحديث نهى عن إضاعة المال.

(٢) سد الحاجات الإنسانية:

من أهم مقاصد الشريعة في المعاملات المالية: تحقيق كفاية المجتمع فرادى وجماعات، من صيانة للضرورات، و سد حاجات الإنسان الضرورية ، وتوفير للكماليات، حتي ينعم كل فرد في المجتمع المسلم برفاهية شاملة، تعينه على حسن القيام بمهمة العبادة، التي ما خُلق إلا من أجلها، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الجنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [٢] ، وعمارة الأرض وفق منهج الله تعالي، وفي ذلك تحقيق لمقاصد الشريعة العامة، وتحقيقها أمر واجب وضروري [٣] ، ولا يكون ذلك إلا بواسطة المال.

(٣) تحقيق التراضي بين الناس:

من مقاصد الشريعة الحسنة في المعاملات المالية، أن يرضى كل طرف من طرفي المعاملة بما اتفق عليه مع الطرف الأخر ، فلا نزاع ولا تخاصم حول ما اتفقا عليه من شروط واضحة بينة.

---

[١] رواه مالك في الموطأ باب ما جاء في إضاعة المال وذي الوجهين حديث رقم (١٨٠٠)؛ ورواه مسلم في كتاب الأقضية حديث رقم (٤٤٠١).

[٢] القرآن الكريم ، سورة الذاريات: الآية رقم (٥٦).

[٣] نصر محمد السلامي، الضوابط الشرعية للاستثمار، مرجع سابق، ص ٤٩.

ثانيًا: آليات الضمان الاجتماعي في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

قرر الفكر الاقتصادي الإسلامي وفروعه الاجتهادية المتغيرة جملة من آليات الضمان الاجتماعي والتي تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: آليات تقوم بتطبيقها الدولة، ومن هذه الآليات:

(أ) الزكاة : قال تعالى: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)[١].

(ب) كفاله الدولة للفقراء : أخرج مسلم من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أنا أولى بالمؤمنين في كتاب الله فأيكم ترك دينا وضيعة (عيالا) فادعوني فأنا وليه * [٢] .

(ج) العطاء : قال عمر بن الخطاب – رضي الله عنه : والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد، وما من أحد إلا وله نصيب في هذا المال نصيب أعطيته أو منعته، فالرجل وبلاؤه في الإسلام، والرجل وعناؤه وحاجته، والله لئن بقيت لهم ليصلن الرجل حقه من المال وهو في مكانه يرعى".

[١] القرآن الكريم ، سورة التوبة: الآية ٦٦.

[٢] القرآن الكريم ، رواه مسلم في صحيحه، حديث رقم (٣٠٤١).

(د) إقراض الدولة للمحتاج: ينقل ابن عابدين عن أبو يوسف قال : "يدفع للعاجز – أي العاجز عن زراعة أرضه الخراجية لفقره – كفايته من بيت المال قرضا ليعمل ويستغل أرضه".

القسم الثاني: آليات يقوم بتطبيقها المجتمع، ومن هذه الآليات:

(أ) الصدقات: قال تعالى: فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْرًا لِأَنفُسِكُمْ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [١] ، وقال تعالى: (وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُالرَّازِقِينَ } [٢].

(ب) كفالة الأيتام والأرامل : قَالَ الرَسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَأَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا – وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى وَفَرَّجَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمِسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْقَائِمِ اللَّيْلَ الصَّائِمِ النَّهَارَ [٣].

(ج) الكفارات: قال تعالى: {فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ } [٤].

---

[١] القرآن الكريم ، سورة التغابن: الآية ١٦.

[٢] القرآن الكريم ، سورة سبأ : الآية ٣٩.

[٣] رواه البخاري في صحيحه، حديث رقم (٥٠٣٨)، ومسلم حديث رقم (٢٩٨٢).

[٤] القرآن الكريم ، سورة المائدة : الآية ٨٩.

(د) الأوقاف : وهى تطبيق لقوله صلى الله عليه وسلم : "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له .

نظرة عامة على نظام الضمان الاجتماعي Beveridge

إنه يؤدي إلى سياسات ضمان اجتماعي قريبة من السياسات الاجتماعية، والتي تلفت الانتباه بخصائصها الخاصة في ممارسات الخدمة الاجتماعية. ويختلف هذا النظام عن كافة المفاهيم مثل التوافقية والزراعة والسياسة الخيرية والتضامن الاجتماعي والتعاون الاجتماعي والعمل الخيري في السياسات المقدمة دون رؤية الفرق بين المجموعة المحتاجة للدعم الاجتماعي. يأخذ هذا النظام في الاعتبار أن كل فرد قد يكون في حاجة إلى الدعم الاجتماعي في يوم من الأيام. وبعبارة أخرى، فمن المقبول على نطاق واسع بين البلدان المتقدمة أنها تجسد هيكلاً ينبغي أن يقبل تشغيل العمالة والدخل وأي مخاطر لاحقة كهدف أساسي للحد من التفاوت في الدخل. قامت العديد من الدول بتطوير نموذج نظام الضمان الاجتماعي الخاص بها لتلبية الحاجة إلى نظام ضمان اجتماعي يعتمد على فلسفة هذه السياسة. وقد قامت أكثر من ١٠٠ دولة، وخاصة ألمانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة ودول أوروبا الشرقية، بتكييفه واستخدامه بنجاح كبير.

يعد نظام الضمان الاجتماعي Beveridge مهمًا جدًا لضمان التوظيف والدخل والضمان الاجتماعي للفرد والأسرة، وهو مقبول على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وقد تم التأكيد باستمرار على النقص في أعداد العاطلين عن العمل وكبار السن

والأطفال والمعوقين وطرحه كقضية سياسية اجتماعية هامة من خلال رفض فكرة تحميل الفرد المسؤولية والبحث عن حلول لهذه المشاكل التي لا تلبي متطلبات المجتمع الحديث. باعتبارها قضية اجتماعية. إن نظام الضمان الاجتماعي Beveridge ليس فقط نموذجًا جلبته هيكلة التخطيط الاقتصادي إلى جدول الأعمال من خلال ضرورات العصر والذي يتمتع بصلاحية دولية مستوحاة من تجربة المملكة المتحدة، ولكنه أيضًا نموذج له علاقات وثيقة مع الأنشطة المهنية لا تنفصل عن الدعم الاجتماعي.

- خلفية نظام Beveridge

تم تشكيل خطط إصلاح بيفريدج على أساس أربع نقاط أساسية. وهي "الضمان الاجتماعي"، و"العمالة الكاملة"، و"نوعية الحياة"، و"تخفيف العبء الإداري والضريبي". لكن أبرز عناوين التقرير هي الضرائب ومبادئ الضمان الاجتماعي. يتعلق مبدأ الضمان الاجتماعي بفرعي نظرية التأمين ضد المخاطر الاجتماعية. الأول هو تشكيل نظام التقاعد الذي يشمل المجتمع بأكمله وجميع الموظفين بخلاف النظام الحالي. ووفقاً للنص الذي سيتم تقديمه إلى المجتمع، ذكر أن الهدف هو ضمان أن يتمكن كل فرد من تحقيق مستوى معين من المعيشة في سن الشيخوخة بسبب الضمانات التي حصل عليها خلال حياته العملية المؤمنة اجتماعياً.

ومن أجل القضاء على الكساد الكبير الذي ظهر مع انهيار بورصة نيويورك عام ١٩٢٩ على حساب انهيار الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وذلك من خلال إنشاء دولة

الرفاهية، التي تغطي الجميع بأنظمة الضمان الاجتماعي الشاملة، ومنع كبرى الأزمات من التكرار في المستقبل، أعد نائب رئيس الوزراء من الحزب الليبرالي في المملكة المتحدة ويليام هنري بيفريدج واقترح على برلمان المملكة المتحدة "تقرير التأمين الاجتماعي والخدمات المرتبطة به" في ١ ديسمبر ١٩٤٢. في تقريره المنشور لمستقبل البلاد و العالم في الربع الثاني من القرن العشرين، ذُكر أن أعمال الضمان الاجتماعي كانت البيانات الرئيسية المستخدمة خلال إصلاحات الضمان الاجتماعي التي بدأت في جميع أنحاء العالم لمدة ٥٠ عامًا، ويعتبر نظام بيفريدج بمثابة تحول نقطة في فهم الضمان الاجتماعي، الذي شهد تغيرات جذرية بعد القرن العشرين

– الغرض من الضمان الاجتماعي

ويؤكد مؤتمر فيينا عام ١٩٩٣ أن الضمان الاجتماعي هو حق يضمن أمن الدخل والحصول على الخدمات الاجتماعية الضرورية في نفس الوقت. توفر منظمة العمل الدولية أيضًا معيارًا للغرض من الضمان الاجتماعي، بما في ذلك أولاً، توفير الحماية للمواطنين من خطر أو احتمال فقدان مصادر الدخل أو الدعم نتيجة لمخاطر العناصر. ثانياً، توفير الوصول إلى الخدمات الصحية الكافية، بما في ذلك الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. ثالثا، معالجة فقر المواطنين بهدف تحقيق مستوى معيشي. رابعا، ضمان منح المزايا في الوقت المناسب ومنع هدر الأموال المتعلقة بالعمال وأصحاب العمل والمجتمع بشكل عام. بشكل عام، تلعب أنظمة الضمان الاجتماعي دورًا في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها دخل الفرد، والتهديدات

المتعلقة بالنفقات غير العادية، والتهديدات التي يمكن أن تسبب الفقر. الضمان الاجتماعي لا يعني فقط حماية أولئك الذين يحصلون على دخل أقل، لأنه يوفر أيضًا فوائد لجميع المواطنين، بما في ذلك ذوي الدخل المرتفع.

ينطبق الغرض الرئيسي من الضمان الاجتماعي على جميع أنظمة الضمان الاجتماعي، بما في ذلك نظام Beveridge. وفقا لاتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) (إعانة الشيخوخة)، فإن الضمان الاجتماعي هو ترتيبات إلزامية أو طوعية مضمونة.

- اخيراً فان الضمان الاجتماعي يعتبر مظله تأمينية ومن برامج الدعم الهامه للأسر الأشد احتياجاً ... أما التأمينات الأجتماعية فهي مظله تأمينية للموظفين والأثنان نظامان متميزان لخدمة المجتمع فالأول يشير الي برنامج تديره الحكومه ويقدم فوائده للأفراد (سواء المتقاعدين العاطلين ذوي الاحتياجات الخاصه) ويتم تمويل المزايا من خلال الضرائب اما الأخر فهو نوع من الضمان الجتماعي للأفراد عن طريق اشتراك او دفع اقساط التي يدفعها الافراد والأثناتن ونوعان من البرامج الجكومية المصممه لتوفير حماية اجتماعية للمواطنين وسنقوم بسرد وشرح تفاصيل مظله التأمينات الأجتماعية .

المطلب الثاني

التأمينات الاجتماعية Social insurance

مقدمة :

تقوم فلسفه التأمينات الاجتماعيه علي اساس توفير حمايه والطمأنينه للمواطنين وذلك بما ينظم لهم التكتفل والانتاج لرفع مستوي معيشه الطبقات الاقل حظا اقتصاديا من غير ماء ، وقد اصطلح علي ان الغرض من التأمينات الاجتماعية هو ان تقوم الدوله بكفاله كل فرد من رعاياها في حاله فقده القدرة المؤقته او المستديمه علي الكسب لاسباب طارئه خارجه عن ارادته بما يمكنه من الاحتفاظ بمستوي مقبول لمعيشته ولمعيشه من يعولهم من افراد اسرته وذلك تحقيقاً لمبدأ التضامن الاجتماعي بين جميع المواطنين وعلي ان تنظر الكفاله المذكوره بموجب حق قانوني ثابت . وحالات فقد القدرة علي الكسب في نظام التأمينات الاجتماعية هي حالات المرض .

والبطاله والعجز المستديم والشيخوخه ووفاه العائل حيث انها تختلف نظم التأمينات الاجتماعية من دوله الي اخري وذلك تبعاً لظروفها الاقتصاديه والاجتماعيه ونظمها السياسيه وما تحويه خدمتهت الاخري من حقوق ومزايا . فالتأمينات الاجتماعيه اذن لا يقتصر هدفها علي مجرد ما تحققه للفرد من مستويات اقتصادية وصحيه مناسبه وانما تتجاوز هذا الي اعتبارها خاصيه فعاله للوقايه من سائر الامراض الاجتماعيه ونظاما يدعم السياسه الاشتراكيه الديموقراطيه والتعاونيه .وبالرغم من ان التأمينات الاجتماعيه اشتقت من التامين الخاص القائم علي الربح الا انها قطعت اي صله او

ارتباط بشكل نهائي بين الاشتراكات والتي يدفعها المستفيدون وبين التعويضات التي ياخذوها.

الإطار النظري لنظام التأمين الاجتماعي

لمس الإنسان منذ زمن بعيد حاجته إلى الأمان، وهدته هذه الحاجة إلى ابتداع العديد من الوسائل التي تكفل له هذا الأمان، وتحميه من المخاطر، فهداه الفكر إلى الادخار، وهداه الفكر إلى أن يتعاون مع غيره من المعرضين لنفس الأخطار ، والراغبين في الحصول على الأمان، إلى أن يوزعوا على مجموعهم النتائج السيئة التي تحدثها الأخطار ، فيتوزع الخطر توزيعًا كبيرًا، فيفقد كثيرًا من خطورته ومضاره، ولهذا لجأ الإنسان إلى التأمين بصورتيه التبادلي ،والتجاري، كما عرف الإنسان أيضًا خلال بحثه عن الأمان فكرة مد يد المساعدة إلى إخوانه المحتاجين إليها، كما عرف أيضًا نظام المسئولية الذي يؤمن المضرور ضد الأضرار التي تلحقه من أخطاء الآخرين وبسببها، لما يتيحه هذا النظام من تقديم تعويض للمضرور.

ونرى أن نظم التأمينات الاجتماعية، قد حلت محل الأسرة، فى إعالة كبار السن؛ حيث تهدف تلك النظم إلى توفير الحماية والأمان لكبار السن عند التقاعد [١]، وبقيام الثورة الصناعية وظهور الآلة، عجزت هذه الوسائل التقليدية عن تحقيق الأمان للإنسان، وأمام حاجة الإنسان الملحة إلى هذا الأمان، بدأت تظهر في الأفق فكرة

[١] مني السيد الطاهري، تقييم اقتصادي لأساليب استثمارات التأمين الاجتماعي في مصر، أكاديمية السادات للعلوم الادارية ، المعهد القومي للادارة العليا ، رسالة دكتوراه ، ٢٠٠٢م، ص١١.

التأمينات الاجتماعية، التي وإن كانت قد ظهرت في بداية الأمر فكرة طائفية، أى بهدف مد نوع من الأمان لطائفة معينة من طوائف المجتمع، وهي طائفة العمال، إلا أن هذه الفكرة سرعان ما تطورت تطورًا كبيرًا وتلقفتها المواثيق والإعلانات الدولية بالنص عليها ، وأصبح ينظر إليها الآن لا على أنها حق لطبقة معينة، ولكن على أنها حق لكل فرد من أفراد المجتمع، أي أصبح ينظر للحق في التأمين الاجتماعي، أو في الأمان الاجتماعي على أنه حق للإنسان، لذلك حظي التأمين الاجتماعي باهتمام المجتمعات علي اختلاف نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحرصت الدول علي كفالتها لمواطنيها بهدف توفير حياة كريمة لهم أو لذويهم بعد وفاتهم، إلى درجة أصبح معها هذا النظام حقا اجتماعيًا تؤكده الدساتير وتسعي المجتمعات الي مد مظلته لجميع الأفراد [١] .

هذا التطور الذى لحق فكرة التأمين كان له بحق ترجمته فى التشريعات الداخلية ، ومنها مصر التى وسعت كثيرا من نطاق التأمينات الاجتماعية ، بهدف مد مظلتها الى جميع أفراد الشعب ، للتأكيد على اعتبار هذا الحق من حقوق الانسان ، وهذا التوسع الذى ظهر من ناحيتين :

الناحية الأولى : توسيع نطاق تطبيق التأمينات الاجتماعية من حيث الاشخاص المستفيدون منه .

[١] نصحي عباس رمضان، أنظمة المعاشات في التشريع المصري والمقارن – دراسة تحليلية ،ط ١ ، بدون دار ،نشر، ١٩٨٧م، ص ٥.

والناحية الثانية : هى توسيع نطاق التأمينات الاجتماعية من حيث مدى ما تمنحه للآفراد من حماية تأمينية .

المبحث الثانى

مفهوم ونشأة وأهداف التأمينات الاجتماعية

The concept, origin and objectives of social insurance

تحتل نظم التأمينات الاجتماعية أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي والاجتماعي، نظرًا لارتباطها برفاهية الفرد وأسرته، ليس فقط من خلال حياته الوظيفية، وإنما تمتد أيضًا لما بعدها، بالإضافة لذلك تعتبر التأمينات الاجتماعية أداة رئيسية للادخار الإجباري ، حيث تقوم فكرة التأمين الاجتماعي علي مبدأ الادخار والاقتصاد من الدخل [١]، وتكتسب أهمية خاصة في الدول النامية، التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للاستثمار والنمو، ويطبق عدد كبير من دول العالم في الوقت الحاضر أنظمة للتأمينات الاجتماعية، تتفاوت فيما بينها بشكل كبير من دولة لأخرى، بينما نجحت غالبية الدول المتقدمة في اتباع أنظمة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وما زالت النظم السائدة في الدول النامية تعاني من أوجه قصور عديدة، تحول دون أدائها لمهمتها الأساسية، وهي ضمان حد أدنى لمستوي معيشي مناسب للأفرد، ورفع مستوي رفاهية المجتمع [٢]، والتأمينات الاجتماعية ضرورة من الضرورات الكبري

[١] أسامة السيد عبد السميع ، نظرية التأمينات الاجتماعية في الشريعة الاسلامية ، مؤتمؤ التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول ، جامعة الأزهر من ١٣–١٥ أكتوبر، ٢٠٠٢، ص٣.

[٢] هدى مجدي السيد التأمينات الاجتماعية ومستوي المعيشة في مصر، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء التشريعي العددان ٤٤٩ ٤٥٠ السنة التاسعة والثمانون، القاهرة – مصر ، ١٩٩٨م، ص ٦٤ .

لاستقرار المجتمع، وحسن أداء شرائحه وفئاته وهيئاته ومؤسساته لوظائفه، وخدمة حركة التقدم الاجتماعي العام[١].

وفي ضوء ما تقدم، نتحدث في هذا المبحث عن مفهوم التأمينات الاجتماعية (مطلب أول)، ونشأته (مطلب ثاني)، وأهدافه مطلب ثالث، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

مفهوم التأمينات الاجتماعية

The concept of social insurance

نشأت فكرة التأمينات الاجتماعية من أجل حماية المجتمع من المخاطر الاجتماعية الواجب التأمين ضدها، فالخطر الإجتماعي[٢] هو ذلك الضرر الذى يشكل مساسًا بذمة الفرد المالية، سواء كان ذلك بإنقاص دخله أو بزيادة نفقاته، وهذا ينطبق على كافة المخاطر، أيا كانت أسبابها، شخصية أو مهنية أو اجتماعية، وقد تضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام ١٩٤٨ م قائمة من الحقوق الاجتماعية وفي مقدمتها حق الضمان الاجتماعي[٣] ، وقد بدأت فكرة التأمينات الاجتماعية من مفهوم

[١] خضر أبو قورة، من الضرورات المجتمعية لمظلة التأمينات الاجتماعية الورقة الأولى لقاء الخبرا، سلسلة أوراق اقتصادية، معهد التخطيط القومي، العدد رقم (١٠) يناير ٢٠١٠م، ص ٦.

[٢] السيد محمود السيد غانم، مفهوم وأهداف ونشأة وتطور التأمينات الاجتماعية في مصر، ورقة مقدمة لمؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، جامعة الأزهر، الفترة من ١٢ – ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص٣.

[٣] محمد شريف عبد الرحمن ، قانون التأمين الاجتماعي، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٥ .

"التأمين"، ويرى البعض أن هذا اللفظ حديث، ولكن من يطالع تاريخ ونشأة نظام التأمينات الاجتماعية، يرى أن هذه الكلمة لها مدلولين، الأول : مدلول لغوى، والثاني: مدلول اصطلاحى.

والتأمين في اللغة: عبارة عن الأمان، وهو مضاد لكلمة ،خوف، واصطلاحًا: عرفه الإمام الجرجاني بأنه: عدم توقع مكروه في الزمان الأتى[١] ، أي هو الأمان للحياة المستقبلية، من أى المخاطر الاجتماعية.

وهذا التعريف سواء في مدلوله اللغوي أو الاصطلاحي، هو نفسه المفهوم المتعارف عليه في العصر الحديث، وهو أن : التأمين الاجتماعي، هو ذلك النظام أو الوسيلة التي تضمن للفرد الدخل الناتج من نشاطه الحرفي أو المهني؛ بحيث يحل المعاش أو التعويض محل ما يفقده المؤمن عليه من أجر[٢].

وعلي الرغم من كون محور هذه الدراسة، ينصب من حيث الأساس على التأمينات الاجتماعية (Social (Insurance ، بيد أنه من الأهمية بمكان إزالة التداخل بين هذه المصطلحات، ويتم ذلك بتوضيح مفهوم الضمان الاجتماعي Social Security لكونه مفهومًا عامًا يحمل في طياته المعني العام لهذه المصطلحات، ولقد ورد تعريف الأخطار الاجتماعية في دليل نظام الإحصاءات المالية الحكومية

[١] التعريفات للجرجاني، دار الريان للتراث بالقاهرة – مصر ، ص ٥٥.

[٢] حسام الدين كامل الأهوانى أصول قانون التأمين الإجتماعي، دار أبو المجد للطباعة، ١٩٩٩م، ص ٨.

١ - التأمين الإجتماعى

Government Finance Statistics Manual (GFSM) الذي يصدره صندوق النقد الدولي [١]، بأنها : الأحداث، أو الظروف التي تؤثر سلبًا على رفاهة الأفراد سواء من حيث زيادة أعبائهم، أو تخفيض دخولهم [٢] .

وتمثل الشيخوخة، والعجز، والوفاة، والمرض، والإصابة، والبطالة أهم الأخطار الاجتماعية التي يظل احتمالوقوعها للفرد قائمًا بوجوده على قيد الحياة.

ولا يوجد خلاف حول ضرورة وجود نظام يتم من خلاله التصدي لهذه الأخطار الاجتماعية، إلا أن تباين الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الدول قد أدي إلى الاختلاف في طريقة التصدي لهذه الأخطار، ومن ثم ظهور العديد من المصطلحات والمفاهيم التي نشأت نتيجة للتصدي لهذه الأخطار.

هذا الاختلاف أدي بدوره أيضًا إلى وجود تداخل وتشابه بين التأمين الاجتماعي وغيره من المصطلحات المتشابهة ومنها : الضمان الاجتماعي (Social Security)

---

[١] صندوق النقد الدولي : هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب اتفاقية بريتون وودز في الثاني والعشرين من يوليو لعام ١٩٤٤م ، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد كما يتضح من اسمه سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت، لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات د. عبد الله الهواري، مرجع سابق، ص ٣٨٣ .[https://www.imf.org]

[2] IMF, Government Finance Statistics Manual (GSM), Chapter,٢Social Protection ,٢٠٠١’١٨

والمساعدات الاجتماعية Social Assistance)، والحماية الاجتماعية (Social Protection)، والتأمين المهنية (Occupational Disease)، وصناديق الادخار Provident funds) والتأمين الاجتماعي (Social Insurance) ، وفيما يلي نميز بين هذه المصطلحات وبعضها على النحو التالي:

أولاً: الضمان الاجتماعي (Social Security).

هو نظام قانوني ووسيلة إلزامية تأخذ بها الدولة لتحقيق الأمن الاجتماعي لمواطنيها في مواجهة المخاطر الاجتماعية التي يحددها القانون بحصولهم علي إعانات نقدية أو عينية[١].

ويتم تحقيق أهداف الضمان الاجتماعي من خلال تبني الدولة لأحد أو بعض مداخل الضمان الاجتماعي المختلفة، والتي نبينها على النحو التالي[٢]:

تشير هذه المداخل إلى الوسائل والإجراءات التي تتبناها الدول لتحقيق أهداف الضمان الإجتماعي، وبالنظر إلى طريقة التمويل والفئات التي تغطيها برامج الضمان الاجتماعي، يمكن تقسيم هذه المداخل إلى مدخلين رئيسيين ألا وهما[١]:

[١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في اطار السياسات الاجتماعية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٣، ص ١٥.

[٢] منى إبراهيم محمود إبراهيم ، دراسة تحليلية لاقتصاديات نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات (دراسة مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان – مصر – ٢٠٠٧م،ص١٤.

١ - التأمين الإجتماعى

(١) مدخل الإعانات الاجتماعية

حيث تسعي الدول من خلال هذا المدخل إلى ضمان مستوي دخل معين للفئات المحتاجة، دون وجود نظام للاشتراكات المسبقة، وهو ما يعرف بمبدأ المحافظة على الحد الأدنى للمعيشة (Minimum Standard Principle) [٢]وتعتمد الدول في تمويله على الإيرادات العامة، ويتضمن هذا المدخل كل من المساعدات الاجتماعية والحماية الاجتماعية، واللذان تتمثل أهم ملامحهما، فيما يلي:

(أ) برنامج المساعدات الاجتماعية (Social Assistance Scheme)

أولى خصائص برنامج المساعدات الاجتماعية هي عدم وجود اشتراكات، وإنما يمول البرنامج من خلال إيرادات الضرائب العامة، وذلك لكون النظام يمثل صورة من صور برامج الرفاهة Welfare Programs، فهو يقدم مبالغ مالية، أو خدمات عينية لمن تنخفض دخولهم عن مستوي معين، وذلك لمواجهة احتياجاتهم الضرورية من غذاء وملبس، ومسكن، ويطلق على المزايا التي يقدمها البرنامج اسم Means Tested

---

[1] Hector Inductive, Social insurance,theoretical Background, Asian Development Bank Institute, P.١٤/٦

[٢] سامي نجيب، مدى تناسب اشتراكات التأمين الاجتماعي والمزايا (الحقوق) التأمينية، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر – بدمنهور ، ١٢ – ١٤ أكتوبر، ٢٠٠٢م، ص١.

Benefits [١].

وتوضع حدود دنيا للمزايا التي يقدمها برنامج المساعدات الاجتماعية؛ بحيث لا تنخفض عنها، وفق قواعد معينة، تصل بهؤلاء المحتاجين لمستوي حد الكفاف، وهو ما يطلق عليه Flat Rate Basis .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن توافر آلية متطورة في تحصيل الضرائب، يمثل المطلب الأساسي لتمويل هذه المزايا، ومن ثم تحقيق أهداف البرنامج.

(ب) برنامج الحماية الاجتماعية (Social Protection Scheme)

تعرف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة الآليات والأنشطة المترابطة الهادفة الي تحقيق الاستقرار الاجتماعي ، بتحرير الانسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان ، والحد من الخسائر التي يتعرض لها كما تعني حمايته من الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدده كالأزمات الاقتصادية والأمراض الوبائية[٢].

ينشأ مفهوم الحماية الاجتماعية من دور الدولة في مواجهة تحديات الفقر، ومواجهة التحديات التي أقرها المنهج الجديد للبنك الدولي، والتي مؤداها أن كافة الأشخاص والأسر والمجتمعات المحلية، معرضون لمخاطر متعددة من مصادر مختلفة، قد تكون

[1] Martin Feldstein , Rethinking Social Insurance ,NBER Working Paper No. ١١٢٥٠April, ،٢٠٠٥www.nber.org/feldstein/aeajana.pdf

[٢] معهد التخطيط القومي نحو اصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (٢٢٤) ، سبتمبر ٢٠١٠ ،ص٩.

مصادر طبيعية كالزلازل والفيضانات والأمراض) أو من صنع الإنسان (كالبطالة والأضرار التي تلحق بالبيئة).

وهذه التحديات تعاني منها كافة الدول المتقدمة منها والنامية؛ حيث يكون الفقراء أكثر عرضة للمعاناة منها عن فئات السكان الأخرى، وذلك لافتقارهم لطرق إدارة المخاطر، وهو الأمر الذي يؤكد على ضرورة توفير الدولة لشبكة من الأمان الاجتماعي، وذلك باستخدام مجموعة من السياسات التي تعزز من قدرة الفقراء على مواجهة هذه التحديات، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات فعالة تضمن منع انتقال الفقر بين الأجيال، ومن ثم كسر دائرة الفقر .

وبذلك تتسع الحماية الاجتماعية لتخرج عن نطاق الضمان الاجتماعي، وما يهدف إليه من تقديم المساعدات الاجتماعية على الرغم من أنها في الأساس تعد جزءاً منه، لتمثل "الإجراءات التدخلية لمساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في تحسين إدارة المخاطر، وتقديم المساندة للفقراء المعوزين، وهذا هو التعريف الجديد الذي وضعه البنك الدولي، وفق نظرته الجديدة التي تعطي للحماية الاجتماعية دورًا مستقبلي النظرة، يتيح استمرارية تخفيض أعداد الفقراء [١] .

(٢) مدخل الاشتراكات المسبقة:

[١] منشورات البنك الدولي، تحسين شبكات الأمان ضروري لتحقيق منافع العولمة للفقراء في العالم، ٢٠٠١م.

حيث تسعي الدول من خلال هذا المدخل إلى الحفاظ على بقاء المستوي المعيشي المتحقق خلال الحياة الوظيفية للعاملين بعد إنتهائها، وهو ما يعرف بمبدأ التعويض (Compensation Principle) ويتضمن هذا المدخل كل من التأمين ، . الأخطار المهنية، وصناديق الإدخار والتأمين الإجتماعي؛ حيث تتمثل أهم ملامحهم فيما يلي:

(أ) برنامج التأمين ضد الأخطار المهنية:

ويمثل النظام الذي تقع فيه المسئولية الكاملة نحو توفير المزايا النقدية وخدمات الرعاية الطبية للعاملين المعرضين للإصابة بالأخطار المهنية، على عاتق صاحب العمل وحده، لذا يطلق البعض عليه برنامج مسئولية صاحب العمل Employer (Liability Scheme

ويعاب على هذا النظام، أنه محدود الرعاية الصحية، وكذلك تواضع المزايا النقدية التي يقدمها، الأمر الذي أدي إلى تخلي كثير من الدول عنه، والتحول إلى نظام التأمين الاجتماعي، كما حدث في الفلبين على سبيل المثال[١].

(ب) برنامج صناديق الإدخار) (Provident funds Scheme) [٢]:

وهو برنامج للإدخار الإجباري، وفيه تتراكم الاشتراكات التي يدفعها كل من العامل وصاحب العمل في حساب شخصي للعامل، ويحصل العامل على مدخراته المتراكمة،

[1] Hector Inductive, Op.Cit, P.

[٢] منى إبراهيم محمود إبراهيم ، دراسة تحليلية لاقتصاديات نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص١٨.

بالإضافة إلى الفائدة دفعة واحدة (Lump–Sum) عند بلوغه سن التقاعد، أو حدوث الوفاة، أو العجز الكلي قبل الوصول إلى هذه السن، ويسمح البرنامج بمسحوبات جزئية من حسابات الأفراد قبل التقاعد لمقابلة احتياجات معينة لهم. وقد وجهت لهذا البرنامج عدة انتقادات والتي قد دعت بدورها الدول التي تطبق هذا البرنامج، إلى التحول إلى التأمين الاجتماعي، والمتمثلة في:

(١) إن مبلغ الدفعة الواحدة الذي يحصل عليه الفرد عند بلوغه سن التقاعد، بالإضافة إلى حساسيته للتضخم، فإنه قد لا يفي باحتياجاته في الأجل الطويل.

(٢) عدم وجود أي نوع من أنواع المشاركة في أخطار الاشتراكات؛ حيث يتحمل العامل المخاطرة كاملة.

ثانيا : المفهوم الشامل للتأمينات الاجتماعية.

ظهرت التأمينات الاجتماعية في أوروبا مع بداية الثورة الصناعية أول القرن التاسع عشر، عندما ظهرت الطبقة العاملة كطبقة كبيرة تعتمد في معيشتها علي أجورها وتعاني الكثير من توقف أو انقطاع الاجر في حالات التعطل والمرض وإصابات العمل وكبر السن [١]، والتأمينات الاجتماعية نظام قانوني؛ حيث ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولكنه انتشر منذ ذلك الوقت انتشارا واسعا فأصبح من أسس

[١] سامي نجيب ، الاطار المؤسسي لنظام التأمين الاجتماعي المصري ، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول ، جامعة الأزهر من ١٣-١٥ أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٤.

النظام الاجتماعي في معظم البلاد [١]، وفيما يلي نستعرض المفهوم الشامل للتأمينات الاجتماعية بالنظر إلى اعتبارات ثلاثة:

الاعتبار الأول : الهدف العام الذي تسعى التأمينات الاجتماعية إلى تحقيقه.

الاعتبار الثاني : الوسائل والسياسات المتبعة لمواجهة المخاطر الاجتماعية.

الاعتبار الثالث: الأهداف الخاصة المبتغاة والوسائل المتبعة معا.

يمكننا تعريف التأمينات الاجتماعية وفقًا للاعتبار الأول بأنها: "تأمين ذو صبغة إجبارية يتقرر حماية للعاملين حال حياتهم من مخاطر إصابات العمل والمرض والبطالة، وحماية لمستقبل ذويهم من مخاطر وفاة عائلهم".

ووفقًا لهذا التعريف فإن حقيقة التأمين الاجتماعي لا تعدو أن تكون نظامًا شبه تعاوني للتخفيف من حدة المخاطر الاجتماعية في ظروف معينة، غير أنه يبتعد كثيرًا عن أن يكون نظامًا للمساعدات الاجتماعية أو للضمان الاجتماعي كما يمكننا تعريف التأمينات الاجتماعية وفقًا للاعتبار الثاني بأنها : مجموعة الوسائل والسياسات المالية الوقائية والعلاجية المقررة نظاميًا لحماية العاملين من المخاطر الاجتماعية، وتأمين مستقبلهم ومستقبل ذويهم الاقتصادي[٢].

[١] محمد شريف عبد الرحمن ، قانون التأمين الاجتماعي ، مرجع سابق ،ص٤٤.

[٢] احمد محمد بن صالح ، التأمينات الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور والآثار ، دراسة تطبيقية علي المملكة العربية السعودية ، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول ، جامعة الأزهر من ١٣ – ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص١.

وواضح أن هذا التعريف يربط بين التأمينات الاجتماعية والوسائل العلاجية والوقائية لحماية الأفراد من المخاطر، مما يجعله تعريفًا واسعًا، لدرجة إمكانية إدخال إقامة المستشفيات وحماية البيئة من التلوث، وغيرها من السياسات العلاجية والوقائية، في إطار شمولي ضمن نظام التأمينات الاجتماعية، وهو اتجاه غير واقعي وغير منطقي.

كما يمكن تعريف التأمينات الاجتماعية وفقًا للاعتبار الثالث بأنها: "نظام خاص بحماية العاملين حال تعرضهم لأحد المخاطر الاجتماعية التي يوليها اهتمامًا خاصًا باستخدام مجموعة من الحلول والأساليب الفنية الخاصة بهذا النظام[١].

والحقيقة أن اختلاف المعايير والمفاهيم والتعريفات التي قيلت في شأن التأمينات الاجتماعية، يعد من وجهة نظرنا ظاهرة صحية لإلقاء المزيد من الضوء على نظام اجتماعى حديث النشأة نسبيًا، ويقع على درجة عالية من الأهمية بين سائر النظم الاجتماعية الأخرى، غير أن نظام التأمينات الاجتماعية، وإن كان أحد النظم الاجتماعية السائدة والمطبقة في غالبية دول العالم، إلا أنه نظام ذو طبيعة خاصة، وسمات مميزة عن غيره، وعلى ذلك فهو نظام يضيق ويتسع متأثرًا بخصوصيات كل دولة وطبيعة سياستها الاجتماعية، وحدود مقدرتها المالية باعتباره نظام أعباء وتكاليف.

[١] السيد محمود السيد غانم، نشأة وتطور التأمينات الاجتماعية في مصر، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٣.

ثالثًا: الأنواع المختلفة لنظام التأمين الاجتماعي:

يعتمد أي نظام للتأمين الاجتماعي على عنصرين أساسيين هما الاشتراكات التي تدفع عن الدخل المكتسب، والمزايا التي يتم الحصول عليها إذا وقع الخطر الإجتماعي[١].

وبداخل هذين العنصرين توجد العديد من الهياكل المختلفة لنظم التأمينات الاجتماعية، والتي يمكن تصنيفها وفقًا لعدة اعتبارات من أهمها:

(أ) طريقة تمويل النظام.

(ب) المزايا التي يمنحها النظام.

ويقتضي التعرف على نظم التأمينات الاجتماعية ، ومزايا وعيوب كل نظام، وفق هذه التصنيفات، ضرورة لا يستقيم بدونها إجراء دراسة مقارنة لنظم التأمينات الاجتماعية، لذا يتم عرض الأنواع المختلفة لنظم التأمينات الاجتماعية وفقًا لكل من طريقة التمويل، والمزايا التي يمنحها النظام على النحو التالي:

- تعريف التأمين الاجتماعي

إن أنظمة الضمان الاجتماعي القائمة على مبادئ التأمين الاجتماعي قادرة على تغطية المخاطر التي حددها التقرير. أساس التأمين الاجتماعي هو مساهمة

[1] James Banks and Carl Emmerson. Public and Private Pension Spending: Principles, Practice and the Y., p. ١/r. Need for Reform, Fiscal Studies, Vol. ١, No. ،١

١ – التأمين الإجتماعى

الأشخاص المعرضين للخطر الاجتماعي ودفع رسوم المشاركة. يهدف الحساب المالي الجماعي إلى تحقيق الأمن المشترك للمتضررين من المخاطر. يساهم كل عضو في الصندوق بنسبة معينة من دخله، ويتم تخصيص إجمالي الإيرادات المحصلة من ذلك لجميع المشاركين حسب مدى تأثير خطر اجتماعي معين، أي الحاجة الاجتماعية. من هو أكثر، من يحتاج إلى المزيد، هو مبدأ تشغيل المخطط. إن رفاهية المشاركين في نظام التأمين محدودة وتتناسب مع اشتراكات الحد الأقصى التي يمكن دفعها في صندوق التأمين. يتم تجديد مصادر النظام الخاصة لصندوق التأمين من خلال الاشتراكات. بعد بلوغ المشترك سناً معينة، وعندما يتقاعد المشترك من سوق العمل وتكتمل مدة الاشتراك، يصبح مستفيداً من معاش تقاعد كبار السن والتدفق الجديد للأموال الذي يتحقق من خلاله أمن المؤمن عليه في المؤسسة. طويل الأمد[١].

وعند تقييم تعريف التأمين الاجتماعي، يجب أن نتذكر أن الباحثين ينقسمون إلى مجموعتين، كل منهما يقترح فهمًا مختلفًا للمصطلح. تشكل اشتراكات العمال وأصحاب العمل وغيرهم من المصادر المقررة قانونًا صندوق التأمين، ويتم إعادة توزيع الأقساط على شكل معاشات تقاعدية عينية كدخل بديل للعاطلين عن العمل (على شكل إعانة بطالة)، إجازة أمومة (إعانة أمومة)، مؤقتة العجز عن العمل (إعانة المرض)، أو قيام الأزواج بتربية الأطفال أو رعاية الأطفال (إعانة الوالدين)، أو إعادة

[١] أحمد على محمود ضرار دور موارد التامينات الاجتماعية في تنمية اقتصاديات الدول مع على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير ، كلية التجارة – جامعة عين شمس، القاهرة – مصر

التأهيل المهني أو زيادة القدرة على العيش المستقل، والمخاطر الاجتماعية الأخرى التي يغطيها هذا التأمين الاجتماعي. وهذا يعني أنه في نظام التأمين، وهو نظام لإعادة التوزيع من كل فرد من أفراد المجتمع وتم تصميمه بطريقة تتناسب مع العبء المتناسب على كل فرد من أفراد المجتمع، فإن الأفراد الذين يحتاجون إلى المساعدة كمستفيدين سيحصلون على أكثر مما يدفعونه للصندوق كمساهمة. ومن الضروري الإشارة إلى ظهور مفهوم آخر في أدبيات التأمين الاجتماعي، كتبه مؤلفون ليسوا منفذين صارمين لهذا المصطلح. أشير هنا إلى مفهوم الضمان الاجتماعي. الفرق بين العلامتين هو كما يلي: في حين أن دفع التأمين الاجتماعي يعتمد على مبدأ التعويض عن مبلغ الأقساط المدفوعة سابقا، فإن أجر الضمان الاجتماعي لا يرتبط بذلك. يفسر هذا الاختلاف صعوبة وضع قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بنموذج توفير الضمان الاجتماعي. علاوة على ذلك، فإن مفهوم التأمين الاجتماعي أوسع من المالي. ويشمل كل ما يترتب على ذلك من غطاء الحماية المقدم عندما يتعرضون لخطر اجتماعي يولد الحاجة إلى الحماية. الضمان الاجتماعي هو في الواقع جزء فرعي من التأمين الاجتماعي.

التأمين الاجتماعي، بتعريفه الدقيق، يعني ترتيبًا يدفع للناس دخلاً في حالة وقوعهم في ظروف معينة مثل البطالة أو المرض أو الشيخوخة. يتم توفير حماية التأمين الاجتماعي من قبل المنظمات التي تحدد حقوقًا والتزامات محددة. بشكل عام، يمكن للجميع الاستفادة من مثل هذه المخططات، سواء كانوا قادرين على العمل أم لا. في

١ - التأمين الإجتماعى

بعض الأحيان تكون الدولة هي المزود الوحيد وفي بعض الأحيان تعتمد الدولة على مقدمي الخدمة من القطاعين العام والخاص. قد يُطلب من المستلمين أنفسهم أيضًا المساهمة. مصدر الأموال اللازمة لدفع استحقاقات التأمين الاجتماعي هو في أغلب الأحيان الموظف أو صاحب العمل أو كل من العامل وشركة الأعمال.

ومن ثم فإن نظام التأمين الاجتماعي يتميز بوجود تأثير متبادل بين المؤمن عليهم، يستقر بدفع الاشتراكات الاجتماعية مع انتظار المنافع - غير المختومة - في المقابل، مظلة من حق الخدمات التي يتكون وجودها من الموارد بشكل استثنائي عالية وهي المساهمات الاجتماعية. يساهم التأمين الاجتماعي في تعزيز حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية؛ إنها تنطوي على الانتقال إلى حماية المسألة الاجتماعية من مستوى الرعاية الخيرية لمساعدة الركاب إلى حماية الاعتراف الذي يظهره الحق في الاستجابة، والاحتياجات الأولى للأمن، وأدوات العدالة الاجتماعية الأساسية. وبالتالي فهو يعمل في اتجاه ظهور أنظمة الضمان الاجتماعي. وقد تم تأسيسها مؤخراً، وهي تعترف بدور القروض في تحقيق العدالة الاجتماعية، وخاصة في الوظيفة التوزيعية. وهذا يتطلب دعم صلاحيات السلطات العمومية، التي تضمن بنفسها احترام الرعاية الاجتماعية للالتزامات المتعهد بها تجاه المستخدمين وفقا لشروط المساهمات المقدمة.

ويعتبر التأمين الاجتماعي هو تأمين الفرد من خلال مشاركته في نظام التأمين الشامل الذي تتم إدارته بشكل عام أو معالجته من قبل سلطة عامة. وما يؤمنه الفرد من خلال قبولاته هو دخل يمكن الاستعاضة عنه بخطة التأمين الاجتماعي الشامل.

إذا كان الاكتتاب والمخاطر في عقد التأمين الخاص الأساسي شخصيين، فإنه في ظل شروط التأمين الاجتماعي يتم الاتفاق على الأقساط والفوائد. هناك حق في التأمين الاجتماعي عندما تقوم مجموعة من الأفراد وأعضاء مجموعة خاضعة لنفس المخاطر وتحترم مبادئ نظام التأمين الاجتماعي بدفع مساهمة تأمينية للتعويض المستقبلي. ومقابل هذه الدفعات، يضمن لهم التأمين مزايا مختلفة: الدخل في حالة المرض أو الحوادث، مخصصات الأمومة في حالة عدم وجود دخل، معاش الشيخوخة أو العجز، تعويضات الوفاة بعد وفاة رب الأسرة. عائلة.

ويشار إلى التأمين الاجتماعي أيضاً على أنه مؤسسة أو هيئة حكومية، تعمل في مجال التأمين كتأمين مؤقت، لأغراض الإصلاح الاجتماعي. ويمكن الإشارة إليه أيضًا على أنه نوع من التشريعات التي تم اعتمادها أو وضعها من قبل العديد من البلدان، ولكن ليس كلها، بهدف توفير المزايا المالية للموظفين في حالات الطوارئ مثل الولادة والمرض والزواج وإصابات العمل. ببساطة، يشير التأمين الاجتماعي إلى القوانين واللوائح والتوجيهات وغيرها من الوصفات الحكومية التي تحدد الفوائد التي تدفع نقدا لفئات محددة من السكان، في أعقاب سلسلة من المتطلبات التي تؤدي وظيفة استبدال الدخل.

لقد تم تعريف التأمين الاجتماعي بشكل مختلف في الأدبيات التي تم تناوله فيها. في المقام الأول، يُستخدم مصطلح "التأمين الاجتماعي" بشكل شائع للإشارة إلى الإجراء الذي يتخذه المجتمع لصالح الفرد ويهدف إلى توفير الحماية له أو الأمان ضد بعض

الحالات الطارئة. تمت الإشارة إلى التأمين الاجتماعي أيضًا على أنه وسيلة محددة لحث الأفراد على الاتحاد بشكل جماعي وتنظيم مجموعة واسعة النطاق، وذلك لتقليل المخاطر المالية التي سيتعين على كل مشارك أن يواجهها بنفسه. ويقال إن المخاطر التي تم تقليلها هي مخاطر أو حالات طوارئ. يشير التأمين الاجتماعي بشكل أكثر تحديدًا إلى البرامج المصممة لتقليل مخاطر فقدان الدخل الناجم عن المزايا السلوكية للمرض أو وقوع حادث أثناء العمل، والوفاة، والبطالة، وفقدان الدخل بسبب الإنجاب، وفقدان الدخل أثناء التقاعد.

١. نظرة عامة على التأمين الاجتماعي

تهتم هذه الورقة باستكشاف انتقادات التأمين الاجتماعي من داخل التقليد الاشتراكي. هل هناك انتقادات للتأمين الاجتماعي تعتبر اشتراكية بشكل فريد؟ إذا كان الاشتراكيون عادة مرتاحين لسياسات التأمين الاجتماعي، فلماذا تأتي الانتقادات من داخل التقليد الاشتراكي؟ أزعم أن هناك مخاوف من اليسار بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الحديثة، وتتوافق هذه المخاوف تقريبًا مع الانتقادات والمخاوف النموذجية التي لدى اليساريين بشأن الأنظمة التي يتوطن فيها التأمين الاجتماعي. هناك مخاوف بشأن الطبيعة النظامية والمشاكل الأخلاقية والأيديولوجية لهذه الأنظمة. ومع ذلك، يعتبر التأمين الاجتماعي عمومًا للوهلة الأولى بمثابة سياسة جيدة من قبل العديد من الاشتراكيين الكلاسيكيين والمعاصرين (على الرغم من وجود قدر كبير من

التباين كما سيتم توضيحه). والواقع أن التأمين الاجتماعي يشكل حجر الزاوية في دولة الرفاهة الحديثة كما نعرفها.

التأمين الاجتماعي هو تأمين تديره الحكومة أو يتم تنظيمه بشكل كبير من قبل الحكومة ويستخدم عمومًا كشكل من أشكال إعادة التوزيع. في كثير من الأحيان، يتم تسمية التأمين الاجتماعي على اسم الأحداث المحددة التي ينص عليها، مثل تعويض العمال، أو التأمين ضد البطالة، أو الضمان الاجتماعي. وفقًا للاري ديويت، فإن النسخة القوية من التأمين الاجتماعي ستتمتع بالميزات التالية: سيكون إلزاميًا، ويتم استثمار المساهمات بشكل أو بآخر، وسيتم عرض الفوائد الفعلية على العامل العادي حتى يعرف ما يستحقه. يستلم. هناك انتقادات للتأمين الاجتماعي ضمن التقليد الاشتراكي. ومع ذلك، يُنظر إلى التأمين الاجتماعي عمومًا على أنه سياسة مقبولة لتنفيذها من قبل حكومة اشتراكية، وهو ركيزة مهمة لدولة الرفاهية وفقًا للعديد من الاشتراكيين.

إن الإيمان بالتأمين الاجتماعي ونماذج الحماية الاجتماعية الأوروبية يشكل دعماً شعبياً وسياسياً واسع النطاق لجوهر نظام التأمين الاجتماعي: تحويله إلى مجتمع اجتماعي. يتقاسم المواطنون وأصحاب العمل والموظفون المخاطر. وهذا ما يعرف بالسؤال الاجتماعي. إن الحد الأدنى الاجتماعي الذي يحق لأي شخص الحصول عليه، بغض النظر عن الدخل، يحمي الجميع. علاوة على ذلك، فإن العديد من الحقوق الاجتماعية، بما في ذلك المعاش التقاعدي، تعتبر حقوقا مكتسبة. يجب تقاسم

مخاطر الحياة. وهذا يمكن أن يكون له تأثير مهدئ على المجتمع وعلى حياة الناس. لكن النتيجة الطبيعية لذلك هي أن الوظائف، على الأقل بالنسبة لمجموعة فرعية من السكان العاملين، مهددة أو أصبحت غير مستقرة. ونتيجة لترتيبات التأمين الاجتماعي، يصبح تعيين الموظفين أمراً مكلفاً، مما يجعل من الواقعي بالنسبة للموظفين إبقاء وظائفهم على الهامش. وهذا له تأثير بالفعل. ومن ناحية أخرى، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان التأمين الاجتماعي لا يزال يعمل في أوقات شيخوخة السكان والشباب مع سوق عمل مرن وتغييرات متكررة في الوظائف أو أصحاب العمل.

يعد التأمين الاجتماعي حجر الزاوية في نظام الرعاية الاجتماعية في أوروبا، حيث يوفر للمواطنين الحماية ضد المخاطر مثل البطالة والمرض والشيخوخة. ويختلف نظام التأمين الاجتماعي بشكل أساسي عن نظام المساعدة الاجتماعية، الذي يستهدف فئات محددة من ذوي الاحتياجات المالية. يتم دفع استحقاقات التأمين الاجتماعي لأولئك الذين كونوا استحقاقًا، على سبيل المثال، من خلال الحصول على دخل من العمل، أو العمل، أو الحصول على تأمين قانوني. ترتبط استحقاقات التأمين الاجتماعي بإجمالي الدخل وساعات العمل أو فترات العمل. وفي أوروبا، يتم توجيه حصة كبيرة من الفوائد الاجتماعية من خلال التأمين الاجتماعي. والسؤال الذي يطرح

نفسه إذن هو ما إذا كان النظام في شكله الحالي لا يزال فعالاً وبأسعار معقولة في أوقات التغير الاقتصادي والشيخوخة[١].

- مبادئ التأمين الاجتماعي

لقد كانت المنفعة المتبادلة هي الشغل الشاغل للتأمين الاجتماعي . لقد عانى التأمين الاجتماعي في عصر المسؤولية الشخصية هذا من نتائج العوز وانعدام الأمن الناجم عن فشل المعيلين في الماضي في إعالة أنفسهم ومن يعولون. كانت هناك ضرورة لزيادة القوى العاملة التي تتغذى بشكل جيد وتتمتع بصحة جيدة. لضمان ولاء الموظفين الذين كانت هناك حاجة إلى خدماتهم، لتحسين العمل ورفع المستوى الصحي للطبقة العاملة ككل عن طريق اختيار العمالة المفيدة لتزايدهم؛ وتشجيع التجارة الخارجية. وكانت هناك حاجة لكارثة اقتصادية واجتماعية بسبب الزيادة السريعة في المنطقة. التأمين الاجتماعي على أي أساس كان للانتقال إلى شيء من مؤسسة النقابات العمالية أو قبول معيار أولي للحماية الاجتماعية في نطاق حدودي ضيق. كان التأمين الاجتماعي في أوروبا في القرن التاسع عشر قائمًا على أساس المسؤولية العائلية الثقيلة واشتراكية نظام الرعاية الاجتماعية الذي يحمي احتضانًا وثيقًا للمساعدات العامة وسخاء الأعمال الخيرية.

[١] ألفونس شحاتة ،رزق التأمينات الاجتماعية دراسات اقتصادية وتمويلية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، ١٩٧٩م.

١ – التأمين الإجتماعى

التأمين الاجتماعي هو سياسة حكومية يتم من خلالها حماية العمال ومعاليهم من ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب البطالة أو الشيخوخة أو الحوادث أو المرض أو الوفاة.

فمن ناحية ،هذه هي المخاطر التي تصاحب التغيير الاجتماعي والصناعي الذي يترتب عليه البطالة، والشيخوخة، وانعدام الموارد، وحاجة الأرامل والأيتام والمعالين إلى الحماية. التأمين الاجتماعي يجعل العمال على يقين من أنهم ومن يعولونهم لن يقعوا في ضائقة اقتصادية، وتحقيقا لهذا الهدف، يساعد التأمين الاجتماعي أيضا على رفع مستوى المعيشة بين العمال . يُعرّف قانون التأمين الوطني لعام ١٩٤٦ بأنه تشريع في المملكة المتحدة ينص على تطويرات بناءة للتأمين الاجتماعي كجزء منه، من أجل شمول التأمين الاجتماعي بشكل أكبر، فيما يتعلق بالمساهمين في واستحقاق الأشخاص للاستفادة من التأمين الاجتماعي بموجب والتي من المقرر وضع القواعد واللوائح الخاصة بها لتوفير المزيد من ذلك، من الأحكام المصممة بحيث يجب على العمال أن يحصلوا على الدعم الذي يحتاجونه في حالة المرض أو الحمل أو الولادة أو الترمل أو التقاعد أو الشيخوخة أو الإصابة أو الوفاة.

أهمية التأمين الاجتماعي

ليس من غير المناسب التفكير فيما إذا كان من المناسب تطبيق نظام التأمين الاجتماعي على جميع الأغنياء والفقراء، الكبار والصغار، القادرين والمعاقين على حد سواء. فمن ناحية، يمكن القول أنه مع الأخذ في الاعتبار الرسوم المفروضة على الخزانة، فإن نظام الاستحقاقات قد ضمن خطط التأمين الاجتماعي التي تضمن

الاستفادة لعدد أكبر من الناس، وهي أرخص على المدى الطويل من المخططات القائمة على الدخل. وإذا أصر المرء على استمرار الاقتصاد القائم على الدخل.

تطور التأمين الاجتماعي

لقد تضمن البرنامج الألماني السمات الثلاث الأكثر أهمية لما نطلق عليه الآن التأمين الاجتماعي ـ أن يتم دفع الفوائد كحق من الحقوق، وأن يتم إلزام العمال بالانضمام إلى النظام، وأن يتجمع المشاركون الذين يتجنبون المخاطر على مدار دورة الحياة. وقد أطلق عليه اسم التأمين الاجتماعي "لأنه كان من المقرر أن تقوم به الدولة كوسيلة للدفاع عن المجتمع ضد الآثار الاقتصادية للفقر والشيخوخة والمرض والعجز. وقال فون مولتكه إنه كان "تأمينًا اجتماعيًا تنظمه الدولة". وسيلة – وأنا هنا أقتبس عبارته الشهيرة – لتحقيق "العدالة في العلاقات الاجتماعية [الاقتصادية] من خلال تنظيم حقوق الملكية".

اليوم، عادة ما نحدد بدايات التأمين الاجتماعي، بالمعنى الدقيق للكلمة، كأداة للتضامن والمساعدة المتبادلة، وبالتالي، كنتيجة لنظام تطوعي، موجه في كثير من الأحيان نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، تواجهه مجموعات من العمال ذوي الدخل المحدود. مخاطر مماثلة. وفي بعض الأحيان، واجه العمال أنفسهم مثل هذه المواقف، مما عوض عن تكلفتها المنخفضة. ومن المعروف أن العمال الصينيين الذين بنوا "السور العظيم" عام ٢٢١ قبل الميلاد، ساهموا معًا بتوفير الطعام والملابس لزملائهم العمال الذين كانوا ضحايا الإصابة أو المرض. مثال آخر

١ – التأمين الإجتماعى

يوضح المبادرة الخاصة للعمال يتعلق بكوليجية الفترة الرومانية: بما أن القانون الروماني لم يلزم الدولة برعاية دفن مواطنيها، خاصة في أوقات الطاعون أو الخسائر الفادحة في الحروب، فإن كوليجيا ليفاريروم قدمت المساعدة طوعا للمتوفى الذي ليس لديه أقارب.

يعود مفهوم المخاطرة، بالمعنى الاقتصادي، إلى أصول الحضارة الإنسانية. وحتى في المجتمعات القديمة هناك أمثلة على آليات الحماية من تقلبات الحياة؛ أي طرق إدارة المخاطر بفعالية. وهنا يجب أن أوضح أنني أقصد بالتأمين التأمين الاجتماعي بالدرجة الأولى؛ أنا أضع هذا التوصيف لأنه في العالم القديم كانت هناك بالفعل أشكال خاصة من التأمين: على سبيل المثال، يتحدث قانون حمورابي عن أخذ قسط (يدفع نقدًا في أوقات الخطر) لحماية الحياة والممتلكات؛ كان التأمين البحري معروفًا في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ زمن الفينيقيين، وبشكل أكثر تحديدًا، هناك أيضًا أمثلة على المساعدة الخيرية (للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة، مثل العبيد أو المتقاعدين أو أفراد المجتمع).

وإن القرارات القانونية والمؤسسية حول من يجب أن يتحمل صدمات الدخل، وكيف ينبغي أن يحدث هذا، والجوانب المتعددة الأخرى لبرنامج التأمين الاجتماعي، محفوفة بالأحكام الفلسفية والقيمية. يقدم ريفز لمحة عامة عن أربعة مواضيع رئيسية تدور في الأدبيات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية. وتبدأ هذه بالقيم غير الاقتصادية للفرد وكيف يمكن النظر في هذه الحقوق. أما المحور الثاني فيشمل عواقب الحد من الفقر نتيجة

لبرامج التأمين الاجتماعي. والثالث هو تأثير المساواة للتأمين الاجتماعي. ويتعلق الموضوع الأخير بقضايا العدالة الاجتماعية الأوسع، مثل المشاركة في المجتمع، وتمويل الدولة. كما كان القلق بشأن تداخل برامج التأمين الاجتماعي مع حوافز العمل بمثابة أساس للعديد من القرارات الحكومية. أحد المفاهيم الأولى المرتبطة بالتأمين الاجتماعي هو مفهوم الاستحقاق، والذي حظي باهتمام خاص في الولايات المتحدة. غالبًا ما يتم تصميم برامج التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة لاستهداف الأشخاص الذين يعتبرون مستحقين لهذه المزايا على وجه التحديد. ومن الناحية العملية، يُترجم هذا غالبًا من خلال استراتيجيات الاستهداف التي تقضي على أولئك الذين يعتبرون غير جديرين بالمساعدة.

نشأة التأمينات الاجتماعية

بعد أن فشلت الوسائل التقليدية التي ابتدعها الإنسان لمواجهة المخاطر الاجتماعية، خاصة بعد الثورة الصناعية، ظهرت من جديد مشكلة تحقيق الأمن الاجتماعي للإنسان عموما، ولطائفة العمال بوجه خاص، وكان طبيعيًا أن يتجه الإنسان إلى البحث عن وسيلة جديدة تحقق له هذا الأمان، وكانت هذه الوسيلة هي التأمينات الاجتماعية .

وإذا تتبعنا تاريخ فكرة التأمينات الاجتماعية، نجد أنها ظهرت لأول مرة على النطاق القانوني في ألمانيا، ومنها انتشرت إلى سائر البلدان، إلا أن الشريعة الإسلامية هى أول من عرفت نظام التأمينات الاجتماعية بحق، وعلى ذلك سنتحدث عن نشأة نظام

١ – التأمين الإجتماعى

التأمينات الاجتماعية في الإسلام (أولا)، ثم بعد ذلك في ألمانيا وبعض الدول الأخرى (ثانيا)، قبل الحديث عن نشأة التأمينات الاجتماعية في مصر (ثالثا)، وذلك على النحو التالي:

أولا – نشأة نظام التأمينات الاجتماعية في الإسلام

أن المولد الحقيقي لنظام التأمينات الاجتماعية هو الإسلام، فلقد فرض الله عز وجل الزكاة وجلعها ركنًا من أركان الإسلام الخمسة، وكانت حقًا معلومًا للفقراء في مال الأغنياء، وكانت الزكاة – جمعا وتوزيعا – التزامًا يلتزم به ولي الأمر طبقًا للكتاب والسنة، فقد نظر الإسلام إلى الذين تحول ظروف الحياة بينهم وبين التمتع بها، لأسباب خارجة عن إرداتهم كالشيخوخة والمرض والعجز والوفاة، فقرر مسئولية الجماعة

عن تحقيقها لهم على أساس أن أفراد المجتمع الإسلامى وحدة واحدة، تتضامن فيما بينها

على مواجهة الأعباء العامة، وتتعاون على تحقيق كل ما يحقق الخير لاعضاءها، وتتساند كذلك أمام الأزمات ككيان واحد، يستهدف بالدرجة الأولى حماية أفراده من الضياع والهوان[١].

[١] السيد محمود السيد غانم، نشأة وتطور التأمينات الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص ٧.

فقد قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ [١]، ومن السنة المطهرة ما رواه البخاري عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى[٢].

وهكذا كانت فكرة التكافل الاجتماعي في الشريعة الإسلامية، والتي تعرف في عصرنا الحالي بالضمان الاجتماعي، أو التأمينات الاجتماعية، وإن كانت الزكاة المورد الأساسي لهذا النظام، إلا أنه يوجد بجانبها العديد من الموارد منها الصدقات والهبات والوقف والتبرعات.

ولقد كان سيدنا عمر بن الخطاب، هو الذي أسس أول إدارة حكومية للضمان الاجتماعي عام ٢٠ من الهجرة، وأطلق عليها "الديون"، لتقوم بمهمة إحصاء السكان في فترات منتظمة، وعلى أساس هذه الإحصائيات، كانت تدفع رواتب لليتامى وكل من لا يستطيع إعالة نفسه بسبب الشيخوخة أو المرض، وكذلك المعونة المالية المنتظمة للأطفال، منذ مولدهم حتى بلوغهم سن الرشد، ويعبر سيدنا عمر عن هدف خطته وغايتها من العدل الاجتماعي، فيما يروى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ : وَاللَّهِ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ مَا أَحَدٌ إِلا وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ حَقٌّ أُعْطِيَهُ أَوْ مُنِعَهُ، وَمَا أَحَدٌ أَحَقُّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلا عَبْدٌ

[١] القرآن الكريم ، سورة المائدة : الآية (٢).

[٢] رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، حديث رقم (٦٠١١).

مَمْلُوكٌ، وَمَا أَنَا فِيهِ إِلا كَأَحَدِكُمْ ، لَكِنَّا عَلَى مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَسْمِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَالرَّجُلُ وَتِلادُهُ فِي الإِسْلامِ، وَالرَّجُلُ وَقِدَمُهُ فِي الإِسْلامِ، وَالرَّجُلُ وَغِنَاهُ فِي الإِسْلامِ، وَالرَّجُلُ وَحَاجَتُهُ فِي الإِسْلامِ وَاللَّهِ لَئِنْ بَقِيتُ لَيَأْتِيَنَّ الرَّاعِي بِجَبَلِ صَنْعَاءَ حَظَّهُ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَهُوَ مَكَانَهُ قَبْلَ أَنْ يَحْمَرَّ وَجْهُهُ يَعْنِي فِي طَلَبِهِ ، قَالَ : وَكَانَ لِلْمَنْفُوسِ إِذَا طَرَحَتْهُ أُمُّهُ مِائَةَ دِرْهَمٍ، تَرَعْرَعَ بَلَغَ بِهِ مِائَتَيْنِ، فَإِذَا بَلَغَ زَادَهُ، قَالَ: وَلَمَّا رَأَى الْمَالَ قَدْ كَثُرَ ، قَالَ: لَئِنْ عِشْتُ إِلَى هَذِهِ اللَّيْلَةِ مِنْ قَابِلٍ لأُلْحِقَنَّ أُخْرَى النَّاسِ بِأُولاهُمْ، حَتَّى يَكُونُوا فِي الْعَطَاءِ سَوَاءٌ، قَالَ: فَتُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ [١] ، أَي: دون مطالبة أو رفع دعوى.

وعلى ذلك فإن التأمينات الاجتماعية طبقا لما تقدم بيانه من خصائص ومزايا، وبما تقوم عليه من فكرة التكافل والتعاون، وما تنطوي عليه من فكرة تفريج الكربات والتيسير على الناس؛ إنما يسير في إطار نظام الحماية الاجتماعية الإسلامي، وتعمل على تحقيق أهدافه، بل إن الأمر يزيد بأن بذور هذا النظام وجدت في الإسلام، وتحديدا في مدى مسئولية الدولة عن رعايا من توفي وترك أبناءه بدون دخل، أو من بلغ سن الشيخوخة وعجز عن العمل [٢] .

[١] أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري الخراج، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة – مصر ، ص ٥٥.

[٢] محمد عبد الحليم عمر الاسلام والتأمينات الاجتماعية مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول في الفترة من ١٣ – ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٧.

وفضلا عن ذلك، فإن سيدنا عمر بما عرف عنه من حرص على معرفة حقائق الأشياء، ذهب إلى إجراء تجربة على ثلاثين شخصا، بقصد معرفته الحد الأدنى لحاجة الفرد العادي من الطعام، وبعد انتهاء التجربة أصدر أمرًا برفع المعونة لكل رجل أو امرأة في البلاد على ضوء ما كشفت عنه التجربه، وهو أسلوب من أحدث الأساليب التي تنتهجها الأنظمة المعاصرة باسم الدراسات الاجتماعية لظروف الحياة ومستويات المعيشة.

ثانيا – نشأة التأمينات الاجتماعية في الدول الأجنبية

(١) نشأة التأمينات الاجتماعية في التشريع الألماني:

ظهرت نظم التأمينات الاجتماعية في ألمانيا، كمحاولة من المستشار الألمانى بسمارك، لجذب الطبقة العاملة دون اعتناقها لمبادئ التيارات الاشتراكية المناهضة للنظام الرأسمالي، مما أدى إلى ما يسمى بالظلم الاجتماعي واستغلال لفئة العمال [١] ، كانت زيادة القوة السياسية للطبقة الوسطي وتأثيرها علي الاتحاد الصناعي ، ومطالبتها بضرورة وجود قانون يحميها من الفقر إذا ما تعرضت إلى الأخطار الاجتماعية من أهم النتائج التي أفرزتها الثورة الصناعية في ألمانيا [٢] ، وإزاء الخوف

[١] محمد حسن قاسم التأمينات الاجتماعية، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية – مصر، ١٩٩٧م، ص١٨.

[2] J. Ignacio Conde-Ruiz and Paola Profeta, The Redistributive Design of Social Security Systems, CeRP Annual Conference, Moncalieri June 25, 2004, P 6.

١ - التأمين الإجتماعى

من حدوث فوضي في المجتمع واستجابة لضغوط تلك الطبقة المتوسطة ، والرغبة في تهدئة الصراع السياسي، وإشباعاً لتزايد الحاجة للحماية من تلك الأخطار التي ظهرت مع قدوم تلك الطبقة المتوسطة التي لا تمتلك مؤسسات متطورة قادرة علي التعامل مع هذه الأخطار ولدت فكرة التأمين الاجتماعي علي يد الاقتصادي الألماني بيسمارك Otto von Bismarck عام ١٨٨٩[1].

وأصدر بسمارك ثلاث تشريعات أساسية للتأمينات الاجتماعية في ألمانيا:

التشريع الأول : وهو الذي صدر في ١٥ يونيو ١٨٨٣م ، وهو قانون التأمين ضد المرض.

التشريع الثانى في ٦ يوليو ١٨٨٤م ، أصدرت ألمانيا قانون التأمين ضد إصابات العمل.

التشريع الثالث : في ٢٣ يونيو ١٨٨٩م ، أصدرت قانون التأمين ضد العجز والشيخوخة.

تعتبر هذه التشريعات الثلاث أول تنظيم قانونى للتأمينات الاجتماعية بمعناها الحديث، ولهذا فإنها تكتسب أهمية خاصة من حيث كونها نقطة البداية في النظام القانوني للتأمينات الاجتماعية في العالم كله، وبعد فترة تم تجميع التشريعات الثلاثة السابقة التي أصدرها بسمارك في تشريع واحد، ألا وهو التأمين الاجتماعي، وقد

[1] Bismarck German Chancellor 1862 – 1890 , Brief History
http://www.ssa.gov Social Security Online Otto von

استكمل هذا التشريع بصدور قانون التأمين ضد الوفاة عام ١٩٣١م وقانون التأمين ضد البطالة عام ١٩٢٩م.

وكان أهم ما يميز نظام التأمين الاجتماعي الألماني ما يلي:

(أ) الطبيعة الإلزامية لهذا النظام، فلم يعد النظام اختياري، نظرًا لأهميته التي تتعلق بالمصلحة العامة.

(ب) تطبيق قاعدة الدخل المكتسب Earning – Related والتى تشير إلي الترابط المحكم بين الاشتراكات التي يدفعها المؤمن عليهم والمزايا التي يحصلون عليها [1].

(ج) تولي إدارة التأمينات مؤسسات عامة على مستويات مختلفة تتولى إجراءات التأمين وتديرها مجالس منتخبة من العمال وأصحاب الأعمال.

ولقد كان للتشريعات الألمانية أثرًا كبيرًا على العديد من الدول الأوروبية الأخرى ، فأصدرت كلا من النمسا والمجر تشريعات مماثلة لها في عام ١٨٨٧م ، وكذلك النرويج عام ١٩٨٤م.

(٢) نشأة التأمينات الاجتماعية في التشريع الفرنسي:

تأثرت فرنسا بالتشريعات الألمانية، وتم صدور أول تشريع في ٩ أبريل ١٨٨٩م ، والذي يقوم على أن العامل لم يعد ملزما بإثبات خطأ صاحب العمل لضمان حقه في

[1] Helmuth Cremer and Pierre Pestieau, Social insurance competition between Bismarck and Beveridge, 203, P. 2

التعويض، وهذا قد ألقى بالمسئولية لأرباب الأعمال، ثم أعقبه بالتشريع الثاني في ٣١ مارس ١٩٠٥م، وفيه يفرض على أرباب الأعمال التأمين الإجباري على العمال ضد حوادث العمل، وللعامل حق رفع دعوى مباشرة ضد شركة التأمين لحصوله على حقه في التعويض ، وحينما استردت فرنسا من ألمانيا إقليمي الإلزاس واللورين كان من الصعب سلب عمال هذه الأقاليم، أى مزايا وحقوق قد حصلوا عليها في ظل الاحتلال الألماني، ولهذا قام المشرع الفرنسي بتعميم المزايا التي يتمتع بها عمال هذا الإقليم.

وقد شهد هذا النظام تطورًا ملحوظا من حيث اتساع نطاق تطبيقه، فبمجرد انتهاء الاحتلال الألماني اتجهت فرنسا إلى إصلاح نظام التأمين الاجتماعي بها لتطوير الحماية الاجتماعية بما يتلاءم وظروف ما بعد الحرب الباردة [١] ، واتجهت سياسة التأمين الاجتماعي منذ عام ١٩٤٥ إلى الاتساع في نطاق تطبيقه، مواكبًا بذلك تقدم الاقتصاد الفرنسي وتزايد ضغوط الفئات العاملة[٢].

[١] الحرب الباردة : هو مصطلح يستخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس التي كانت توجد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهم من فترة منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات، خلال هذه الفترة، ظهرت الندية بين القوتين العظميين خلال التحالفات العسكرية والدعاية وتطوير الأسلحة والتقدم الصناعي وتطوير التكنولوجيا والتسابق الفضائي، ولقد اشتركت القوتين في انفاق كبير على الدفاع العسكري والترسانات النووية وحروب غير مباشرة . [الموقع الإلكتروني : https://ar.wikipedia.org).

[٢] مصطفى الجمال ، الوسيط في التأمينات الاجتماعية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية – مصر، ١٩٨٤م، ص٣٦.

(٣) نشأة التأمينات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الولايات المتحدة بعيدة عن تيارات التأمينات الاجتماعية، لأنها كانت حريصة على مبادئ الحرية المطلقة، التي تمنع الدولة من أن تتدخل في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية إلى أن داهمتها الأزمة الاقتصادية في أواخر عام ١٩٢٩م، والتي أدت إلى إصابة الاقتصاد الأمريكي بأضرار فادحة، ترتب عليها الانتشار الهائل للبطالة، وتزايد حالات الفقر والحاجة[١].

وقد كانت الظروف السابق عرضها مهيأة لإنتاج سياسة جديدة، تقر فيها بحق الدولة في التدخل في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وعندما تولى روزفلت الحكم عام ١٩٣٢م، وفي ظل الظروف السيئة في ذلك الوقت أصدر قانون عام ١٩٣٣م للإصلاح الاقتصادى، ثم في عام ١٩٣٥م أصدر قانون آخر للأمان الاجتماعي وكان هذا القانون الأخير قائم لمساعدة كبار السن والأرامل والمكفوفين.

وعلى الرغم من ذلك فإن دور التشريع الأمريكي أقل من أنظمة التأمينات الاجتماعية الأوروبية؛ حيث أنه لم يقر بالتأمين الإجبارى من المرض والعجز، فيما عدا العجز الناشئ عن إصابة العمل، واقتصر المشرع على التأمين من الشيخوخة والبطالة، ولا نستطيع رغم ذلك أن نقلل من أهمية مساهمة القانون الأمريكي في تطور نظم التأمين الاجتماعي؛ حيث أنه لفت الأنظار إلى أن نظم التأمين الاجتماعي، لا بد أن يمتد ليشمل أفراد الأمة كلها؛ لأن القانون الأمريكي لم يقتصر على بعض الفئات، كعمال

[١] محمد حسن قاسم، التأمينات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٠ وما بعدها.

الزراعة أو العاملين بالحكومة، ولكنه اهتم بشدة بتحرير الإنسان من الحاجة، سواء كان من العمال أو من غيرهم.

(٤) نشأة التأمينات الاجتماعية في التشريع البريطانى:

في عام ١٩٤١م قامت الحكومة البريطانية بتشكيل لجنة برئاسة اللورد بفردج، لعمل تقرير بخصوص نظام التأمين الاجتماعي المقترح للعمل به في بريطانيا، وقد تأثر بفردج بأفكار روزفلت المبنية على أساس تحرير الإنسان من الحاجة؛ لأنه يراها عار يجب التخلص منه، ولذلك فنجد أنه عرف التأمين الاجتماعي بأنه نظام ضمان حد أدنى من الدخل يحرر الإنسان من الحاجة.

وقد رأى بفردج أنه لا بد من توسيع دائرة المستفيدين من التأمين، وكذلك دائرة المساهمين في تمويل النظام، مما يثمر معه نوعًا من التضامن والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، يترتب عليه إعادة توزيع الدخل بصورة عادلة، كما رأى بفردج أيضًا ضرورة التوسع في المخاطر التي يضمنها النظام المقترح، ليشمل كل المخاطر الإجتماعية[١].

وقد شمل التقرير النظام المقترح، وأكد على وجوب توحيد نظام التأمين الاجتماعي، وتبسيط إجراءاته الحماية أفراد المجتمع ، وقد نادت اللجنة التي كان يرأسها بفردج لرفع قيمة التعويضات المستحقة عند وقوع الضرر، بالإضافة إلى ما سبق، فقد اقترحت اللجنة بنظام مقترح يشمل الرعاية الصحية المجانية لأفراد المجتمع، وقد كان

[١] محمد حسن قاسم التأمينات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٥.

لهذا التقرير أثرًا كبيرًا لم يقتصر على بريطانيا فحسب بل امتد أثره إلى العالم أجمع، وكذلك في العديد من الإعلانات والمواثيق الدولية [١] التي حرصت على تأكيد الحق في التأمين الاجتماعي لكل فرد في المجتمع.

ثالثا – نشأة التأمينات الاجتماعية في مصر

تعتبر مصر من الدول الرائدة في وضع نظام التأمينات الاجتماعية والذي يعود تاريخه الي ديسمبر ١٩٨٤ ، ومنذ ذلك التاريخ والنظام يخضع لأشكال متعددة ومراحل مختلفة تخضع لحركة تطور المجتمع وظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية [٢] ، وقد ظهر نظام التأمين الاجتماعي بصورته الحالية نتيجة للتقدم الصناعي الذي بدأ منذ القرن التاسع عشر ، وقد كان لهذا التحول أثره الواضح بتطوير نظام الأمن الاقتصادي والانتقال من نظام المسؤولية المدعمة بالتأمين الاجباري الي نظام متقدم للتأمين الاجتماعي فيها[٣]

[١] الميثاق :(Charte) مصطلح يطلق عادة على معاهدة دولية جماعية تؤدي إلى إنشاء منظمة دولية، وقد يطلق هذا المصطلح على معاهدة دولية ذات أهمية سياسية خاصة. [مجمع اللغة العربية، معجم القانون الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر – القاهرة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ص ٦٧٩].

[٢] خضر أبو قورة ، من الضرورات المجتمعية لمظلة التأمينات الاجتماعية ، الورقة الأولي ، لقاء الخبراء ، سلسلة أوراق اقتصادية ، العدد رقم (١٠) يناير (٢٠١٠ ، معهد التخطيط القومي ،ص٦ .

[٣] سعيد عبد السلام ، الوجيز في قانون التأمين الاجتماعي ، المنوفية ، كلية الحقوق، جامعة المنوفية ، مطبعة حمادة الحديثة بقويسنا ، ١٩٩٤ ، ص ١٦ .

١ - التأمين الإجتماعى

فالتأمينات الاجتماعية ظهرت أول ما ظهرت في البلدان الصناعية أي البلدان التي تقدمت فيها الحركة الصناعية تقدمًا كبيرًا، وتوسطت فيها الآلة في العلاقة بين العامل ورب العمل، ولم يكن في مصر أيًا هذه الظروف، إلا أنه مع دخول الصناعات الحديثة لمصر بعد الحرب العالمية الأولى، تغيرت الأوضاع في مصر، فبدخول الآلة توافر المناخ الطبيعي لظهور التأمينات الاجتماعية؛ حيث أدت إلى ظهور المخاطر الطبيعية لما لها من إصابات عمل، يضاف إلى هذا أن الحركات العمالية تألفت مع الحركة الوطنية، ومن ثم وجدت هذه الأولى الوسيلة لاسماع أصواتها إلى الحاكمين، أضف إلى ذلك، أن القرن العشرين توافرت فيه العوامل التي تساعد على فكرة ظهور التأمينات الاجتماعية[١].

فمن ناحية أولى: كانت هذه الفكرة قد استقرت في قوانين الدول الغربية، وظهرت محاسنها، وأدى تطور وسائل المواصلات إلى إلغاء العزلة التي كانت بين البلاد قديمًا، وبالتالي لم تعد الحركة العمالية في مصر معزولة عن الحركة العمالية في العالم أجمع.

ومن ناحية ثانية : فإن الجهود الدولية للاعتراف بالحق في الأمان الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان، مهدت الطريق كثيرًا أمام الاعتراف بهذه الحقوق، بحيث أصبح التخلف عن ركب التأمينات الاجتماعية وصمة يمكن أن يوصم بها النظام ، ولذلك فقد عرفت مصر في النصف الأول من القرن العشرين، إرهاصات لنظام التأمينات

[١] السيد محمود السيد غانم، نشأة وتطور التأمينات الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص٨.

الاجتماعية. واذا كانت مصر لم تعرف حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، إلا تلك الإرهاصات، فهي لم تعرف نظام التأمينات الاجتماعية بمعناه الحقيقي، إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

فهذه الثورة اتخذت من الاشتراكية ايديولوجية، معلنة لها واعتبرت أن إقامة عدالة اجتماعية، إحدى مبادئها الستة الشهيرة، وبالتالي كان طبيعيًا أن يترجم هذا وذاك إلى واقع عملي لتحقيق الأمان الاجتماعي للمواطنين، وهو ما حرصت الدساتير المتعاقبة على إظهاره ابتداءً من دستور ١٩٥٦م في المادة (٢١) منه، ودستور ١٩٦٤م في المادة (٢٠) منه، و الدستور الملغي لسنة ١٩٧١م، وأخيرًا دستور ٢٠١٤م وهو المعمول به حاليا ؛ حيث نصت المادة (١٧) منه على أن تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي. ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة، وفقًا للقانون وأموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة، تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهي وعوائدها حق للمستفيدين منها وتستثمر استثمارًا ،آمنًا وتديرها هيئة مستقلة، وفقًا للقانون وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات".

١ – التأمين الإجتماعى

وسرعان ما وسعت الثورة أفكارها موضع التنفيذ فصدر قانون التأمين الاجتماعي الأول رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩م، والذى ألغي وحل محله القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤م، حيث تضمن الي جانب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة كل من تأمين اصابات العمل وتأمين المرض وتأمين البطالة [١]، والذي ألغي وحل محله قانون التأمين الاجتماعي الحالي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥م، والأمر الجدير بالملاحظة هنا هو اتجاه المشرع المصري إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، ويعد القانون طفرة حقيقية في مجال التأمين الاجتماعي والأصل العام أو الشريعة العامة للتأمينات الاجتماعية في مصر ، وتظهر هذه العمومية من حيث الأشخاص الخاضعين له والحماية الواردة في القانون[٢].

واستكمالًا لأطر الحماية التأمينية امتدت التغطية التأمينية إلى أصحاب الأعمال ومن في حكمهم بموجب القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ اعتبارًا من /١٠/١٠/ ١٩٧٦م ، كما أصدر المشرع قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ موسعًا قدر المستطاع من نطاق الحماية التأمينية ومضمونها، إذ يعتمد هذا النظام علي منح معاشات لليتامي والأرامل والمطلقات والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧م بهدف شمول

[١] محمد حامد الصياد ، دور التأمينات الاجتماعية في شبكة الأمان الاجتماعي، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الأزهر من ١٣ ١٥– أكتوبر ، ٢٠٠٢ ، ص٦.

[٢] مجدي صالح محمد ، الفئات المستفيدة من أموال التأمينات الاجتماعية ، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول ، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الأزهر من ١٣ – ١٥ أكتوبر ، ٢٠٠٢، ص١٨–٢٣.

المصريين العاملين بالخارج بمظلة التأمين الاجتماعي، والقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٩٣م والخاص بنظام التأمين الاجتماعي لفئات القوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي لبعض الفئات المحرومة من هذه التغطية في القوانين الأخري.

المطلب الثانى

أهداف التأمينات الاجتماعية

Social insurance objectives

تهدف التأمينات الاجتماعية إلى إقامة العدل الاجتماعي بين الأفراد، وتعتبر أداة توجيهية في يد الدولة لتحقيق النفع العام هذا النفع يرتكز على الاهتمام بالإنسان في حد ذاته، ومحاولة انقاذه من براثن العوز والحاجة، والتأمينات الاجتماعية تعد أداة فعالة في يد الدولة من أجل تحقيق التنمية على كلا الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، كما أنها تعد وسيلة من وسائل الحوار بين الطبقات في المجتمع، وبين الحكام والمحكومين.

وعلى هذا يمكن تقسيم أهداف التأمينات الاجتماعية إلى أهداف سياسية (أولا) ، وأخرى اجتماعية (ثانيا)، وثالثة اقتصادية (ثالثا)، وذلك على النحو التالي:

١ – التأمين الإجتماعى

أولا – الأهداف السياسية:

سبق وأن ذكرنا أن التأمين الاجتماعي، يعد وسيلة من وسائل الحوار بين الطبقات في المجتمع، وبين الحكام والمحكومين، فكثيرًا ما يلجأ أصحاب الأعمال والحكام إلى تقرير بعض المزايا للطبقات الكادحة، بهدف تفادي الاضطرابات والثورات وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، ولا يجب إغفال الدور الهام الذي تلعبه التنظيمات النقابية، باعتبارها من جماعات الضغط وقوى التأثير السياسي في المجتمع، فقد لعبت النقابات العمالية – والتي تمثل الاتحاد الدولي للنقابات – دورًا رئيسيًا في تنمية نظم الأمان الاجتماعي وإداراته.

فالتأمين الاجتماعي بما يحققه من حد أدنى للدخل لجميع السكان يعتبر من المظاهر العملية الديمقراطية؛ حيث يقلل من الفوارق الطبقية من جهة، ويضمن للطبقات الفقيرة المستوى اللائق الذي يضمن لها القدرة على المشاركة في مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية، كما يؤدي تطور نظم التأمينات الاجتماعية إلى تقوية روح التضامن بين أفراد المجتمع، ونشر الاستقرار النفسي والاجتماعي، وكل ذلك يساعد على استقرار السلطة السياسية في البلاد[١].

ثانيًا – الأهداف الاجتماعية :

(١) بالنسبة للأسرة: فإن التأمينات الاجتماعية تهدف إلى استقرار الأسرة وتماسكها، فالميزات التي يقدمها نظام التأمين الاجتماعي تساعد على زيادة دخل الأسرة، مما

[١] السيد محمود السيد غانم، نشأة وتطور التأمينات الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص٧.

يؤدي إلى استقرارها وتماسكها، كما أن تقاضي الأباء المسنين معاشا يجعلهم لا يشكلون عبئًا على أولادهم، ويوفر عليهم مشقة الشعور بأنهم يعيشون عالة على الأبناء، مما يساعد على الألفة بينهم كما أن التأمينات الاجتماعية تحرر العامل وأفراد أسرته من الخوف على المستقبل، وتجعله يعيش آمنًا مطمئنا على نفسه ومن يعولهم، بعيدًا عن ذل الحاجة وآلام الحرمان.

(٢) بالنسبة للمجتمع: تعد نظم التأمين الاجتماعي، من أقوى الروابط التي تحقق تماسك بنية المجتمع، ويرجع ذلك إلى أن هذه النظم، تعمل على مقاومة الفقر لكافة أفراد المجتمع [١] .

مما يشجع الأفراد على الارتباط بمجتمعهم ، لضمان عدم وقوعهم في براثن الفقر ، ولعل المناقشات التي دارت في الولايات المتحدة الأمريكية حول مشكلة العائلات المتفسخة والضمان الاجتماعي، خلال الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٥م[٢].

وكذلك المناقشات المثارة حاليًا من خلال جمعية الضمان الاجتماعي الدولية (issa) التابعة لمنظمة العمل الدولية [٣] حول الدور المطلوب من الضمان الاجتماعي لمواجهة

[١] أحمد على محمود ضرار ، دور موارد التأمينات الاجتماعية في تنمية اقتصاديات الدول مع التطبيق على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة عين شمس، القاهرة – مصر، ص ٣٤.

[2] Eveline M. Burns, Social Security and Public Policy, Hill Book Company, ١٩٠٧, prix.

[٣] منظمة العمل الدولية : أنشئت في ١١/٤/١٩١٩م، وذلك بمقتضى الجزء الثالث عشر من معاهدة فرساي عام ١٩١٩م، بوصفها مؤسسة مستقلة بذاتها مرتبطة بعصبة الأمم، وفي عام ١٩٤٦م،

تحديات النظام العالمي الجديد من خلال تدعيم الروابط الاجتماعية، يوضح الأثر الكبير لنظم الضمان الاجتماعي على مدى ارتباط المجتمع[١].

(٣) بالنسبة لعلاقات العمل: تهدف التأمينات الاجتماعية إلى استقرار علاقات العمل، إذ يقوم نظام التأمينات الاجتماعية ممثلا في الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي . كوسيط بين العامل وصاحب العمل، وذلك بجمع الاشتراكات وغيرها من المبالغ المستحقة على أصحاب الأعمال، ثم دفعها للعمال عند توافر شروط استحقاقها، وهي بذلك تساعد على قيام أفضل الروابط الاجتماعية بين طرفي الإنتاج، لأنها تحول دون قيام الكثير من المنازعات بينهما ، كما أن التأمينات الاجتماعية تعمل على حل بعض المشكلات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والسكان وغيرها عن طريق استثمار بعض أموال التأمينات في إقامة المدارس والمعاهد والمستشفيات والمساكن، كما تساعد التأمينات الاجتماعية على رفع المستوى الصحي، وتقلل من انتشار الأمراض والأوبئة في المجتمع، وذلك بتوفير كافة وسائل العلاج للمرضى والمصابين من المؤمن عليهم، فهناك التأمين ضد المرض والتأمين ضد إصابات العمل.

(٤) قد تتعدى أهدف التأمينات الاجتماعية مرحلة مواجهة أخطار المؤمن عليهم، إلى مرحلة تكريم أصحاب المعاشات والعمل على راحتهم عن طريق منحهم بعض المزايا،

أصبحت منظمة العمل الدولية أول وكالة متخصصة ترتبط بالأمم المتحدة، وتسعى منظمة العمل الدولية دائما إلى تحقيق العدالة الاجتماعية .

[1] International Social Security Assiciation, (ISSA) Stockholm City Conference workingpaper ,٢٠٠١,١٧

والترفيه عليهم وإنشاء دور إقامة لهم بأجور منخفضة ، وذلك كله اعترافًا وعرفانًا بما قدمه هؤلاء من خدمات في شبابهم، ويتمثل كل ذلك في تأمين الحياة الاجتماعية لأصحاب المعاشات[١].

ثالثًا – الأهداف الاقتصادية:

تقوم التأمينات الاجتماعية بدور هام في تطوير وتنمية الاقتصاد القومي، وذلك لما توفره من مدخرات هامة، تشارك في دفع عجلة التنمية عن طريق الاستثمار في العديد من المشروعات وبالتالي إتاحة الفرصة لتشغيل عدد كبير من العمال، كما أن استقرار الأحوال الاجتماعية للطبقات الكادحة، وخاصة العمال، سينعكس بدوره على الإنتاج والتنمية الاقتصادية، كما أن التأمينات الاجتماعية تعمل على:

(١) المحافظة على سوق العمل: حيث أن قيمة الاشتراكات عنصر مؤثر في تكلفة عنصر العمل، وكل زيادة تكلفة هذا العنصر تعني تحول لإحلال عنصر رأس المال بدلا من العمالة، بهدف تخفيض التكاليف، مما يعني زيادة في نسبة البطالة، ومما لاشك فيه أن الدول تسعي نحو زيادة نسبة العمالة، وفي ظل اقتصاديات السوق وعدم قدرة الدول على التصدي لمشكلة البطالة بشكل مباشر فيمكن اعتبار التأمين الاجتماعي أحد الوسائل في يد الدولة للتأثير في سوق العمل، دون الإخلال بالهدف

[١] السيد محمود السيد غانم، نشأة وتطور التأمينات الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص ٤.

الأساسي للتأمين الاجتماعي من حماية للعاملين من خلال التحكم في نسب الاشتراكات التأمينية[١].

(٢) زيادة الإنتاج وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك نظرًا لما تتيحه التأمينات الاجتماعية من روح الاستقرار والاطمئنان في نفس العامل، وما تزيله من مخاوف وقلق على مستقبله ومستقبل أسرته، فيدفعه ذلك إلى الانصراف بكل طاقته إلى الإنتاج والإبداع في عمله.

(٣) بالنسبة لأصحاب الأعمال تعمل التأمينات الاجتماعية على تخفيف العبء عن أصحاب الأعمال، إذ أن التأمينات تنتقل إليها التزامات صاحب العمل في قانون العمل، من مكافأة نهاية الخدمة، وإصابات العمل، والأجازات المرضية، وأجازة الحمل والوضع، والعلاج في حالات المرض، والإصابة، في مقابل اشتراكات شهرية يؤديها صاحب العمل.

(٤) رفع مستوى المعيشة : وهو أثر مباشر للتأمينات الاجتماعية بالنسبة لفاقدى القدرة على الكسب، ويلاحظ أن التأمينات الاجتماعية إذا ما اتسع نطاقها، فإنها تخفف من الأعباء والالتزامات المادية على عاتق الدولة، وفي سبيل توفير المعونة لمن هم في حاجة إليها من فئات الشعب غير المؤمن عليهم [٢] .

---

[١] محمد صفوت ،قابل نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية در الوفاء للطباعة والنشر الإسكندرية – مصر، ٢٠٠٦م، ص ٦٦.

[٢] السيد محمود السيد غانم، نشأة وتطور التأمينات الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص ٤.

في القسم التالي، سأبحث عن العلاقات الأولية من البيانات التجريبية للبحث عن الآثار النظرية ذات الصلة. أما الفصل الثالث فسوف يوضح النموذج الإجمالي المؤثر المذكور أدناه، وهو نموذج العصر الذهبي الممتد الذي يحاول دراسة تأثير التغير التكنولوجي على حصص التوزيع في الدخل وإيجاد التوازن. أما الفصل الرابع فسيشهد امتدادًا تجريبيًا للفصل الخاص بالعلاقات. وأخيرا الخامس سأبدي رأيي فيما يتعلق بنظام التأمين الاجتماعي في ظل الثورة التكنولوجية.

تقدم هذه الورقة محاولة لدراسة آثار الثورة الصناعية الثانية التي تميزت بالتغير التكنولوجي المتسارع، والنمو الاقتصادي السريع، والعولمة الجامحة. الغرض مما يلي يتكون من جانبين أساسيين. الأول هو تحليل العلاقة بين انتشار التصنيع وتطور التأمين الاجتماعي، الذي يشار إليه غالبا باعتباره أحد تجسيدات السياسة الاجتماعية. والثاني هو إجراء بحث أولي لآلية الحفاظ على العلاقة المتبادلة بين التصنيع وربحية الصناعة والتأمين الاجتماعي. بشكل عام، يتعلق الأمر بمناقشة التأثيرات الفردية أو المجمعة المستمدة من التغير التكنولوجي السريع والنمو الاقتصادي والعولمة على الضمان الاجتماعي.

١,١ الخلفية

خلال المجتمع البدائي، أشار أبراهام كويبر إلى الثقة الاجتماعية وقام ببناء نظام للتأمين الاجتماعي يتضمن المساعدة المتبادلة والصدقة والتبرع. في نفس الوقت

١ - التأمين الإجتماعى

تقريبًا، قام لويس بلان بأول انفتاح على التأمين الاجتماعي من خلال تنظيم نظام كنقابة من أجل توفير المزايا الصحية لعمال بناء الجدران المصابين أثناء العمل. بعد الثورة الصناعية، استندت التأكيدات المبكرة حول النشاط الجماعي إلى التصنيع والتحضر، الذي يربط التقدم الإيجابي بالبنية الطبيعية للناس، مما يؤدي إلى إصلاحات اشتراكية طوباوية. كما ذكرنا أعلاه، قبل الثورة الصناعية، اجتمع الناس وتجمعوا بطرق مختلفة وأنشأوا نماذج مشتركة بدائية حتى تجمعوا في المجتمع الزراعي الاستعماري. في هذه الهياكل، ادعى الناس أن لديهم أدوارهم القيادية ضد سكان الأنظمة القائمة.

لقد ولدت الثورة الصناعية الأولى والثانية صناعات مبتكرة جديدة وعمالة مأجورة. أدت عملية التحضر والاستغلال والصراعات التي لوحظت أثناء التصنيع إلى أساليب تحكم جديدة في حل هذه المشكلات. تسمى أساليب التحكم الجديدة هذه "الصناديق الاجتماعية". يهدف هذا العمل إلى إيجاد إجابات لكيفية تأثير التصنيع والتحضر على الثقة الاجتماعية وما هي التأثيرات التي يمكن أن تحدث بين الثورة الصناعية وأنظمة التأمين الاجتماعي. من الضروري فهم اقتصاديات التصنيع والتحضر وضروریاتهما في سياق العلاقات مع الثقة من أجل معرفة الإجابات على هذه الأسئلة. ومع ذلك، فإن الثقة والعدالة والأخلاق هي أساسيات العلوم الاقتصادية. يحدث حل المشكلات المفترسة في جميع الهياكل الاجتماعية، وقد حللنا التجمع في

القرى بالزراعة والزراعة والصيد. وضمن هذه التخصصات تحدثنا عن سبب الحاجة إلى التصنيع وحاولنا معرفة ما إذا كان هذا المطلب عادلاً.

١,٢. الغاية

يعتمد التحليل السائد للمنافسة الحقيقية إلى حد كبير على النهج النظري الذي طوره الفيلسوف والاقتصادي البريطاني جون ستيوارت ميل. كما تم فحص نموذج ميلز للمنافسة الحقيقية من قبل الاقتصادي السياسي الألماني، رودولف هيلفردينغ، في كتابه "رأس المال المالي" الصادر عام ١٩١٠. توصل هيلفردينج إلى نتيجة مفادها أن التحليل خاطئ. وقام بتصنيف رأس المال إلى رأس المال الصناعي، ورأس المال المالي، ورأس المال التجاري. وفقا لهيلفردينج، فإن الرأسماليين الصناعيين مثل المصنعين والمزارعين لا يتنافسون في الواقع، وبالتالي لديهم قوة في السوق. يمكنهم تحديد سعر المنتج وكسب أرباح فائقة. على سبيل المثال، عندما تكون التكلفة الحدية التي تتمتع بربح مرضي هي مائة دولار، فإن ارتفاع سعر السوق يمكن أن يدفع المنتجين بعيدًا عن السوق بالضرورة. وهكذا، طرح هيلفردينغ تحليل إنتاج الربح الفائق لسوق التاجر (مرحلة تداول السلع). بمعنى آخر، وفقًا لهيلفردينج، فإن ناقل رأس المال التجاري الذي يبيع المنتج لديه قوة سوقية: يقوم بتدوير البضائع بشكل كبير، ويجمع الأرباح، ويحول الأرباح إلى الملاك والمحتكرين ورأس المال الصناعي.

الغرض – لعبت الثورة الصناعية دورًا محوريًا في تحسين حياة الناس في إنجلترا مع زيادة مستوى الدخل القومي وحدث التنمية الاقتصادية. إلا أن المحللين الاشتراكيين

مثل كارل ماركس شخصوا الثورة الصناعية بأنها دمرت حياة الناس حيث انخفض مستوى الدخل القومي وحدث الحرمان الاقتصادي. هذه التشخيصية.

انواع برامج التأمين الاجتماعي

١. نظرة عامة

تم تصميم برامج استبدال دخل التقاعد الحكومية لحماية العمال الأكبر سناً و/أو الناجين من مخاطر الخسارة الاقتصادية المرتبطة بالشيخوخة. عادة ما تأخذ هذه البرامج شكل دعم الدخل لكبار السن، الذين يتم تعريفهم عمومًا على أنهم أولئك الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ أو ٦٢ أو ٦٥ عامًا. في الولايات المتحدة، يوجد برنامجان لاستبدال دخل تقاعد العمال الأكبر سنًا هما OASI وOASI. SSI هو برنامج مرتبط بالدخل، في حين يوفر SSI فوائد بغض النظر عن التاريخ الوظيفي للعامل المؤمن عليه.

تعمل برامج استبدال دخل العجز قصيرة الأجل على حماية المشاركين من خسارة الدخل على المدى القصير بسبب الإعاقة. العمال مؤهلون إذا كانوا يعملون ويدفعون في البرنامج. تستمر الفوائد لفترة محددة. قد يكون العمال الذين يظلون معاقين بعد هذه الفترة الزمنية مؤهلين للحصول على استبدال دخل العجز طويل الأجل. يعد برنامج دخل العجز في الضمان الاجتماعي (DI) وبرامج تعويض العمال أكثر برامج استبدال دخل الإعاقة طويلة الأجل شيوعًا. ويجوز للعمال غير العاملين والذين يرغبون في العمل أن يشاركوا في برامج التعليم والتدريب المهني. توفر كلتا الخدمتين

التعويضيتين إما دخلاً نقديًا أو خدمات دعم طبية ومهنية لتعظيم قدرات المشاركين والسماح للفرد بالبقاء في مكان العمل أو إعادة الاندماج فيه.

تم تصميم برامج التأمين الاجتماعي لحماية الأفراد والأسر من مخاطر الخسارة الاقتصادية بسبب الإعاقة والتقاعد والرعاية الطويلة الأجل. تم تصميم برامج التأمين الاجتماعي لدعم المشاركين إما من خلال البرامج العامة، التي تقدمها الحكومة مباشرة أو من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أو من خلال برامج التأمين الخاصة. توفر برامج التأمين الاجتماعي أحد أنواع المزايا الأربعة التالية: الدعم النقدي (البرامج التعويضية)، والخدمات و/أو المنتجات العينية، والخدمات الاجتماعية، والدعم الاجتماعي[١].

١,١. التعريف والغرض

برنامج التأمين الاجتماعي هو برنامج يحتوي على الميزات الستة التالية: (١) تأتي أموال البرنامج من العمال وأصحاب العمل من خلال ضرائب الرواتب. (٢) البرنامج متاح لكبار السن على أساس الحقوق المكتسبة. (٣) تُدفع المزايا نقدًا وترتبط بالتوظيف؛ تمثل صيغة المزايا مقدار متوسط الدخل الشهري المفهرس للعامل (AIME) خلال فترة ما. (٤) تُدفع المزايا بدون اختبار على أساس الحاجة. (٥) يحمي البرنامج من مخاطر إطالة العمر. (٦) برنامج التأمين الاجتماعي تقدمي،

[١] ألفونس شحاتة ،رزق التأمينات الاجتماعية دراسات اقتصادية وتمويلية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، ١٩٧٩م.

ولكن فقط بالنظر إلى النقطتين الأخيرتين. للتخفيف من آثار الانحدار الحسابي للمنافع، يستخدم برنامج الضمان الاجتماعي صيغة ذات مستويين مصحوبة بكسر منحني، بحيث يدفع البرنامج معدلات استبدال أعلى نسبيًا (وإن لم تكن أعلى بالضرورة) للعمال تظهر السجلات الإجمالية تاريخ أرباح أقل نسبيًا .

تشمل برامج التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة تعويضات العمال، وبرامج للمسنين (برنامج التأمين الفيدرالي الأساسي للشيخوخة والناجين والعجز، إلى جانب برنامج دخل الضمان التكميلي)، وتغطية الضمان الاجتماعي لعمال السكك الحديدية، والعاملين المؤقتين والعاملين. التعويضات التي يتم الحصول عليها من خلال الفيدرالية (مثل تعويضات الموظفين الفيدراليين وقانون إعادة التأهيل)، وبرامج تعويض العمال. يعد برنامج الرعاية الشاملة للمسنين (PACE) بمثابة برنامج تأمين اجتماعي من الناحية التشغيلية على الأقل. على الرغم من أن مساعدة كبار السن التي تقدمها الولايات، ومساعدة المكفوفين، ومساعدة المعاقين الدائمين والكليين، والرعاية البديلة (العنوان IV-E)، وبرامج مساعدة التبني والوصاية ذات أهمية مالية، على الرغم من أنها لا تعتمد على المستوى الفيدرالي، إلا أنها تعني أن الولايات اليوم تقود اللاعبين في التأمينات الاجتماعية لكبار السن.

لم يكن الضمان الاجتماعي متاحًا لجميع المتقاعدين المستقبليين، وتختلف المزايا التي يدفعها الضمان الاجتماعي من شخص إلى آخر، ويتم تحديدها حسب متوسط الأرباح التي ساهم بها المتقاعد المستقبلي في الضمان الاجتماعي. للتأهل للحصول على

مزايا الضمان الاجتماعي، يجب أن يكون الشخص قد عمل ربعًا واحدًا على الأقل خلال أربعين من فترة الأربعين أرباعًا السابقة مباشرةً؛ وإذا لم تكن المزايا متاحة لزوجته أو أطفاله المعالين، فيجب أن يكون العامل قد عمل ربعها على الأقل خلال خمس فترات من هذا القبيل. يتم تحديد متوسط دخل العامل طوال حياته من خلال صيغة تستبعد الأرباح المنخفضة؛ والتي يتم قصها لتشمل فقط الحد الأقصى المحدد مسبقًا من الأرباح، والذي يتم تعديله سنويًا بما يتناسب مع الزيادات في متوسط الأرباح؛ وبعد تراكم تسعين في المائة من الأرباح المتبقية على مدى الحياة، يتم تقسيمها على المتوسط خلال حياة العامل، وإذا كانت النتيجة أقل من أو تساوي النسب المئوية الثابتة، يحصل العامل على المزايا.

أحد أهم أحكام التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة هو الذي يوفر فوائد التقاعد. تم إنشاء الضمان الاجتماعي لتمكين المسنين من التوقف عن العمل وبالتالي إفساح المجال لهم.

المبحث الثالث

التأمين الاجتماعي من وجهه النظر التاريخية والفلسفيه

Social insurance from a historical and philosophical point of view

في أي دراسة للإمكانيات المستقبلية لتوسيع السياسة الاجتماعية الفيدرالية، فإن العواقب المالية للتشريعات الاجتماعية السابقة، والتشريعات المستقبلية المحتملة، تعتبر مهمة. ومن المعروف بشكل إيجابي أنه من حيث الدولارات يتجاوز النسيج الدولاري الإجمالي لنفقات الميزانية الفيدرالية. من الممكن أن يتفوق التأمين الاجتماعي على الدفاع الوطني باعتباره الالتزام الرئيسي في الميزانية الفيدرالية. وعلى أية حال، فإن عمر نشاط التأمين الاجتماعي يبلغ الآن عقدين من الزمن. لقد مكنت جماعات الضغط الداخلية، والاهتمام الخارجي، والتاريخ المالي، فضلا عن قوة المحدد المهني، التأمين الاجتماعي من القفز من النسيان إلى الاعتراف، ومن ثم إلى التيار الرئيسي للسياسات.

إن التأمين الاجتماعي، رغم أنه ليس ظاهرة جديدة، فهو فكرة اجتذبت قدرا كبيرا من الدعاية والسمعة السيئة. ويبدو أنها استحوذت على خيال مواطني هذا البلد، وأعضاء الكونجرس، وصحفهم، وأولئك الذين ينشرون موضوع التحسن الاجتماعي. تبدأ الفكرة بالاعتراف بوجود بعض المخاطر أو تقلبات الحياة التي تعتبر خطيرة وعالمية تقريبًا والتي يرغب الناس في الحماية منها. على وجه التحديد، الحياة خطرة؛ فهو يلقي

بالمرض والعجز عن العمل والبطالة غير الطوعية والموت المفاجئ والعجز والشيخوخة على الفرد بما يبدو أنه لامبالاة. هناك رأي شائع مفاده أنه حتى في عالم الوفرة، حيث يستطيع العلم والتكنولوجيا القضاء على الجوع والفقر والبطالة الجماعية، وحيث يكون استمرار الأمن الصحي والاقتصادي لجميع المواطنين ممكنًا من الناحية الفنية عند مستويات الدخل الحقيقي المرتفعة والمتزايدة، فإن الحياة ستظل قائمة. أن أعترف بمزيج خالص من الحلاوة والحزن. وضد هذه المخاطر الجسيمة والحتمية، ينبغي أن توفر إجراءات التأمين الاجتماعي الحماية. تهدف هذه الورقة إلى تقديم مقدمة تاريخية وفلسفية وعرض التقارب والتمييز بين مبدأ عدم التدخل والتأمين الاجتماعي.

المطلب الاول

أهمية دراسة المنظور التاريخي

The importance of studying historical perspective

أولا، لأن التأمين الاجتماعي يتعلق بمجال التأمين من منظور أوسع. ولفهم تأثيره، فإن التطور التاريخي للتأمين بشكل عام مهم. ثانيا، التأمين الاجتماعي هو جزء من الضمان الاجتماعي. وعلى هذا فإن الضمان الاجتماعي، وخاصة منظوره التاريخي والفلسفي، يشكل الخلفية للتأمين الاجتماعي. ثالثا، التأمين الاجتماعي هو جزء من السياسة الاجتماعية. وهكذا، فإن وجهات النظر الأوسع للسياسة الاجتماعية تسلط الضوء على التأمين الاجتماعي. رابعا، يشكل التأمين الاجتماعي جزءا من سياسة

عامة أوسع نطاقا. ولذلك فإن السياسة العامة، وخاصة أبعادها التاريخية والفلسفية، ضرورية لفهم العلاقات بين التأمين الاجتماعي وقطاعات السياسة العامة الأخرى. خامساً، يرتبط التأمين الاجتماعي بشكل واضح بدولة الرفاهية. ولذلك، فإن تطوير دولة الرفاهية ذات المنظور التاريخي والفلسفي الواسع أمر مهم لتحقيق طبيعة ونطاق التأمين الاجتماعي. وأخيرا، فإن للتأمين الاجتماعي بعدا اجتماعيا. ولذلك، فإن وجهات النظر السياسية والاجتماعية هي مجالات مفيدة لفهم طبيعة وتغطية التأمين الاجتماعي.

- دراسة وجهات النظر التاريخية للتأمين الاجتماعي

بعد الضرائب والحرب، أصبح تبادل استحقاقات التأمين مقابل المساهمة الاجتماعية الآن أحد أهم المعاملات المالية في المجتمع الأمريكي وفي كثير من المجتمعات الأخرى. تبحث هذه الدراسة في الجذور التاريخية والفلسفية لكل من التأمين الاجتماعي والعلاقات التي تنبع من تمويله. لقد تم وضع أسس هذا النشاط الضخم والدائم قبل عدة آلاف من السنين من صياغة مصطلح "التأمين الاجتماعي". تشير الكتابات الأولى إلى شكل المنفعة والمساهمة، ولآلاف السنين كانت هذه المؤسسات متشابكة مع تطور الثقافة والاقتصاد الغربيين. عندما انتشرت ممارسة تدوين التاريخ على نطاق واسع، وعندما بدأت الثقافات في صياغة رموز مكتوبة في كتابات ذات أهداف أوسع من المحاسبة المسجلة أو الاتصالات بين الحكام، كان لدى جميع المجتمعات العظيمة مؤسسات تأمين مزدهرة.

كان "التأمين" و"الرفاهية" مؤسستين مرتبطتين بتبادل المساعدة والتعاون في مجتمع أو أمة. كان التأمين عبارة عن مساعدة للناس في المجتمع في وقت الشدة، وكانت الرعاية الاجتماعية عبارة عن مساعدة للتعساء لحثهم على عيش حياة متحضرة دون اللجوء إلى الحرب أو السرقة أو الثورة. هذه المعاني القديمة للتأمين والرعاية الاجتماعية، النابعة من جذورها اللاتينية، تم استبدالها الآن إلى حد كبير بالمعاني "التجارية" و"التي ترعاها الحكومة" الحديثة. في سياق التأمين الاجتماعي، أدى الاستخدام العام الحديث إلى تحويل كلمات مثل "مساهمة" و"برنامج" و"صندوق استئماني" و"دفتر الأستاذ" إلى درجة يصعب معها استخدامها دون تصحيح المؤهلات ما لم يتم استخدامها في مصلحتها الاقتصادية بدلاً من استخدامها. من المعنى اليومي الحالي. الاستخدام الاقتصادي لـ "المساهمة الاجتماعية" أوسع وأكثر ثراءً من حيث الأهمية من الاستخدام العام أو الخاص الحالي لـ "ضريبة الضمان الاجتماعي" أو "الصندوق الاستئماني". وتظهر ومضات من هذه الحقيقة في رد الفعل الشعبي ضد العملية السياسية عندما تتحدث وسائل الإعلام عن "مداهمة" لصندوق الضمان الاجتماعي. تقوم الحكومات، من حيث اللغة والفلسفة، بإنشاء التأمين الاجتماعي والمساهمة فيه وإدارته، وسوف نقوم بتلوين هذه الكلمات وفقًا للاستخدام التقليدي في هذه الدراسة. وأخيرا، فإن الفلسفة مهمة للأشخاص الذين يشاركون في برامج التأمين الاجتماعي، وسوف نتطرق بخفة إلى جانب الفلسفة الاجتماعية.

١ - التأمين الإجتماعى

ولا يمكن إغفال أهمية التأمين الاجتماعي لتقدم الإنسان. فمن ناحية، باعتباره أفضل شريك لحماية العمل، فإن التأمين الاجتماعي يحمي العمال وأسرهم من مخاطر العمل المختلفة من خلال نقل العواقب الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن كرامة الموظفين، وسلامة حياتهم، وحالتهم البدنية الصحية، ويحسن تضامن المجتمع. ؛ ويحمي عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويساهم في الاستقرار الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، وكجزء من دولة العدالة وامتدادًا لها، يمكن للتأمين الاجتماعي أن يساعد في تضييق الفجوة بين الدخل القومي وعدم المساواة والحفاظ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم فإن تطور التأمين الاجتماعي يؤدي إلى تحسين النظام الاجتماعي ورفاهية الإنسان واستقرار المجتمع وتقدم المجتمع البشري.

لقد تطور تاريخ التأمين الاجتماعي في سياق رحلة تاريخية طويلة لمكافحة الفقر. ومع تزايد شعور الموظفين بالحماية الذاتية، فقد امتدت دلالتها وامتدت بشكل مستمر. والآن في القرن العشرين، يغطي التأمين الاجتماعي أكثر من ذلك بكثير ولم يعد يقتصر على نمط واحد. إنه الآن الإجراء الذي تتخذه السلطات العامة والمجتمع لحماية الناس من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالعمل والأسرة. ويشمل العديد من البنود ويغطي عددًا أكبر من الأشخاص عما كان عليه في الماضي، مثل المرض والعجز والتقاعد والشيخوخة وحوادث العمل ووفاة أفراد الأسرة والأسرة وإصابات العمل والأمراض المهنية والبطالة والرعاية الطويلة الأجل، وما إلى ذلك. والأهداف واسعة جدًا أيضًا بدءًا من العمال ذوي الدخل المنخفض والمتوسط والمسنين والمعوقين

والأطفال والعاطلين عن العمل إلى موضوعات التأمين الاجتماعي. فمن ناحية، تساهم المجموعة الواسعة من الأهداف التي يغطيها التأمين الاجتماعي كثيرًا في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحماية بعض حقوق الإنسان.

المنظور التاريخي للتأمين الاجتماعي

اولا : المنظور التاريخي

ومع مرور الزمن، حظي التأمين الاجتماعي بمكانة هامة في التشريعات، وهو ما يمكن أن نجده في مختلف المجتمعات (منذ أقدم العصور حتى الآن)، وتتزايد ضرورته أكثر فأكثر. على الرغم من أن ميتسوكو لم تكن جاهزة في ذلك الوقت الزمني، إلا أن المجتمع كافح لتغطية مكونات التأمين الاجتماعي المختلفة. على سبيل المثال، في العصر القديم، إذا كان الفرد عضوًا في أي قبيلة، وفقًا للمعتقدات القبلية، كان مسؤولاً أولاً عن حماية حياته وممتلكاته وحريته. واعتبر هذا النضال أيضًا شرطًا ضروريًا لقوة وتضامن المجتمع القبلي. وفي القوانين التشريعية الدينية، كانت مبادئ التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي ومسؤولية الفرد تجاه المجتمع هي مواضيع نشاط الدولة الاجتماعية. استخدم الكهنوت موارد الركود لحماية الفقراء والمسنين وغير القادرين والأشخاص الذين ليس لديهم أي مساهمة في المجتمع ورأس المال والأرباح. وكان يطلق عليها "الزكاة" لحماية مصالح المجتمع المسلم الفقير.

يعد التأمين الاجتماعي اليوم أداة مهمة ومؤثرة للغاية لتمويل السياسة الاجتماعية. من الصعب تصور تطور السياسة الاجتماعية في أي جزء من العالم خلال القرن

الماضي دون الاستخدام الواسع النطاق لأسلوب التأمين الاجتماعي. وقد لعبت هذه الآلية دورًا مهمًا في تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للناس في فترات مختلفة من الزمن التاريخي. وفي تلك البلدان التي لم يتم فيها استخدام التأمين الاجتماعي بشكل كاف وفعال، بدت عملية حل المشاكل الاجتماعية معقدة للغاية وغير متسقة. على الأرجح، استخدمت الكثير من السياسات والشركات ووكالات الضغط المختلفة وستستمر في استخدام ضرورة التأمين الاجتماعي. وهذا هو السبب في أن الدراسة التاريخية والفلسفية العميقة لمحتوى التأمين الاجتماعي في الوقت الذي يركز على مكانه ودوره أكثر أهمية من ذلك.

تاريخ نشأه التأمينات الاجتماعيه

بعد ان فشلت الوسائل التقليديه التي ابتدعها الانسان لمواجهة المخاطر الاجتماعية ، خاصه بعد الثورة الصناعيه ظهرت من جديد مشكله تحقيق الامن الاجتماعي للانسان عموما ، ولطائفه العمال بوجه خاص وكان طبيعياً ان يتجه الانسان الي البحث عن وسيله جديده تحقق له هذا الامان ، وكانت هذه الوسيله هي التأمينات الاجتماعية .

واذا تتبعنا تاريخ فكرو التأمينات الاجتماعية ، نجد انها ظهرت لاول مرة علي النطاق القانوني في المانيا ، ومنها انتشرت الي سائر البلدان ، إلا ان الشريعه الإسلاميه هي اول من عرفت نظام التأمينات الاجتماعية بحق ، وعلي ذلك سنتحدث عن نشاة نظام التأمينات الاجتماعية في الاسلام (اولاً) ، ثم بعد ذلك في المانيا وبعض الدول

الاخري (ثانياً) ، قبل الحديث عن نشاة التأمينات الاجتماعية في مصر (ثالثاً) ، وذلك علي النحو التالي :

اولا – نشاة نظام التأمينات الاجتماعية في الإسلام :

ان المولد الحقيقي لنظام التأمينات الاجتماعيه هو الاسلام ، فلقد فرض الله عز وجل الزكاه وجعالها ركناً من اركان الاسلام الخمسه ، وكانت حقاً معلوماً للفقراء في مال الاغنياء ، وكانت الزكاه – جمعاً وتوزيعاً – التزاماً يلتزم به ولي الامر طبقاً للكتاب والسنه ، فقد نظر الاسلام الي الذين تحول ظروف الحياه بينهم وبين التمتع بها ، لاسباب خارجه عن ارادتهم ، كالشيخوخه والمرض والعجز والوفاة ، فقرر مسئوليه الجماعه عن تحقيقها لهم ، علي اساس ان افراد المجتمع الاسلامي وحدة واحدة ، تتضامن فيما بينها علي مواجهه الاعباء العامه ، وتتعاون علي تحقيق كل ما يحقق الخير لاعضاءها ، وتتساند كذلك امام امام الازمات ككيان واحد ، يستهدف بالدرجة الاولي حماية افراده من الضياع والهوان .

فقد قال الله تعالي (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَاب) [١] ومن السنه المطهرة ما رواه عن عامر ، قال : فعن النعمان بن بشير –رضي الله عنهما– قال: قال رسول الله ﷺ :"مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"

[١] القرآن الكريم –سورة المائدة ٢ .

وهكذا كانت فكرة التكافل الاجتماعي في الشريعه الإسلامية ، والتعرف في عصرنا الحالي بالضمان الاجتماعي ، او التأمينات الاجتماعيه ، وإن كانت الزكاه المورد الاساسي لهذا النظام ، الا انه يوجد بجانها العديد من الموارد ، منها الصدقات والهبات والوقف والتبرعات .

ولقد كان سيدنا عمر بن الخطاب ، هو الذي اسس اول إدارة حكومية للضمان الاجتماعي عام ٢٠ من الهجرة ، واطلق عليها ، " الديون " ، لتقوم بمهمه إحصاء السكان في فترات منتظمه ، وعلي أساس هذه الاحصائيات ، كانت تدفع رواتب لليتامي وكل من لا يستطيع إعاله نفسه بسبب الشيخوخه او المرض ، وكذلك المعونه المالية المنتظمه للاطفال ، منذ مولدهم حتي بلوغهم سن الرشد ، ويعبر سيدنا عمر عن هدف خطته وغايتها من العدل الاجتماعي فيما يروي عن اسماعيل بن محمد بن السائب ،

عن زيد عن ابيه قال : سمعت عمر بن الخطاب ، يقول : " والله الذي لا اله الا هو ما احد الا وله في هذا المال حق اعطيه او منعه ، وما احد احق به من احد احق به من احد الا عبد مملوك ، وما انا فيه الا كأحدهم ، لكنا علي منازلنا من كتاب الله عز وجل ، وقسمنا من رسول الله صلي الله عليه وسلم . فالرجل وتلاده في الاسلام ، والرجل وقدمه في الاسلام ، والرجل وغناه في الاسلام ، والرجل وحاجته في الاسلام . والله لئن بقيت لياتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه قبل ان يحمر وجهه يعني في طلبه ، قال: ولما رأي المال قد كثر ، قال لئن عشت الي هذه

الليله من قابل لألحقن اخري الناس بأولاهم ، حتي يكونوا في العطاء سواء ، قال : فتوفي رحمه الله قبل ذلك " اي : دون مطالبة او رفع دعوي . وعلي ذلك فإن التأمينات الاجتماعية طبقاً لما تقدم بيانه من خصائص ومزايا ، وبما تقوم عليه من فكرة التكافل والتعاون ، وما تنطوي علية من فكرة تفريج الكربات والتيسير علي الناس ، إنما يسير في اطار نظام الحماية الاجتماعية الإسلامي ، وتعمل علي تحقيق أهدافه ، بل إن الامر يزيد بأن بذور هذا النظام وجدت في الإسلام ، وتحديداً في مدي مسئولية الدولة عن رعايا من توفي ابناءه بدون دخل ، او من بلغ سن الشيخوخه وعجز عن العمل .

وفضلا عن ذلك ، فإن سيدنا عمر بما عرف عنه من حرص علي معرفه حقائق الاشياء ، ذهب الي اجراء تجربة علي ثلاثين شخصاً ، بقصد معرفته الحد الأدني لحاجه الفرد العادي من الطعام ، وبعد انتهاء التجربه اصدر امرا برفع المعونه لكل رجل او امرأه في البلاد ، علي ضوء ما كشفت عنه التجربه ، وهو اسلوب من احدث الاساليب التي تنتجها الانظمه المعاصرة باسم الدراسات الاجتماعية ، لظروف الحياه ومستويات المعيشه .

ثانيا – نشأة التأمينات الاجتماعية في الدول الاجنبية :

(١)نشأة التأمينات الاجتماعية في التشريع الألماني :

ظهرت نظم التأمينات الاجتماعية في المانيا ، كمحاولة من المستشار الالماني بسمارك ، لجذب الطبقة العاملة دون اعتناقها لمبادي التيارات الاشتراكية المناهضة

للنظتم الراسمالي ، مما ادي الي ما يسمي بالظلم الاجتماعي واستغلال لفئة العمال ، كانت زيادة القوة السياسية للطبقة الوسطي وتأثيرها علي الاتحاد الصناعي ، ومطالبتها بضرورة وجود قانون يحميها من الفقر اذا ما تعرضت الي الاخطار الاجتماعية من اهم النتائج التي افرزتها الثورة الصناعية المتوسطه في المانيا ، وإزاء الخوف من حدوث فوضي في المجتمع ، وإستجابة لظغوط تلك الطبقة المتوسطه ، والرغبة في تهدئة الصراع السياسي ، وإشباعاً لتزايد الحاجه للحماية من تلك الاخطار التي ظهرت مع قدم تلك الطبقة المتوسطه التي لا تمتلك تمتلك مؤسسات متطورة قادرة علي التعامل مع هذة الأخطار ولدت فكرة التأمين فكرة التامين الاجتماعي علي يد الاقتصادي الالماني OTTO VON BISMARCK١٨٨٩ .

واصدر بسمارك ثلاث تشريعات اساسيه للتامينات الاجتماعية في المانيا :

التشريع الاول : وهو الذي صدر في ١٥ يونيو ١٨٨٣م ، وهو قانون التأمين ضد المرض .

التشريع الثاني : في ٦ يوليو ١٨٨٤م ، اصدرت المانيا قانون التأمين ضد إصابات العمل .

التشريع الثالث : في ٢٣ يونيو ١٨٨٩م ، اصدرت قانون التأمين ذو العجز والشيخوخة .

تعتبر هذة التشريعات الثلاث ، اول تنظيم قانوني للتأمينات الاجتماعية بمعناها الحديث ، ولهذا فإنها تكتسب اهمية خاصة من حيث كونها نقطة البداية في النظام

القانوني للتأمينات الاجتماعية في العالم كله ، وبعد فترة تم تجميع التشريعات الثلاثة السابقة التي أصدرها بسمارك ، في تشريع واحد ، الا وهو التامين الاجتماعي ، واقد استكمل هذا التشريع بصدور قانون التامين ضد الوفاه عام ١٩٣١ م وقانون التامين ضد البطاله عام ١٩٢٩ م .

وكان اهم ما يميز نظام التامين الاجتماعي الالماني ما يلي : [١]

(ا) الطبيعه الإلزامية لهذا النظام ، فلم يعد النظام اختياري ، نظراً لأهميته التي تتعلق بالمصلحة العامه .

(ب) تطبيق قاعدة الدخل المكتسب Earning–Relatedوالتي تشير الي الترابط المحكم بين الاشتراكات التي يدفعها المؤمن عليهم والمزايا التي يحصلون عليها .

(ج) تولي إدارة التأمينات مؤسسات عامه علي مستويات مختلفه ، تتولي اجراءات التامين وتديرها مجالس منتخبه من العمال واصحاب الاعمال .

ولقد كان للتشريعات الالمانية اثراً كبيراً علي العديد من الدول الاوربيه الاخري ، فأصدرت كلاً من النمسا والمجر تشريعات مماثله لها في عام ١٨٨٧م ، وكذك النرويج عام ١٩٨٤م.

(٢)نشأة التأمينات الاجتماعية في التشريع الفرنسي :

[١] حسام الدين كامل الأهواني أصول قانون التأمين الإجتماعي، دار أبو المجد للطباعة، ١٩٩٩م.

تأثرت فرنسا بالتشريعات الألمانية ، وتم صدور أول تشريع في ٩ ابريل ١٨٨٩م ، والذي يقوم علي ان العامل لم يعد ملزماً بإثبات خطأ صاحب العمل لضمان حقة في التعويض ، وهذا قد القي بالمسؤليه لأرباب الاعمال التامين الاجباري علي العمال ضد حوادث العمل ، وللعامل حق رفع دعوي مباشرة ضد شركة التامين لحصولة علي حقة في التعويض ، وحينما استردت فرنسا من المانيا إقليمي الإلزاس واللورين ، كان من الصعب سلب عمال هذة الأقاليم ، اي مزايا وحقوق قد حصلوا عليها في ظل الاحتلال الالماني ، ولهذا قام المشروع الفرنسي بتعميم المزايا التي يتمتع بها عمال هذا الإقليم.

وقد شهد هذا النظام تطوراً ملحوظاً من حيث اتساع نطاق تطبيقه ، فبمجرد انتهاء الاحتلال الالماني اتجهت فرنسا الي إصلاح نظام التأمين الاجتماعي بها لتطوير الحماية الاجتماعية بما يتلاءم وظروف ما بعد الحرب الباردة ، واتجهت سياسة التامين الاجتماعي منذ عام ١٩٤٥ الي الاتساع في نطاق تطبيقه ، مواكباً بذلك تقدم الاقتصاد الفرنسي وتزايد ضغوط الفئات العاملة .

(٣)نشأة التأمينات الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية :

كانت الولايات المتحدة بعيدة عن تيارات التأمينات الاجتماعية ، لانها كانت حريصة علي مبادي الحرية المطلقة ، التي تمنع الدولة من أن تتدخل في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، إلي ان داهمتها الازمه الاقتصادية في اواخر عام ١٩٢٩م

، والتي ادت الي إصابة الاقتصاد الامريكي باضرار فادحة ، ترتب عليها الانتشار الهائل للبطالة ، وتزايد حالات الفقر والحاجة .

وقد كانت الظروف السابق عرضها مهيأة لإنتاج سياسة جديدة ، تقر فيها بحق الدولة في التدخل في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، وعندما تولي روزفلت الحكم عام ١٩٣٢م ، وفي ظل الظروف السيئه في ذلك الوقت أصدر قانون عام ١٩٣٣م للاصلاح الاقتصادي ، ثم في عام ١٩٣٥م ، اصدر قانون أخر للأمان الاجتماعي وكان هذا القانون الاخير قائم لمساعدة كبار السن والارامل والمكفوفين .

وعلي الرغم من ذلك فإن دور التشريع الامريكي أقل من انظمه التأمينات الاجتماعية الاوربيه ، حيث انهى لم يقر بالتامين الإجباري من المرض والعجز ، فيما عدا العجز الناشئ عن إصابة العمل ، واقتصر المشروع علي التامين من الشيخوخه والبطالة ، حيث انه لفت الانظار الي ان نظم التامين الاجتماعي ، لا بد ان يمتد ليشمل افراد الأمة كلها ، لأن القانون الامريكي لم يقتصر علي بعض الفئات ، كعمال الزراعة او العاملين بالحكومه ، ولكنه اهتم بشدة بتحرير الإنسان من الحاجة ، سواء كان من العمال او من غيريهم .

(٤)نشأة التأمينات الاجتماعية في التشريع البريطاني :

في عام ١٩٤١م قامت الحكومه البريطانية بتشكيل لجنة برئاسة اللورد بفردج ، لعمل تقرير بخصوص نظام التامين الاجتماعي المقترح للعمل به في بريطانيا ، وقد تأثر بفردج بأفكار روزفلت المبنية علي اساس تحرير الانسان من الحاجة ، لأنه يراها عار

يجب التخلص منها ولذلك فنجد انها عرف التامين الاجتماعي وبأنها نظام ضامن حد ادني من الدخل يحرر الانسان من الحاجه[١].

وقد رأي بفردج انه لابد من توسيع دائرة المستفدين من التامين ، وكذلك دائرة المساهمين في تمويل النظام ، مما يثمر معه نوعاً من التضامن والتكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع ، يترتب علية اعادة توزيع الدخل بصورة عادلة ، كما بفردج ايضاً ضرورة التوسع في المخاطر التي يضمنها النظام المقترح ، ليشمل كل المخاطر الاجتماعية.

وقد شمل البحث النظام المقترح ، واكد علي وجوب توحيد النظام التامين الاجتماعي ، وتبسيط اجراءاته لحماية افراد المجتمع وقد نادت اللجنه التي كان يرئسها بفردج لرفع قيمة التعويضات المستحقة عند وقوع الضرر ، بالأضافة الي ماسبق، فقد اقترحت اللجنه بنظام مقترح يشمل الرعاية الصحية المجانية لافراد المجتمع ، وقد كان لهذا البحث اثراً كبيراً لم يقتصر علي بريطانيا فحسب ، بل امتدد اثره الي العالم اجمع ،

وكذلك في العديد من الاعلانات والمواسيق الدولية التي حرصت علي تاكيد الحق في التامين الاجتماعي لكل فرد المجتمع [٢] .

[١] خضر أبو قورة ، من الضرورات المجتمعية لمظلة التأمينات الاجتماعية ، الورقة الأولى ، لقاء الخبراء ، سلسلة أوراق اقتصادية ، العدد رقم (١٠) يناير (٢٠١٠، معهد التخطيط القومي.

[٢] خضر أبو قورة، من الضرورات المجتمعية لمظلة التأمينات الاجتماعية الورقة الأولي، لقاء الخبرا، سلسلة أوراق اقتصادية، معهد التخطيط القومي، العدد رقم (١٠) يناير ٢٠١٠م.

ثالثا: نشأة التأمينات الاجتماعية في مصر :

تعتبر مصر من الدول الرائدة في وضع نظام التأمينات الاجتماعية والذي يعود تاريخة الي ديسمبر ١٩٨٤ م ، ومنذ ذلك التاريخ والنظام يخضع لاشكال متعددة ومراحل مختلفه تخضع لحركة تطور المجتمع وظروفه السياسية والاجتماعية والساسية والثقافية ، قد ظهر نظام التأمين الاجتماعي بصورته الحالية نتيجة للتقدم الصناعي الذي بدأ منذ القرن التاسع عشر ، وقد كان لهذا التحول اثره الواضح لتطوير نظام الامن الاقتصادي والانتقال منننظام المسؤلية المدعمه بالتامين الاجباري الي نظام متقدم للتامين الاجتماعي فيها [١] .

فالتأمينات الاجتماعية ظهرت اول ما ظهرت في البلدان الصناعية ، اي البلدان التي تقدمت فيها الحركة الصناعية تقدماً كبيراً ، وتوسطت فيها الاله في العلاقة بين العامل ورب العمل ، ولم يكن في مصر اياً من هذه الظروف ، الي انه مع دخول الصناعات الحديثة لمصر بعد الحرب العالمية الاولي ، تغيرت الاوضاع في مصر ، فبدخول الاله توفر المناخ الطبيعي لظهور التأمينات الاجتماعية ، حيث ادت الي ظهور المخاطر الطبيعية لما لها من اصابات عمل ، يضاف الي هذا ان الحركات العمالية تالفت مع الحركة الوطنية ، ومن ثم وجدت هذة الاولي الوسيلة لاسماع اصوتها الي الحاكمين ، اضف الي ذلك ، ان القرن العشرين توافرت فيه العوامل التي تساعد علي فكرة ظهور التأمينات الاجتماعية .

[١] حسام الدين كامل الأهواني أصول قانون التأمين الإجتماعي، دار أبو المجد للطباعة، ١٩٩٩م.

١ – التأمين الإجتماعى

فمن ناحية اولي : كانت هذة الفكرة قد استقرت في قوانين الدول الغربية ، وظهرت محاسنها ، وادي تطور وسائل المواصلات الي الغاء العزله التي كانت لبين البلدان قديماً ، وبالتالي لم تعد الحركة العمالية في مصر معزوله عن الحركة العمالية في العالم اجمع .

ومن ناحية ثانية : فأن الجهود الدولية للاعتراف بالحق في الامان الاجتماعي كحق من حقوق الانسان ، مهدت الطريق كثيراً امام بهذة الحقوق بحيث اصبح التخلف عن ركب التأمينات الاجتماعية وصمه يمكن يوصم بها النظام ، ولذلك قد عرفت مصر في النصف الاول من القرن العشرين ، إرهاصات لنظام التأمينات الاجتماعية . واذا كانت مصر لم تعرف حتي نهاية النصف الاول من القرن العشرين ، الا تلك الارهاصات ، فهي لم تعرف نظام التأمينات الاجتماعي بمعناه الحقيقي ، الا بعد قيام الثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م .

فهذه الثورة اتخذت من الاشتراكية ايديلوجية ، معلنه لها واعتبرت ان اقامة عدالة اجتماعية ، إحدي مبادئها السته الشهيرة ، وبالتالي كان طبيعياً ان يترجم هذا وذاك الي واقع عملي لتحقيق الامان الاجتماعي للمواطنين ، وهو ما حرصت الدساتير المتعاقبة علي اظهارة ، ابتداء من دستور ١٩٥٦م في المادة (٢١) منها ، ودستور ١٩٦٤م في المادو ٢٠ منه ، والدستور الملغي لسنه ١٩٧١ م ، واخيرا دستور ٢٠١٤ م وهو المعمول به حالياً ، حيث نصت المادة (١٧) منه علي ان ، تكفل الدولة توفير خدمات التامين الاجتماعي ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التامين

الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي ، بما يضمن له حياة كريمة ، إذا لم يكن قادراً علي اعالة نفسه واسرته ، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة . وتعمل الدولة علي توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين ، والعمال الزراعين والصيادين، والعمالة غير المنتظمه ، وفقاً للقانون . واموال التأمينات والمعاشات ".

وسرعان ما وسعت الثورة افكارها موضع التنفيذ ، فصدر قانون التامين الاجتماعي الاول رقم ٩٢ لسنه ١٩٥٩ م ، والذي الغي وحل محله القانون رقم ٦٣ لسنه ١٩٦٤م ، حيث تضمن الي جانب تامين الشيخوخه والعجز والوفاة كل تأمين اصابات العمل وتامين المرض وتامين البطالة ، والذي الغي وحل محله قانون التامين الاجتماعي الحالي رقم ٧٩ لسنه ١٩٧٥م ، والامر الجدير بالملاحظة هنا هو اتجاه المشرع المصري الي توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ، ويعد القانون طفرة حقيقية في مجال التامين الاجتماعي والاصل العام او الشريعة العامة لاتامينات الاجتماعية في مصر ، وتظهر هذة العمومية من حيث الاشخاص الخاضعين له والحماية الواردة في القانون .

واستكمالاً لأطر الحماية التأمينية امتدت التغطية التأمينة الي اصحاب الاعمال ومن في حكمهم بموجب القانون رقم ١٠٨ لسنه ١٩٧٦ اعتباراص من ١٩٧٦/١٠/١ م كما اصدر المشروع قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ موسعاً قدر المستطاع من نطاق الحماية التأمنية ومضمونها ، إذ يعتمد هذا النظام علي منح معاشات لليتامي والارامل والمطلقات ، والقانون رقم ٥٠ لسنه ١٩٨٧م بهدف شمول

المصرين العاملين بالخارج بمظلة التامين الاجتماعي ، والقانون رقم ١٩٦ لسنه ١٩٩٣م والخاص بنظام التامين الاجتماعي لفئات القوي العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتامين الاجتماعي لبعض الفئات المحروم من هذة التغطية في القوانين الاخري .

الأسس النظرية للتأمين الاجتماعي

١. أصول التأمين الاجتماعي

ومن ثم، فإن بعض العلماء يفسرون أنه في خلفية النظامين الأخلاقيين العظيمين المتعاقبين، المسيحي والإسلامي، كانت هناك تفسيرات غير نقدية لمؤسسة التأمين. في هذه الخطوة المتخلفة للفلسفة الاجتماعية، وبالتالي للاقتصاد الاجتماعي، إذا تحدثنا بشكل صحيح، كان هناك قطيعة كبيرة جدًا أيضًا في حالة التأمين الذي أنشأ قاضيه. وفي أوائل العصر الحديث، وبينما تقود المسيحية إلى أزمة أكثر صلابة (الإصلاح الليبرالي)، لم يتردد العالم الإسلامي، كما نعلم، في قبول تعاليم علمائه، الذين لم يشجعوا قط الدعم المتبادل. ومن حسن الحظ أن البلدان المسيحية ستعيد تكييف مبدأ التضامن الذي ميز الحضارة الإسلامية في حالة النظام الأخلاقي للتعاون الفردي والجماعي. ويتعين علينا أن ننتظر إرساء البناء الأوروبي الحديث حتى تظهر لنا رسائل تذكير دقيقة جديدة بمبدأ التأمين الاجتماعي.

وترتبط أصول أنظمة التأمين الاجتماعي بشكل أساسي بفترة ما بعد الإصلاح، وما بعد عصر النهضة، وما بعد المذهب التجاري، وأوروبا "ما قبل الرأسمالية". وبما أن

العبودية هي عبودية، والتي على خلفيتها تنتهي حضارة اليونان العظيمة في مرحلتها النهائية والتي تتشكل عليها صورة ظلية للإمبراطورية الرومانية القوية، فإن جميع المواقف الأساسية تقريبًا التي لها وجود مجموعات بشرية في لقد رفضت البيئة المسؤولية الاجتماعية للفرد واعترفت بدوره السيادي البحث في علاقته مع المجموعات البشرية الأخرى. في الفترة الأولى، خلال فترة حضارات الشرق الكبرى، لم يكن التأمين خارج إطار التأمين الفردي أو العائلي معروفا. إلا أن فكرة التضامن المالي المشترك، التي هي أساس عملية التأمين، تكاد تكون أساسية منذ أقدم الحضارات المعروفة حتى الآن. مما لا شك فيه، في الأنظمة الأخلاقية، لا ينعكس هذا التضامن في الممارسة العملية في العديد من المحرمات ومسؤوليات المجتمعات (القبلية والعرقية وما إلى ذلك) وبشكل عام في المصطلحات الأخلاقية للحفاظ على العلاقات الاجتماعية.

١,١. المنظرون الأوائل

كما نظر الفلاسفة اليونانيون والرومان في مسألة التأمين الاجتماعي. خلال القرن السادس قبل الميلاد، قام الفيلسوف اليوناني سولون بعدد من الإصلاحات السياسية التي تناولت القضايا الاقتصادية، مثل إلغاء قروض صغار أصحاب الفلاحين المدينين، وتحريرهم من دائنيهم. هؤلاء الدائنون الأصليون أنفسهم وصفوا سولون بأنه فاعل شرير وجبان، وتابوا لأنهم أعطوا المدين قرضًا، بناءً على طلب إلغاء جميع المطالبات، لأنهم كانوا غير مبالين بكل شيء باستثناء أرباحهم. كما أدرك الرومان القدماء الرغبة الاقتصادية في إنشاء نظام تأمين اجتماعي، حتى بين المتنازعين الذين

اتبعوا مناهج فلسفية أو شخصية مختلفة. بدأ أغريبا (٦٣ ق.م. - ١٢ ق.م.) وأغسطس (٦٣ ق.م. - ١٤ م.) أول نظام عام للمعاشات التقاعدية للجنود القدامى في روما. في عام ٧٣ قبل الميلاد، أنشأ الحاكم أغسطس أول دار رعاية معروفة للمواطنين. المدرجة في طبريا (٤٢ قبل الميلاد - ٣٧ م)، كانت خطط نظام الضمان الاجتماعي عبارة عن نظام لتوفير الأيتام وغيرهم من الأطفال على الفقراء. وبالمثل، في اليونان، اقترح ثيوجنيس (القرن السادس قبل الميلاد) نظام التأمين الاجتماعي الإلزامي[١].

ويظهر أحد الشروح الشاملة الأولى لنظام التأمين الاجتماعي في الشريعة العبرية للكتاب المقدس. استخدم العبرانيون مجموعة متنوعة من التدابير للتخفيف من مخاطر وشكوك الحياة، والتي يشبه الكثير منها إلى حد كبير الأساليب الممنوحة لمساعدة أنظمة الضمان الاجتماعي اليوم. على سبيل المثال، من خلال مطالبة أعضاء المجتمعات المحلية بالمشاركة في رعاية ودعم أعضائهم البائسين، تم تحقيق هدف المساعدة المتبادلة بشكل فعال. عند ترجمتها إلى مصطلحات مالية، فإن القوانين المنسوبة إلى هذا المبدأ تعترف بالوضع الاقتصادي للناس من خلال اشتراط سداد الديون خلال عطلات السبت أو اليوبيل. وبالإضافة إلى الديون المستحقة، صدرت

[١] سامي نجيب، مدى تناسب اشتراكات التأمين الاجتماعي والمزايا (الحقوق) التأمينية، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر - بدمنهور، ١٢-١٤ أكتوبر، ٢٠٠٢م.

تعليمات لإسرائيل بتخفيف وضع الأفراد الأقل ثراءً من خلال التنازل عن جميع الالتزامات المتبقية.

تطور مفاهيم التأمين الاجتماعي

مثل أي ظاهرة اجتماعية، ظهر "التأمين الاجتماعي" واتبع ديناميكيات معينة في تطوره. يرتبط أصلها بالتطور الاجتماعي للجنس البشري[١]. منذ البداية، كان هناك مشاركين اجتماعيين بوظائف مختلفة ومكانة مختلفة، تلقوا أنواعًا مختلفة من الدعم والمساعدة. أدت مواصلة تطوير المجتمع وإنشاء القسم الأول إلى تنظيم وظائف المشاركين في الدعم والمساعدة وزيادة دقة أنشطتهم، من أجل تعزيز فوائدهم الاجتماعية. إلى جانب تقسيم المنظمة، تم وضع أسس نظام "نظام تكوين المنافع الأمنية" المقدم من خلال آلية الاستقطاعات من الأنشطة المنفذة.

التأمين الاجتماعي: بسمارك ودولة الرفاهية

لقد احتوى نظام الرعاية الاجتماعية البسماركي على عناصر أصبحت صورة شائعة في أذهان أولئك الذين ينتمون إلى الجناح اليميني السياسي والجناح اليساري التحرري. وكان يعتمد على المساهمات الإلزامية التي تم فرضها على أصحاب العمل والعمال للحفاظ على نظام مؤمم من أجل الحد من الفساد (أو الانسحاب) من نظام المؤسسات الخاصة. لم يكن النظام عالميًا، حيث كان يستثني المزارعين، وخدم المنازل، وبعض

[١] سعد السعيد عبد الرازق ، دور التأمينات الاجتماعية في ظل التحول الاقتصادي مؤتمر مشاكل نظام التأمين الاجتماعي المصري، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ٢٣ – ٢٤ مارس ١٩٩٦.

المهن الأخرى، والعاملين لحسابهم الخاص. وكانت التغطية للعاملين في صناديق الشيخوخة والعجز وللعاملين ومعاليهم في صناديق التأمين الصحي. دفع كل من العمال وأصحاب العمل حصصًا متساوية من المساهمة مقابل الاستحقاقات النقدية والطبية للعجز والمرض والأمومة المقابلة، بينما دفع صاحب العمل معظم المساهمة لتغطية إصابات مكان العمل (من جدول متدرج مرتبط بالمخاطر). وكانت المزايا، أو استبدال الأجر في حالة المرض أو الإصابة في مكان العمل، مبنية على اتفاقيات تعاقدية بين العمال وأصحاب العمل [١] .

إن الإنشاء الفوري لخطط التأمين الاجتماعي في الفترة من ١٨٨١ إلى ١٨٨٩ في ولاية بروسيا الألمانية، ثم في الولايات الأخرى بعد فترة وجيزة، يمثل حزمة تحفيز تاريخية مبكرة من النوع الكينزي. في مواجهة توقع حدوث أعمال شغب واضطراب اجتماعي واسع النطاق نتيجة للأوضاع الاقتصادية الكئيبة، والثورة المحتملة في مواجهة المناشدات السياسية للحركة الاشتراكية لإضراب عام، كان الملاك الأثرياء للعديد من الشركات الرائدة في ألمانيا مقتنعين بـ دعم نظام التأمين الاجتماعي القائم على الضرائب لسد هذه الفجوة. كانت أزمة السياسة الثانية التي استمرت بعد أكثر من ٢٥ عامًا، والتي تنطوي على احتمال استمرار أو إلغاء هذا النظام الجديد، ستحدث في عام ١٩١٣ لو لم يتورط حاكم أوروبي إمبريالي متهور في حرب عالمية في عام ١٩١٤ ويستبعد الاعتبارات الاقتصادية العقلانية من على الطاولة. وفي النهاية، وبعد

[١] سعد السعيد عبد الرازق ، دور التأمينات الاجتماعية في ظل التحول الاقتصادي مؤتمر مشاكل نظام التأمين الاجتماعي المصري، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ٢٣ – ٢٤ مارس ١٩٩٦.

توقف دام ثلاث سنوات في أواخر العشرينيات من القرن العشرين، أعيد تأسيس النظام بعد أشد تضخم مفرط على الإطلاق.

١,١. خلفية تاريخية

كانت أهداف إمبراطورية بسمارك هي التوحيد والمصالحة. ولم يكتف المستشار بإعادة بناء ألمانيا المنقسمة فحسب، بل إنه وضع أيضاً أسس التحالف بين ملاك الأراضي، وأصحاب المصالح المالية، والمثقفين، والعمالة الموجهة في النظام القديم. في سياق اهتمام بسمارك بتحررهم، كان من المقرر أن يتم توجيه أعضاء الحركة العمالية تدريجيًا نحو التضامن النقابي، والانضباط في كسب الأجور، بهدف تحقيق الانضباط الذاتي المفروض من أعلى. وينبغي لنا أن ننظر إلى اهتمام بسمارك برفاهية البروليتاريا باعتباره محاولة أولى للتوصل إلى حل وسط بين الأجور التنافسية الحرة، وعدم ملاءمة الثقة في القوى الديمقراطية، بما في ذلك قدرات المساومة الجماعية للحركة العمالية. لقد تطلب الأمر إمبراطورًا مقتولًا، وما تلا ذلك من إعلان الحرب من جانب الأمم المتضررة، ليوضح لسياسيي النظام القديم أنهم كانوا يسرعون في الإطاحة بالمجتمع المحترم وعلاقات الملكية، التي تأسست منذ فترة طويلة مع أرباح الرأسمالية الخاصة، إلى الثورة المستمرة للمجتمع ككل، نتيجة لتقدم الصناعة الحديثة. كان خوف

بسمارك من الاضطرابات الجماهيرية نتيجة للعمل التطوعي النقابي والتدخل الشخصي للقيصر في تلك الأشهر الأولى من عام ١٨٨٠ [١].

كان بسمارك وبرامجه للرعاية الاجتماعية هي الخطوات الأولى في تطوير دولة الرفاهية في الغرب. لم تكن هناك دولة رفاهية واضحة المعالم عندما قدم بسمارك في عام ١٨٨١ قانون العمل الأول إلى الرايخستاغ للنظر فيه. كان اقتراحه هو إمكانية إقامة علاقة إيجابية بين القيصر وأحزاب الأغلبية من خلال الإصلاح الاجتماعي. وكانت براعته السياسية تتمثل في النظر إلى فقر العمال باعتباره نقطة ضعف في المجتمع ككل، وتوظيف الدولة لعلاج عواقب الرأسمالية الجامحة. لقد كان الأمر محفوفًا بالمخاطر أيضًا: لا يمكن الاستهانة بمقاومة الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي وضغط أصحاب العمل. يعد بسمارك أيضًا مثالًا جيدًا للفاعل الرئيسي في صنع السياسة الاجتماعية: صاحب عمل أموال الآخرين – سواء كان سياسيًا أو مدير أموال – متعدد الاستخدامات في الحصول على الأجور من عمل الرجال الآخرين، وكانت هذه الغريزة هي التي حددت في أوروبا القارية وبقية العالم الغربي، التأمين الاجتماعي ودولة الرفاهية.

[١] سعيد عبد السلام ، الوجيز في قانون التأمين الاجتماعي ، المنوفية ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، مطبعة حمادة الحديثة بقويسنا ،١٩٩٤.

١,٢. دور بسمارك

وفي أواخر القرن التاسع عشر، أنشأ بسمارك برنامج الرعاية الاجتماعية الذي تديره الحكومة في ألمانيا. وضع بسمارك إطار دولة الرفاهية البسماركية في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر كجزء من تشريعه الاجتماعي (١٨٨٣–١٨٨٩) الذي كان يهدف في المقام الأول إلى محاولة منع القوى الاشتراكية المتنامية وتوحيد الطبقات العاملة خلف الحكومة. الكونت شلاينتز، رجل الدولة الألماني الذي خدم في السفارة البروسية في لندن، قال هذه الكلمات عن ألمانيا باعتبارها الدولة.

المطلب الثاني

التأمين الاجتماعي (من المنظور الفلسفي)

Social insurance (from a philosophical perspective)

الأسس الفلسفية:

يسمح التأمين ضد البطالة والعجز والفقر والصداقة بالحفاظ على الأسر الدائمة. في مجتمع إنساني ومهتم، نخصص الموارد العامة لمساعدة الأفراد المحتاجين، وأن نكون ذوي مصداقية وداعمين. من خلال سد المعضلة بين الفردية والجماعية، يعد التأمين الاجتماعي أحد مكونات المجتمع القابل للحياة. إن المجتمع المنظم حول هذا المبدأ التأسيسي يصبح مجتمعًا ذا قيمة جماعية. تبرز قضايا تتعلق بمتى وكيف ينبغي للمجتمع أن يدخل في اتفاقيات تعاقدية لمنع وتخفيف المخاطر لبعضها البعض.

وعلى أي أساس يقوم هذا التعهد؟ ما هي بصمتنا الجماعية على الدعم المتبادل الذي يحدد عقدنا الاجتماعي العزيز؟

يجسد التأمين الاجتماعي بشكل جماعي العديد من قيمنا الثقافية ووجهات نظرنا الاجتماعية. على سبيل المثال، نقدم مدفوعات نقدية لكبار السن والمعاقين والعاطلين عن العمل والمرضى لأسباب فردية وإنسانية. لا نريد لهؤلاء الناس أن يعيشوا في فقر مدقع. ونحن لا نريد أن يتحمل الشباب أو العمال الأصحاء العبء الكامل للكدح الشاق. نريد أن يحصل كبار السن على مزيد من التقاعد والترفيه. وفي الوقت نفسه، نريد تشجيع العمال على جمع أموال أخرى للتخطيط والادخار من أجل تقاعدهم المستقبلي، ونريد أن نشجع الأقارب والأصدقاء والجيران والمجتمع الديني والعلماني على تقديم خدمات مثل سانت فنسنت دي بول. مساعدة المعاقين والفقراء والمرضى والساخطين الذين يتظاهرون باحتياجاتهم الحقيقية للرحمة. يشجع المجتمع المنافسة الفردية والمصلحة الذاتية. نحن أيضًا نخلق جماعية مجتمعية من خلال الاتحاد لتقديم الدعم المالي للأشخاص المحتاجين. نحن ندرك أن أي شخص يمكن أن يكون سيئ الحظ أو يعاني أو يصاب أو يمرض في أي وقت دون أي خطأ من جانبه.

١,٢. أهمية الأسس الفلسفية

لم تتم مناقشة الخلفية الفلسفية لهذه الحزمة من الأفكار والأهداف والأدوات بشكل شامل في مقال ضمن عناصرها الفردية. تعتبر الأسس الفلسفية ضرورية للمعرفة العلمية، وهي المسؤولة عن مساعدة الإنسان على التحكم في العالم واستخدامه

بكفاءة. إنهم يوجهون ويحددون ويساعدون في تأطير الممارسة والبرنامج من الناحية النظرية، مما يؤدي إلى أفكار جديدة حول الاستخدام والتنظيم. من خلال فهم الفلسفة [١] ، على وجه الخصوص، الأخلاق أو القواعد الأخلاقية العامة، يصبح من الأسهل التعامل مع عمليات صنع القرار الفردي وإنشاء الأعمال. تعتبر الأسس الفلسفية حاسمة لأنها تحدد بشكل صارم حدود الإطار الاجتماعي والجماعي، أو حدود اللعبة – وهو مفهوم أساسي في كل مجموعة من المجموعات المشاركة في هذه اللعبة. المبادئ الفلسفية موجودة في العمل ويمكنها التعامل مع الجوانب المختلفة للتأمين الاجتماعي لأنه من صنع الإنسان وعادة ما يكون إبداعات وخطط تسبق البشر. ومن هذه المبادئ الأساسية، لا بد من مفاهيم الإبداع والتضامن والرعاية الاجتماعية العينية والتحالف الاجتماعي. لتفسير العلاقة بين هذه المشاكل الاجتماعية والحقائق بشكل عام، يعد التفكير الفلسفي أمرًا أساسيًا، وهو نفس الإطار الذي يعمل في ظل الإجماع العقلاني الذي يحفز سلوك البشر الذين يعيشون معًا ويتعاونون في منظمات الحياة التي تحكمها مبادئ وقواعد مماثلة.

الاعتبارات الفلسفيه

يمكن كتابة هذه القاعدة الشاملة على نطاق واسع: $_ \text{Maxi min } W = \sum[\sum t\pi\ U$. يدعو قسيس إلى التأمين الاجتماعي وبرنامج الضمان الاجتماعي بشكل عام على

[١] محمد حامد الصياد ، دور التأمينات الاجتماعية في شبكة الأمان الاجتماعي ، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الأزهر من ١٣– ١٥ أكتوبر ، ٢٠٠٢ .

أساس المساواة أو العدالة الاجتماعية. وهو يقبل بوجود مقايضة بين مستوى وسرعة التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل. أكد ويلسكي أن السمة الرئيسية لكل من أنظمة التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي هي وظيفة إعادة توزيع الدخل الناتجة عن المرافق الاجتماعية أو غيرها من تدابير العدالة الاجتماعية. وتتركز الحجج حول ما إذا كانت عملية إعادة توزيع الدخل الموجودة في معظم برامج التأمين الاجتماعي "مناسبة" و"مطلوبة". تركز الاهتمام المبكر على جوانب العدالة و/أو المنفعة في إعادة توزيع الدخل.

يُعتقد عمومًا أن برامج التأمين الاجتماعي لها ما يبررها على أساس الكفاءة. ومع ذلك، فإن هذه البرامج ليست متفوقة على باريتو. عادةً ما يستند مبرر برامج التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي، جزئيًا، إلى أسس أخلاقية. من أجل تقييم برامج التأمين الاجتماعي البديلة، سيكون من المفيد أن يكون هناك معيار أو قاعدة قرار متسقة بين الفترات الزمنية لتقييم التغييرات في برامج التأمين الاجتماعي أو السياسات الأخرى. إن الهدف الأكثر قبولًا عمومًا لإجراء هذه المقارنات الزمنية هو الهدف الذي يستخدم النهج النفعي، ويكون محايدًا، ويستخدم وظيفة الرعاية الاجتماعية.

١,١. العدالة في التوزيع

في حين أن هناك عدة طرق يمكن للمرء من خلالها تفسير فعالية برامج التأمين الاجتماعي، فإن الرأي الأكثر انتشارًا، على الأقل من قبل أولئك الذين لا يعارضون برامج التأمين الاجتماعي لأسباب أخرى، هو أن هناك طرقًا لإعادة توزيع الموارد

بحيث يجعل جميع الأعضاء لمجتمع أفضل حالاً، على الأقل بالمعنى المسبق. وتتلخص إحدى الطرق المباشرة لإعادة توزيع الثروة في تنفيذ التخصيص الذي يحقق، في ضوء التجارة الفورية، هبة تمثل وظيفة مقعرة لخاصية فردية خارجية (أي غير مؤثرة)، مثل العمر. وبشكل أكثر عمومية، يستطيع المرء أن يفكر إما في تحقيق أو تقريب أي تفاوت اعتباطي على أساس مسبق. وتعمل مثل هذه الاحتمالات على تعقيد أي استنتاج مباشر من مقاييس التفاوت والاتجاهات التي نلاحظها في البيانات إلى مشكلة القرار التي يواجهها الناس، أو إلى كفاءة تخصيص السوق.

أسعى في هذه الورقة إلى تحديد مجموعة من الاعتبارات الأخلاقية التي تكمن وراء الحجج المؤيدة لتوفير برامج التأمين الاجتماعي الحكومية، وأن أشرح، في سياق استراتيجي مع دور الدوافع الاجتماعية والفردية، كيف ولماذا يمكن لهذه الاعتبارات أن تكون تكون محددات مهمة لموقف صانعي السياسات والناخبين تجاه التأمين الاجتماعي. أقوم بتحفيز ومناقشة نظريات

تقاسم المخاطر الأمثل في غياب التفضيلات الاجتماعية، ووصف التخصيصات الفعالة، وكذلك مناقشة دور الرفاهية في تعظيم البرامج الاجتماعية وآليات الاختيار الجماعي.

وإن وجهة النظر القائلة بأننا مواطنون عقلانيون، كمؤسسات العدالة الاجتماعية بالمعنى الرولزي، يجب أن نسعى إلى بذل قصارى جهدنا أثناء العمل في ظل ظروف أخلاقية ورؤى مستقرة عبر مشروع الحياة الإنسانية المعقولة، تشير إلى أن أسباب

١ – التأمين الإجتماعى

المشاركة سوف تنبع المسؤوليات المؤسسية من العلل الأساسية المقبولة أخلاقياً والتي لا تتعارض مع العقل والتي يدعمها الأشخاص العقلاء على النحو المناسب. سأزعم أن جزءًا من مخطط مناسب للعدالة الاجتماعية يأتي من التكافؤ الأخلاقي عبر وجهات النظر المعقولة. يعتمد التكافؤ الأخلاقي على معايير مشتركة للتداول المعقول، دون حساسية تجاه قيود إعادة التوعية التي تؤثر بشكل مثالي على سياسات إعادة التوزيع الحكومية، وكذلك على مفهوم العدالة. وقد تتحول هذه المعاملة بالمثل إلى حالة دائمة في ظل وجود شروط معلومة تحمي الخلاف.

إن الطابع الجزئي للمطالبات الناشئة عن التفاعلات التي تقوم عليها أغلب ترتيبات التأمين يفسر الحاجة إلى نظام من الاشتراكات المجمعة لنشر عدم اليقين في طريقة التأمين الاجتماعي. ومع ذلك، هناك سبب آخر للتأمين الاجتماعي، وهو تقاسم المسؤوليات المالية للمطالبات بطريقة أكبر وأقل كفاءة من خلال استخدام الدولة في آلية التأمين – وهي طريقة طبيعية لتعميم المخاطر على المجتمع. ويتم تبرير مثل هذه المسؤولية الجماعية باعتبارها مسألة الاعتراف بعدم اليقين الأساسي بشأن ما هو جدير بالاهتمام اجتماعيا أو ما هو عادل بسبب ما يسميه راولز "ظروف العدالة" والخبرة الشخصية والأخلاقية المستقلة المحدودة. حتى بعد أن يضع الأفراد العدالة باعتبارها إنصافًا موضع التنفيذ، فمن المؤكد أنه ستظهر حالات يكون لديهم فيها نفس المعتقدات المتضاربة والمعقولة حول العدالة. على سبيل المثال، هل أنظمة التقاعد القائمة على الموارد أو على المساهمة هي الأكثر عدلاً؟ قد يكون لدى المرء اعتقاد

راسخ بأن العدالة تميل إلى اتجاه واحد عندما يعتقد الآخرون بشكل معقول أنها تميل إلى اتجاه ما.

دور الحكومة في التأمين الاجتماعي

The role of the government in social insurance

١. مسؤولية الحكومة

يعمل قطاع السوق والقطاع العام معًا لتزويد الأسر بالسلع والخدمات التي تستهلكها. عندما تتدخل الحكومة في عمل قطاع السوق، فإنها تعمل كوكيل اقتصادي ينظم الأسعار والإنتاج. كما ينظم استهلاك بعض السلع العامة، وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية. ولكن في الواقع، ينبغي أن يكون دورها أوسع بكثير. ويجب أن يساهم الاقتصاد الوطني في أي إجراء يهدف إلى تعزيز التعاون على نطاق واسع في تعزيز التضامن والكفاءة الاقتصادية. يجب أن تعكس السياسة المختارة في إعادة توزيع الدخل بعض التسوية بين أهداف التضامن التي تهدف إلى توفير رفاهية إضافية لأفقر عناصر السكان وأهداف الكفاءة التي يجب أن توجه موارد الأمة نحو الاستثمارات التي ستولد ثروة مستقبلية أكبر[١].

إن دور الحكومة في القطاع غير السوقي يشبه دور المنتجين في قطاع السوق. يتغلب المنتجون في قطاع السوق على القيود التي تفرضها في البداية كمية السلع

[١] محمد شريف عبد الرحمن ، قانون التأمين الاجتماعي، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٩

والخدمات المتداولة في الاقتصاد، ومن ثم، عن طريق التبادل، تلك المتاحة للمستهلك الفردي. ويقدم المنتجون العامون حزماً من الخدمات التي لا تنطوي على معاملات سوقية تهدف إلى استكمال الدخل العيني والنقدي للأسر. ويأتي الطلب على هذه الخدمات المنزلية في المقام الأول من الفئات السكانية التي يكون دخلها العيني منخفضا في البداية، ولا سيما أصحاب المعاشات والمرضى والمعوقين والأطفال والأسر الكبيرة. وتجد الأسر ذات الدخل النقدي المنخفض أن الخدمات العامة تمثل نسبة أكبر من إجمالي قوتها الشرائية. من وجهة نظر اقتصادية، تساهم الحكومة في رفاهية السكان من خلال القطاع العام أو غير السوقي في الاقتصاد[١].

توفير شبكات الأمان الاجتماعي

فهل تغير شيء منذ ذلك الحين؟ لا يزال الحديث عن الضمان الاجتماعي في مرحلة انتقالية. الحجج الأولى في الاقتصاد لنظرية الدولة تتطلب وجودا لمعالجة مشاكل المجتمع. وفي ظل وجود آليات الدولة والحكومة، غالبًا ما تكون هذه القدرة المطلقة محل نزاع. وكان من المنتظر أن تضع الدولة نظاماً لحماية الفقراء والضعفاء والمعرضين لصدمات السوق. وكانت الوظيفة المالية للدولة هي الدعامة الأساسية والاقتصاد السياسي، وكان رفاهية الأشخاص الأكثر احتياجا على مفترق طرق الخيارات السياسية والمالية. أثناء ذروة المخاوف الاجتماعية في نهاية القرن التاسع

[١] محمد حسن قاسم التأمينات الاجتماعية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية – مصر، ١٩٩٧م.

عشر في الولايات المتحدة، كان السؤال الحاسم المتعلق بالتدخل الحكومي كملاذ أخير للتأمين يجسد جوهر المناقشات. هل تستطيع الحكومة ومؤسساتها تقديم الحلول الفعالة للمخاطر الحياتية التي يواجهها المواطن كالمرض أو الشيخوخة أو البطالة؟ وشهدت هذه الفترة أول تجربة للحماية الاجتماعية [١]، والتي ارتبطت بشكل وثيق بتطور التأمين الاجتماعي في المجتمعات الصناعية الغربية.

كان أحد الانتقادات الأساسية للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية قبل زيادة تدخل الدولة هو أن المساعدة تخلت عن الأفراد غير القادرين على مواجهة تقلبات الحياة المختلفة. إن فكرة أن التدخل الحكومي يمكن أن يقلل بشكل كبير من معدلات الفقر ليست جديدة. تعود أصول هذه الفكرة إلى العصور القديمة. إن أصل الرعاية الاجتماعية من خلال المؤسسات الاجتماعية والسياسية المهيمنة يجد جذوره في المقام الأول في أوروبا. في العصور القديمة، عصر الكوميديا والمأساة العظيم حيث حاول الناس من خلال مساعيهم الفنية فهم العالم وانتقاده ووصفه، تم تصوير الصراعات الاجتماعية في المسرح اليوناني والروماني. ثم مرة أخرى في زمن الإنسانيين العظماء، وفي وقت لاحق في عصر الثورة الدموية، لا يمكن للمرء أن يغيب عن أهمية استنجاد الجماهير للإغاثة، والنداءات الجماعية للدعم والعون. في الواقع، يعد "الدعم" أحد أكثر القضايا إثارة للنقاش والجدل في التاريخ الاقتصادي والثقافي. إن دعم المرضى والجرحى، الصغار والكبار، والعاطلين عن العمل والجياع، تتم مناقشته اليوم، كما كان بالأمس.

[١] معهد التخطيط القومي نحو اصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (٢٢٤) ، سبتمبر ٢٠١٠.

وكان توفير شبكات الأمان الاجتماعي لتهدئة احتجاجات الفقراء والأفراد الطموحين سياسياً الذين رأوا فرصة سانحة هو الدافع الأكبر لتطوير خطط الدعم الاجتماعي المبكرة.

ضمان الاستقرار المالي

تم إنشاء أول برنامج مهم للتأمين الاجتماعي في ألمانيا في عام ١٨٨٩. وقد أدى تأثير النشاط السياسي الجماهيري والصراعات العمالية في معظم أنحاء أوروبا الغربية، إلى جانب التقاليد القديمة في العديد من البلدان الأوروبية مع التخطيط الحكومي النشط، إلى إقرار مجموعة متنوعة من التأمينات الاجتماعية. أنظمة التأمين الاجتماعي في بلجيكا والدنمارك وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج خلال السنوات الـ ٢٢ الأخيرة من القرن التاسع عشر. خلال هذه الحقبة، أثرت فرنسا على أنشطة التأمين الاجتماعي الأقل شهرة ولكنها طويلة الأمد مع التركيز على مكان العمل والتأمين ضد الحوادث. ولم يمض وقت طويل بعد ذلك، حتى حصلت الولايات المتحدة على مكانة موحدة كدولة رائدة خلال الحرب.

دور الحكومة في الرعاية الاجتماعية

إن التدخل باتخاذ التدابير المباشرة والفورية المناسبة لا يهدف فقط إلى الحد من خطر الإضرار بالنسيج الاجتماعي للشخص، بل يهدف أيضًا إلى فقدان أسر أو مجتمعات بأكملها وسط أكثر أشكال عدم التماثل تنوعًا. خدمة الرعاية الاجتماعية موجهة إلى جميع الأشخاص الذين يعانون لأسباب مختلفة من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي

المؤقت أو الدائم: الأطفال والعائلات والبالغين والمسنين والمقيمين وغير المقيمين ذوي الإعاقة. تهدف الخدمة إلى تقديم مساعدة ملموسة للأشخاص والأسر الذين يجدون أنفسهم في حالة صعوبة خاصة في حالات الحاجة المالية والسكنية والاجتماعية من خلال التدخلات المناسبة التي يمكن أن تدعمهم في تطورهم ونمو نوعية حياتهم، من خلال تعزيز التكامل الاجتماعي.

الرعاية الاجتماعية هي المصطلح الجماعي المستخدم لوصف الرعاية الشخصية والمساعدة العملية التي تساعد الأشخاص من جميع الأعمار الذين يحتاجون إلى الرعاية والدعم ليكونوا مستقلين ويشاركوا في مجتمعاتهم. ويشمل هذا المفهوم جميع الترتيبات التي يمكن أن يتخذها الناس في حياتهم اليومية، مثل الاستحمام أو الشرب أو الانضمام إلى المجتمعات والمنظمات أو الدراسة أو العمل أو اللعب. وفي جميع هذه الأنشطة، يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة، والتي يستخدمون فيها قدراتهم وخبراتهم، لضمان استفادتهم من نفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الآخرون. يعد ضمان المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في هذه الأنشطة أمرًا حيويًا لجميع المجتمعات لأنها تعزز التنوع والاعتراف بقيم الشمول.

١,٢. أهمية الدور الحكومي

وتعمل الحكومة كدليل للمجتمعات المشاركة في منح السلطة في جهودها الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى الفرد والمجتمع. دور الحكومة كعامل تغيير في تطوير الاقتصاد الصناعي الذي يركز على الناس، والعمل معًا لتغيير مواقف

وأفعال الأفراد أيضًا، على المستوى الشخصي والتنظيمي والمجتمعي. تصبح الحكومة، من خلال ضمان صور النمو الصناعي والأفراد، هيكل إيكويتا، الأساس والمحفز لتطوير مجتمعات متحدة بما يتماشى مع هدف خلق مجتمع موحد. يتم التحدث بها حيث يتكون المجتمع المتكامل من أفراد لديهم مواقف وقيم طبيعية فيما بينهم.

تمثل الحكومة السياسات والبرامج الرامية إلى تنمية الشعب والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الأطراف الأخرى. إن دور سياسة الحكومة في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي ضروري للغاية في أي بلد. إن وجود مستوى نمو اجتماعي واقتصادي أعلى لا يشير فقط إلى أن البلد متطور للغاية حيث انخفض الفقر المادي، ولكن أيضًا هناك انخفاض في الفقر السلوكي مثل التفكير في مواقف غير لائقة وغير لائقة.

المبحث الرابع

انتقادات التأمين الاجتماعى

Criticisms of social insurance

المطلب الاول

– انتقادات للتأمين الاجتماعي

١. لسوء الحظ، الأمور ليست بهذه البساطة. في حين أن العديد من برامج التأمين الاجتماعي توفر مجموعة معينة من المزايا لمجموعة معينة من المساهمات، فإن العديد من البرامج الأخرى لا تفعل ذلك. تعتمد المزايا التي يحق للأفراد الحصول عليها عند التقاعد أو في حالة المرض أو العجز على الدخل النسبي للفرد ومن يعولهم. وفي حالة الوفاة، تأتي مستحقات الأسرة من حساب المتوفى. إذا كان للمساهمين أطفال، فإنهم يحصلون أيضًا على المزايا. تعتبر آلية التمويل الشهيرة "الدفع أولاً بأول" مهمة لسببين. فهو يفصل مساهمات اليوم عن فوائد اليوم ويوفر على الأقل نظامًا جزئيًا لدفع فوائد غير المساهمين اليوم. وفي الواقع، يسير الأمران جنبًا إلى جنب: نظرًا لأن عدد الأطفال أقل من عدد البالغين، فإن عدد المعالين أقل من عدد المساهمين. فإذا كان الناس يعتمدون على بعض الأموال المتراكمة من استقطاعاتهم السابقة، فإن الفوائد سوف تكون أقل، وسوف يضطر دافعو الضرائب إلى تعويض الفارق. وتختلف المساهمة النسبية للخصومات والضرائب على نطاق

واسع. وكما كان الحال من قبل، إذا تم تشجيع كبار السن بالفعل على "الادخار من أجل تقاعدهم"، فإن النسبة ستكون أعلى مما لو تم تمويل الاستحقاق بشكل كافٍ من مساهمات PAYG والضرائب ذات الصلة؛ وسيكون الأمن وليس الربح هو الدافع الصريح أو الضمني، وسيكون الطلب على الأصول المالية أعلى. وإذا كانت الفوائد مجرد وظيفة للأرباح السابقة دون الحاجة إلى تقديم مساهمات فعلية، فلن تكون هناك حاجة إلى أصول مالية.

٢. عدم وجود تغطية كافية. عادة ما يُنظر إلى التأمين الاجتماعي على أنه شيء منفصل تمامًا عن المساعدة العامة. وبموجب برامج التأمين الاجتماعي، يقوم الأفراد عادة بتقديم مساهمات خلال سنوات عملهم ويحصلون على المزايا المتعلقة بتلك المساهمات بعد تقاعدهم أو إصابتهم بالإعاقة. والاتفاق الضمني هو أن الأفراد مسؤولون عن رفاهيتهم، والمساهمات هي وسيلة لإجبار الناس على تحمل هذه المسؤولية. في بريطانيا العظمى، تم تصميم مخطط توفير معاشات الشيخوخة الذي تم تقديمه في عام ١٩٢٥ عمدًا ليكون مخططًا لـ "الادخار الإلزامي" وليس كمنحة (غير قائمة على الاشتراكات) من الضرائب العامة؛ وإلا لكان المخطط عبارة عن "مساعدة اجتماعية". وللبرنامج أيضًا أهمية رمزية كبيرة. كثيرا ما يقال إنه بموجب التأمين الاجتماعي، يحصل الأفراد على "ما يدفعون مقابله" أو حتى أنهم يحصلون على "ما يستحقونه". قد يتفق أغلب الناس على أنه ما دامت المساهمات توفر التمويل وقواعد

الأهلية لبرنامج التأمين الاجتماعي، وبما أن السلوك الحكيم للمساهمين يوفر الأساس المنطقي الأساسي، فإن الفوائد تعود بلا شك إلى المستفيدين.

– انتقاد التامين الاجتماعي في السياسات

استبعدت السياسات الأولية عمومًا غالبية القوى العاملة أو المجموعات الكبيرة داخل القوى العاملة، لكن الأهداف الرئيسية للتوظيف بموجب السياسات الإستراتيجية كانت مختلفة إلى حد ما: في البداية، العمال الشباب الذكور الأجانب أو الريفيين، ثم المواطنين الذكور البالغين البيض، ثم النساء لاحقًا. ومن خلال توسيع التغطية ليس فقط لتغطية شروط الاستحقاقات ولكن أيضًا لاحترام التجارب المحددة لمختلف المجموعات الفرعية، تطورت السياسات الاستراتيجية سواء من حيث الوصول الأولي أو من حيث وظيفة الإدماج الاجتماعي التي لعبها توسيع التغطية. وترى الأبحاث التجريبية حول المواجهة السياسية أن الاستبعاد يمكن استخدامه حيثما يكون له الأثر المرغوب، من خلال الحد من معارضة الجماعات القوية سياسيا التي قد تعارض سياسة التأمين الاجتماعي الأوسع، وخاصة إذا تم دفعها من خلال الضرائب التصاعدية. وكما ينبغي أن يكون واضحاً من عملية تطوير التأمين الاجتماعي، تشير الأدلة إلى أن السياسات لا تحتاج إلى التمويل من خلال الضرائب على الرواتب؛ في الواقع، كانت السياسات المبكرة غالبًا ما يتم تقديمها بشكل قطاعي ولم تستخدم كشوف المرتبات.

١ - التأمين الإجتماعى

منذ بداية التأمين الاجتماعي، كان من المعتاد عدم إدراج فئات العمال أو تغطيتها في السياسات. في البداية كان المستبعدون هم العمال في الشركات الصغيرة. لقد ارتبط تطوير التأمين الاجتماعي ارتباطًا وثيقًا بتقييم الحكومات والجهات الفاعلة في سوق العمل بأنه أدى وظيفة في الحد من الصراع بين العمل وقطاع الأعمال؛ وبالتالي كان من المهم سياسياً أن يتم تطبيقه فقط على القطاعات الاقتصادية الأكبر حجماً والأكثر مركزية. وتعززت الاستثناءات بحقيقة أن التغطية المحدودة أدت إلى خفض تكاليف التنفيذ المباشرة؛ وكثيراً ما كان يتم تزويد أصحاب العمل الصغار والعاملين لحسابهم الخاص بسياسات تمييزية أو إقصائية بحكم الأمر الواقع، وقد أدى هذا التأثير السلبي غير المتناسب إلى تحديات تتعلق بالمساواة وتناقص الاستدامة على المدى الطويل.

قد يتم أيضًا تشويه قرارات التغطية الخاصة والعامة الفردية لأسباب تتضمن تحويل دخل خالصًا تديره مدفوعات الرعاية الاجتماعية التي يتم توزيعها بالتساوي على الجميع في المجتمع .

-انتقاد التامين الاجتماعي ضد البطالة

على الرغم من قوة هذه النتائج النظرية والتجريبية، إلا أن برامج التأمين الاجتماعي تتعرض لانتقادات واسعة النطاق. يقدم هذا الفصل لمحة موجزة عن الانتقادات الرئيسية للضمان الاجتماعي، والتأمين ضد البطالة، وتعويض العمال. بشكل عام، يتم انتقاد الأشخاص لاستخدامهم برامج التأمين الاجتماعي المدارة بشكل عام لتوفير دعم الدخل؛ والاعتماد على التأمين الاجتماعي لتمويل دعم الدخل هذا؛ و/أو "مزاحمة"

الادخار الذاتي أو التأمين الخاص. وتستند هذه المخاوف إلى بعض الأساس النظري في نماذج الاختيار السلبي، والمخاطر الأخلاقية، والتحويلات الإيثارية الأبوية بين الأجيال، والأسواق غير المكتملة. ومع ذلك، فإن القليل من برامج التأمين الاجتماعي في العالم الحقيقي تشبه هذه النماذج إلى حد كبير. علاوة على ذلك، تشير الأدلة التجريبية والتحليل النقدي المباشر لهذه النماذج إلى أن تكاليف وفوائد برامج التأمين الاجتماعي قد تم المبالغة فيها في العديد من هذه الانتقادات[١].

وبغض النظر عن أساسها النظري، فإن برامج التأمين الاجتماعي تتعرض لانتقادات واسعة النطاق. يقدم هذا الفصل لمحة موجزة عن بعض الاهتمامات المشتركة حول برامج التأمين الاجتماعي. بعض هذه الانتقادات مدعومة بالنظريات والأدلة الاقتصادية، لكن بعضها الآخر مخطئ أو مضلل. إن برامج التأمين الاجتماعي التي توفر دعم الدخل للأسر التي لديها أطفال أو أشخاص يعانون من أمراض معيقة و/أو مميتة تلبي بشكل عام أهداف الكفاءة والإنصاف والأهداف السياسية المهمة بشكل أفضل من السياسات التي تسعى إلى تحقيق أهداف مماثلة من خلال برامج أخرى غير تأمينية.

[١] نصحي عباس ،رمضان أنظمة المعاشات في التشريع المصري والمقارن – دراسة تحليلية، ط١، بدون دار نشر، ١٩٨٧م.

١ – التأمين الإجتماعى

- انتقاد موارد التأمين الاجتماعي

سوف يتزايد عدد منتقدي التأمين الاجتماعي طوال القرن التاسع عشر. والأهم من ذلك، أن الكثيرين يخشون من أن نظام النقل لا يؤدي إلا إلى توليد عقلية النقل التي بدورها تقلل من الحافز للعمل. قبل فترة طويلة من ظهور السيدة مارغريت تاتشر، قيل إن المرء لا يمكن أن يصبح قائداً فعالاً إلا من خلال وجود أتباع أولاً. رأى دي توكفيل أن الاقتراع العام الشامل خلق عقلية نقل، وبما أن الرأسماليين ورجال الأعمال فقط هم من يستطيعون إنشاء اقتصاد قوي والحفاظ عليه، فإن التحول غير الطوعي في الدخل إلى العمال سيؤدي إلى الركود الاقتصادي. علاوة على ذلك، مع تباطؤ الاقتصاد، سيجد العمال فرصًا أقل لتحسين حياتهم من خلال العمل. ونتيجة لذلك، بمرور الوقت، سيفقد العمال ثقتهم ببطء وينزلقون إلى استسلام كارثي. وهكذا كان للتأمين الاجتماعي تأثير سلبي طويل المدى يتمثل في جعل المجتمع يعتمد على الحكومة، كما عزز سياسة واقعية غير صحية تهدف إلى استخدام الدولة لصالح شرائح اجتماعية واسعة.

يعود تاريخ الانتقادات الأكاديمية للتأمين الاجتماعي إلى أكثر من قرن من الزمان. وسواء تم فحصها تاريخيًا أو عابرًا للحدود الوطنية في العصر الحديث، فإن الحجج الرئيسية ضدها تتعلق إلى حد كبير بـ (١) قدرتها على خفض إنتاجية موارد الاقتصاد، (٢) آثارها التراجعية على توزيع الدخل، أو (٣) عواقبها الاجتماعية . ويبدو أن أولى الانتقادات، وإن كانت ضمنية، للتأمين الاجتماعي كانت تلك التي

وجهها رجل الاقتصاد فريدريش ليست. ومن خلال الجمع بين الاقتصاد و"التاريخ" والسياسة، زعم أن أغلب أنظمة التأمين الاجتماعي كانت بمثابة استحقاقات تعمل في كثير من الأحيان على تحويل العمال عن البحث عن عمل وليس عن أوجه القصور التي يعانون منها. وفي المقابل، أدت مدفوعات الاستحقاقات هذه إلى ركود النشاط الاقتصادي وتعزيز قبضة النخب من ملاك الأراضي والصناعيين. لقد شهد أصحاب العقارات ورجال الأعمال تطبيق قانونهم الحديدي للأجور، مما أدى إلى تعظيم أرباح الشركة وبالتالي احتمال استمرارهم في توظيف العمالة. وفي الوقت نفسه، فقد العمال حقوقهم في الاعتماد على الذات وانحدروا إلى التبعية المحبطة.

- انتقاد المبادئ الأساسية للتامين الاجتماعي

وتنص نظرية مكافحة الاحتكار الناشئة على أن الشؤون التجارية للقوة الاحتكارية يجب أن تكون ذات أهمية مستمرة للسوق التي تسيطر عليها إذا أرادت أن تكون فعالة. تم إنشاء قوانين مكافحة الاحتكار للسيطرة على الممارسات الاحتكارية للأعمال. أدت هذه الممارسات إلى خفض إنتاج وتوزيع السلع والخدمات على حساب المستهلكين. ونتيجة لذلك، أصبح عدم كفاءة الأعمال المتكاملة موضع اهتمام السوق. وهكذا أيضًا، من خلال الوعد بتخفيض تكاليف الرعاية الصحية في اقتصادات السوق، خلقت الشركات والحكومة فكرة في ذهن الجمهور مفادها أن المجموعة الصحيحة من الحوافز الاقتصادية لمقدمي الرعاية كانت ضرورية لمصلحة المستهلك المتمثلة في الرعاية الصحية الفعالة. عندما لم يتم تحقيق هذا المثل الأعلى، تم أخذ

تصرفات دافعي الطرف الثالث المنظمين في جميع أنحاء منظمة الرعاية الصحية بعين الاعتبار لكونها غير فعالة. وأصبحت الطريقة التي كان بها العقل التأميني لمشتري استحقاقات الموظفين تجاه الاستهلاك أمراً بالغ الأهمية بالفعل لتحقيق الكفاءة على نطاق النظام بالكامل.

انتقاد المبادئ الأساسية. الحجج التي أثيرت لصالح حجر الزاوية الحاسم في تسويق التأمين الاجتماعي، والتي تنص على أن سلوك دافعي الطرف الثالث تجاه الرعاية الطبية لا يهم المستفيدين طالما تم توفيرهم اللازم.

- انتقادات التأمين الاجتماعي في النظرية الاشتراكية

فمن ناحية، يمكن للتأمين الاجتماعي أن يستبق الثورة لأنه يخفف من محنة الفئات الأكثر استغلالاً بين أصحاب الرواتب. من ناحية أخرى، فإن تخفيف ظروف البروليتاريا يهدف في المقام الأول إلى حماية الرأسماليين من الإمكانية التي أوضحها ماركس للعيش في ظل ظروف متطرفة يمكن أن تدفع البرجوازيين الصغار والحرفيين وكذلك العمال أنفسهم إلى حالة من السخط وإلى استمرار زيادة التفاقم الثوري وبالتالي دفعهم إلى أحضان الحزب الأكثر ثورية. ومن خلال تأكيد وجودها، يحول التأمين الاجتماعي التركيز بعيدا عن النضال الثوري إلى برنامج تدريجي وإصلاحي للنضال الطبقي، وبالتالي تقليل الوعي السياسي والطبقي للبروليتاريا. في المراحل الأخيرة من القرن العشرين، واجهت بعض الدول الاشتراكية التي طورت دولة الرفاهية إلى مراحل أكثر تقدمًا أيضًا التحدي الأوسع المتمثل في التعامل مع التصلب الجهازي.

لقد اتجهت الأدبيات الاشتراكية لفترة طويلة إلى تصوير مفهوم التأمين الاجتماعي على أنه دفع تعويضات للأفراد من قبل المجتمع، وكخطوة ضرورية في مواجهة الصراع الطبقي، وكأداة مهمة للتغيير الاجتماعي التقدمي في انتظار النصر النهائي. ويُنظر إلى التعويضات بعد ذلك على أنها شكل من أشكال البديل المؤقت للأجور، انطلاقًا من نظام دولة الرفاهية. تكشف النظرة النظرية أنه، على مستوى أعمق، هناك العديد من الانتقادات النظرية للتأمين الاجتماعي الحكومي المتضمن في التقليد الاشتراكي. يجادل النقد العام بأن التأمين الاجتماعي، وإعانات البطالة على وجه الخصوص، تميل إلى جعل العمال يعتقدون أن وضعهم الوظيفي مضمون، وبالتالي عدم وضوح الفصل الطبقي الواضح بين البروليتاريا والرأسمالي.

المطلب الثاني

التأمين الاجتماعي

النتائج والتوصيات

Results and recommendations

اخيرا التأمين الاجتماعي بين الماضي وتحديات الحاضر وتطلاعات المستقبل ويتناول هذا البحث تحديات وخيارات إصلاح التأمين الاجتماعي في ضوء هذه التطورات المستقبلية. تحتوي الوثيقة على الهيكل التالي: يقدم القسم التالي الخطوط العريضة للقضايا المفاهيمية التي تنطوي عليها هذه الإصلاحات. فهو يبدأ بمراجعة التأمين

الاجتماعي، ثم يعرض هيكل الإصلاح الشامل. أما القسم الثالث فقد خصص لجانب واحد وهو مسألة التغطية المرتبطة بإعانات البطالة. وفي هذا السياق، يقدم لمحة عامة عن مدى التغطية في جمهورية التشيك وإستونيا وبلغاريا والمجر وبولندا ورومانيا وسلوفينيا للبيانات المصنفة حسب العمر والجنس والتعليم ونوع العقد والتقسيمات القطاعية والمهنية، من بين أمور أخرى. . أخيرًا، يقدم القسم الأخير بعض الملاحظات النهائية مع الأخذ في الاعتبار الاتجاه الأخير في توسيع نطاق تغطية العقود التابعة وشبه التابعة في أوروبا.

وكثيراً ما تتأخر استحقاقات الحصول على مزايا التأمين الاجتماعي عن تغير سوق العمل والهياكل الصناعية والأسرية. ويجب أن تكون الإصلاحات ديناميكية ومرنة، ويجب أن تتضمن تغييرات قانونية وإدارية وتمويلية. وينبغي لنظام التأمين الاجتماعي أن يرتكز على مبدأ استيعاب تكاليف التمويل، وبالتالي ربط الفوائد بالاشتراكات. ومع ذلك، فإن هذا الارتباط ينقطع عندما يكون الأفراد غير قادرين على تمويل حالات الطوارئ الخاصة بهم. تتناول هذه الورقة بعض الصعوبات والمعضلات الشائعة التي تواجه برامج التأمين الاجتماعي وتحدد بعض الإصلاحات المشتركة. والبلدان التي كانت أكثر نجاحاً في مواجهة التحديات التي يفرضها تغير متطلبات سوق العمل هي تلك التي كانت أكثر مرونة في تنظيم منتجاتها أو خدماتها أو أسواق عوامل الإنتاج.

البعد الثالث لتحليلنا هو التحدي والتصميم المعياري الأمثل للتأمين الاجتماعي في حالة مصائد الفقر التي نحددها بطريقة واسعة. ولذلك فإننا ندرس العوامل الخارجية،

وهي الحد الأدنى من الدخل الذي قد يطمح الناس إليه، ونفحص وجود مصائد الفقر للدخول/الخروج وتأثيرها المحتمل على تصميم آليات التأمين الاجتماعي من خلال الصراع الاجتماعي. ثم نتابع بمناقشة الأدبيات التجريبية لمثل هذه الاقتصادات التي تدرس بالإضافة إلى ذلك استدامة سياسات التأمين الاجتماعي هذه من خلال حركات نظام تبديل الوسائل الذي تم اختباره. ثم نغلق القسم الذي يتضمن آثارًا سياسية. في البعد النهائي لبحثنا ننتقل إلى نموذج التوازن العام للتأمين الاجتماعي في ظل الاختيارات المهنية الذاتية. ومن خلال القيام بذلك، نود أن نقدم مزايا العالمية في بعض آليات التأمين الاجتماعي التي تنطوي على مخاطر البطالة [١] .

ويقدم هذا البحث نظرة تمهيدية لعدد خاص يهتم باستكشاف بعض آليات التأمين الاجتماعي الحديثة المستخدمة حول العالم ضمن تحديد النظريات الرئيسية التي تدعم هذه الآليات. الهدف من هذا العدد هو تحليل الأنواع المختلفة لأنظمة التأمين الاجتماعي والنظريات المعيارية والإيجابية التي تقف وراءها. ونحن نعتمد نهجا واسع النطاق بأربعة أبعاد رئيسية. في البعد الأول، نستكشف الآليات التي تضمن الوصول إلى بعض السلع الأساسية مثل الرعاية الصحية والدخل الأساسي أو المعاشات التقاعدية. ثم نتبع بعدًا ثانيًا حيث ندرس التصميم الأمثل لآليات التأمين الاجتماعي

[١] هدى مجدي السيد التأمينات الاجتماعية ومستوى المعيشة في مصر، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء التشريعي العددان ٤٤٩ ٤٥٠ السنة التاسعة والثمانون، القاهرة – مصر ، ١٩٩٨م.

التقليدية التي تعمل على تخفيف المخاطر التي يواجهها الأفراد. يتم بعد ذلك جمع فروع مختلفة من الأدبيات بطريقة تحاول الورقة تقديم رؤية جديدة لعامة الناس.

بالنسبة لمستوى معين من المخاطر، عادة ما يكون التأمين الاجتماعي أقل تكلفة من التأمين الخاص. الفصل الحالي عبارة عن مراجعة ومقدمة لبعض التطورات الأخيرة في المناقشات السياسية حول هذا الجانب الحاسم. نبدأ بوصف برامج التأمين الاجتماعي اليوم ثم نناقش التطبيقات المختلفة لمفهوم التأمين الاجتماعي. في حين أنه يمكن النظر إلى العديد من القضايا من خلال عدسة التأمين الاجتماعي في ظل نموذج الأسواق غير المكتملة، فإن تركيزنا الواسع للتطبيق يتراوح من أبحاث الاقتصاد الكلي في حالات الكوارث والتأمين المالي كملاذ أخير، إلى مشروع البنية التحتية والتأمين ضد العجز، إلى سياسة الرعاية طويلة الأجل، والتأمين ضد الحوادث المهنية لتمويل الشركات.

تعد الإعاقة الطبية والطويلة الأمد المرتبطة بالعمل والشيخوخة من المخاطر الشائعة للأفراد في المجتمعات الغنية. وتتم الآن إدارة هذه المخاطر إلى حد كبير من خلال برامج التأمين الاجتماعي التي كثيراً ما تنشئها الحكومات الوطنية. التأمين الاجتماعي هو تأمين تديره الحكومة، ويتم تمويله بمساهمات من الجمهور، ويتم إنشاؤه لتأمين الأفراد ضد هذه المخاطر المشتركة. وكثيراً ما يُنظر إلى البرامج الحكومية على أنها الجهات المحورية التي تقدم هذه التأمينات، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الأسواق الخاصة لا توفر التأمين ضد هذه المخاطر بتكلفة منخفضة. إن رسوم تحميل المخاطر لكل

شخص مؤمن عليه والتي تفرضها شركات التأمين الخاصة على الفرد تكون مكلفة إداريا بالنسبة للأحداث منخفضة التكرار التي لها تأثير كبير، وهي معضلة نطلق عليها مفارقة إدارة المخاطر الاجتماعية. عند نقل المخاطر من خلال السوق المالية، كلما انخفض تكرار الحدث، كلما ارتفعت علاوة المخاطرة التي يجب على الفرد الذي يتجنب المخاطرة دفعها.

مستقبل برامج التأمين الاجتماعي

وعلى الرغم من أنه كان يهدف إلى القضاء على الفقر، إلا أن القانون زاد من الحراك الجغرافي من خلال الاعتماد على دخل المناطق وتم استغلال الميزة الكبيرة للعمال من قبل السادة. وتماشياً مع هذه النتائج، غيرت الحكومات المتعاقبة آلية تقديم الخدمات للمؤسسات الخيرية. ساعد حجم الإيرادات التي تم إنفاقها على القوانين السيئة في تشكيل أساس مناقشة الحد الأدنى للأجور. أخيرًا، قبلت الدولة الاعتراضات الشعبية التي حدثت في ظل المؤسسة التي تأسست في عهد لويس الأخير، وأخذ قانون الأعمال الخيرية لعام ١٧٢٣ مكانه في التاريخ كرد فعل من الجمهور ضد قوانين الفقراء المحلية[١].

نحن لا نؤرخ بداية نظام التأمين الاجتماعي بفترة معينة، ولكن يمكننا القول أن هذا النظام بدأ يتطور مع الثورة الصناعية. في القرن الثامن عشر، ظهرت بعض

[١] لبني عبد اللطيف، وعبد الله شحاته، قضية الاستدامة المالية والإصلاح المالي في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، في الفترة من (٧) – (٨) يونيو ٢٠٠٥م.

التحركات للولايات من أجل القضاء على فقر العمال الصناعيين. وكان ضعف القوانين التي بدأتها فترة تيودور والتي حدثت في المملكة المتحدة عام ١٦٠١ هو أول ظهور لمحاولة الدولة التخلص من هذه المشكلة والقيام بوظيفتها في مجال التشريع الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، يهدف قانون الفقراء، الذي تم تشكيله على هذه الأسس، إلى إبقاء جزء من السكان الذين يعملون بين سن ١١ و١٦ عامًا تحت سن الستين في العمل وتزويدهم بالطعام.

الخـــــــــــــــــاتمه

نصل معكم إلى نهاية بحثنا هذا الذي تناولنا فيه (التأمين الاجتماعي من الوجهتين التاريخية والفلسفية) حيث تطرقنا لعدد وافر من المعلومات الهامة والتفاصيل الفريدة المرتبطة بالموضوع، وقد ألقينا الضوء في مضموننا على (التأمين الأجتماعي تاريخياً وفلسفياً ودينياً واخلاقياً وسيله لمواجهة المخاطر وما ترتيه من اثار هي السبب الأبرز في نجاح هذة المنظومه والتي ادت الي ازدهاره وتنوع مجالاته وامتداده الي المجالات االمختلفه ليؤمن الافراد من كل خطر يتعرضون له سواء في الأموال او في الأشخاص كما ان الدول قد فرضت بعض انواعه ضماناً لحصول بعض فئات المواطنين علي تعويض وقوع الحوادث، ونظام التأمين افترض اسلوب قانوني " هو عقد التامين " كما تطرقنا الي التعريف والتشأه والانواع وكذلك النقد الموجه تجاه التامين وذلك لتصحيح الأخطاء وتقديم التوصيات لتجديد نوعية الأسلوب التأميني)، وبالإضافة إلى ذلك، حيث ركزنا في هذا البحث على استعراض أبرز الحلول والنتائج والتوصيات التي تم تحليلها وتقييمها وندعو الله –عز وجل– أن يجعل هذا البحث ذا فائدة ومنفعة عامه، وأن يهدينا وإياكم لكل ما فيه خير ورضا، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

المـــــــــــمراجع

- احمد حجاز . صندوق الضمان الاجتماعى وفكرة الضمان والتكافل ، وزارة التربية والتعليم ، اداره التخطيط والبحث التربوى ١٩٨٥ ،مح٢٦،ع٢،ص٩١
- القرآن الكريم
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن دار الحديث، القاهرة – مصر
- نصر محمد السلامي، الضوابط الشرعية للاستثمار، وهي رسالة علمية نال عنها المؤلف درجة الماجستير من جامعة الإيمان الدينية .
- شعبان عبد الظاهر صابر، المعاملات التي تمثل تحايلا على الربا – تكييفها الفقهي وحكمها الشرعي – دراسة فقهية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، ٢٠١٨م، ص٩
- نصر محمد السلامي، الضوابط الشرعية للاستثمار
- مسند الامام احمد
- الامام ابن ماجه
- شعبان عبد الظاهر ،صابر المعاملات التي تمثل تحايلاً على الربا – تكييفها الفقهي وحكمها الشرعي – دراسة فقهية مقارنة ،مرجع سابق ص ٩٤ .
- صندوق النقد الدولي

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا
- معهد التخطيط القومي نحو اصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر
- منشورات البنك الدولي
- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري الخراج، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة – مصر ، ص ٥٥.
- صحيح البخارى
- محمد عبد الحليم عمر الاسلام والتأمينات الاجتماعية مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول في الفترة من ١٣ – ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٧.
- محمد حسن قاسم التأمينات الاجتماعية، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية – مصر، ١٩٩٧م، ص١٨.
- مصطفى الجمال ، الوسيط في التأمينات الاجتماعية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية – مصر، ١٩٨٤م، ص٣٦ .
- محمد حسن قاسم، التأمينات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٠ وما بعدها.
- الميثاق (Charte):
- سعيد عبد السلام ، الوجيز في قانون التأمين الاجتماعي ، المنوفية ، كلية الحقوق، جامعة المنوفية ، مطبعة حمادة الحديثة بقويسنا ، ١٩٩٤ ، ص ١٦.

١ – التأمين الإجتماعى

- أحمد على محمود ضرار دور موارد التأمينات الاجتماعية في تنمية اقتصاديات الدول مع على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير ، كلية التجارة – جامعة عين شمس، القاهرة – مصر
- أحمد فراس العوران، اقتصاد الأمن الاجتماعي التحدي والاستجابة، طا ، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت – لبنان ٢٠١٤ م
- أسامة السيد عبد السميع ، نظرية التأمينات الاجتماعية في الشريعة الاسلامية ، مؤتمؤ التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول ، جامعة الأزهر من ١٣ – ١٥ أكتوبر، ٢٠٠٢ –
- ألفونس شحاتة ،رزق التأمينات الاجتماعية دراسات اقتصادية وتمويلية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، ١٩٧٩م.
- أمنية حلمي تطوير نظام المعاشات في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل مارس ٢٠٠٤م.
- حسام الدين كامل الأهواني أصول قانون التأمين الإجتماعي، دار أبو المجد للطباعة، ١٩٩٩م.
- خضر أبو قورة ، من الضرورات المجتمعية لمظلة التأمينات الاجتماعية ، الورقة الأولى ، لقاء الخبراء ، سلسلة أوراق اقتصادية ، العدد رقم (١٠) يناير (٢٠١٠، معهد التخطيط القومي.

- خضر أبو قورة، من الضرورات المجتمعية لمظلة التأمينات الاجتماعية الورقة الأولي، لقاء الخبرا، سلسلة أوراق اقتصادية، معهد التخطيط القومي، العدد رقم (١٠) يناير ٢٠١٠م.
- رشاد سالم أحمد، تجربة استثمار أموال التأمينات في سوق الأوراق المالية، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، أكتوبر، ٢٠٠٢م.
- سامي نجيب ، الاطار المؤسسي لنظام التأمين الاجتماعي المصري، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول ، جامعة الأزهر من ١٣ – ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢٠.
- سامي نجيب، مدى تناسب اشتراكات التأمين الاجتماعي والمزايا (الحقوق) التأمينية، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر – بدمنهور، ١٢– ١٤ أكتوبر، ٢٠٠٢م.
- سعاد عبد العزيز ، التوزيع العمري للسكان و أثره في تكلفة معاشات التقاعد ، رسالة دكتوراة ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، ٢٠١٠.
- سعد السعيد عبد الرازق ، دور التأمينات الاجتماعية في ظل التحول الاقتصادي مؤتمر مشاكل نظام التأمين الاجتماعي المصري، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ٢٣ – ٢٤ مارس ١٩٩٦.
- سعيد عبد السلام ، الوجيز في قانون التأمين الاجتماعي ، المنوفية ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، مطبعة حمادة الحديثة بقويسنا ، ١٩٩٤.

- سهير مغازي المسلمي، تقييم تجربة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في مصر من خلال بورصة الأوراق المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة العدد الأول،٢٠٠٣م.
- السيد محمود السيد غانم، مفهوم وأهداف ونشأة وتطور التأمينات الاجتماعية في مصر، ورقة مقدمة لمؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، جامعة الأزهر، الفترة من ١٢ – ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م
- شعبان عبد الظاهر ،صابر، المعاملات التي تمثل تحايلا على الربا – تكييفها الفقهي وحكمها الشرعي – دراسة فقهية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، ٢٠١٨م.
- صفوت حميدة استثمار أموال صناديق المعاشات Pension Funds) في مصر بين الواقع الدولي والتحديات المتوقعة، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ، ١٢ – ١٤ أكتوبر، ٢٠٠٢م.
- صفوت حميدة، استثمار أموال صناديق المعاشات Pension Funds في مصر بين الواقع الدولى والتحديات المتوقعة.
- عاطف حسن النقلي، نظام المعاشات الفرنسي، مجلس الشعب الأمانة العامة، مركز البحوث البرلمانية، مايو ٢٠٠٣م.

- عبد الفتاح الجبالي التطورات الحديثة في السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في مصر، ندوة بمركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، أوراق اقتصادية، العدد ١٥ سبتمبر ٢٠٠١م، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٣ يونيو ٢٠٠١م.
- لبني عبد اللطيف، وعبد الله شحاته، قضية الاستدامة المالية والإصلاح المالي في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، في الفترة من (٧) – (٨) يونيو ٢٠٠٥م.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في اطار السياسات الاجتماعية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٣ .
- مجدي صالح محمد ، الفئات المستفيدة من أموال التأمينات الاجتماعية ، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول ، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الأزهر من ١٣–١٥ أكتوبر .٢٠٠٢،
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، اصلاح نظام المعاشات في مصر الخيارات والسياسات دراسات اقتصادية واجتماعية ، مارس ٢٠٠٨
- محمد أحمد معيط استثمار أموال الضمان الاجتماعي في ظل الأزمة المالية الراهنة، ديسمبر ٢٠٠٩م.

١ - التأمين الإجتماعى

- محمد بن أحمد بن صالح ، التأمينات الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور والآثار ، دراسة تطبيقية علي المملكة العربية السعودية ، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول ، جامعة الأزهر من ١٣-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢.
- . محمد حامد الصياد ، دور التأمينات الاجتماعية في شبكة الأمان الاجتماعي ، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الأزهر من ١٣-١٥ أكتوبر ، ٢٠٠٢ .
- محمد حسن قاسم التأمينات الاجتماعية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية – مصر، ١٩٩٧م.
- محمد شريف عبد الرحمن ، قانون التأمين الاجتماعي، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٩ ،
- محمد صفوت ،قابل نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية در الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية – مصر، ٢٠٠٦م.
- محمد عبد الحليم عمر الاسلام والتأمينات الاجتماعية مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، في الفترة من ١٣ – ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م.
- محمد محمد البنا نحو تطوير نظام التأمينات الاجتماعية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، جمعية الاقتصاد والتشريع السياسي، العدد ٤٨٥ لسنة ١٩٩٨م.
- مصطفى الجمال ، الوسيط في التأمينات الاجتماعية ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية – مصر ، ١٩٨٤م.

- معهد التخطيط القومي نحو اصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (٢٢٤) ، سبتمبر ٢٠١٠.
- منشورات البنك الدولي، تحسين شبكات الأمان ضروري لتحقيق منافع العولمة للفقراء في العالم، ٢٠٠١م.
- منى إبراهيم محمود إبراهيم ، دراسة تحليلية لاقتصاديات نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات (دراسة مقارنة) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان – مصر – ٢٠٠٧م.
- مني السيد الطاهري، تقييم اقتصادي لأساليب استثمارات التأمين الاجتماعي في مصر، أكاديمية السادات للعلوم الادارية ، المعهد القومي للادارة العليا ، رسالة دكتوراه ، ٢٠٠٢م،.
- نصحي عباس ،رمضان أنظمة المعاشات في التشريع المصري والمقارن – دراسة تحليلية، ط١، بدون دار نشر، ١٩٨٧م.
- نصر محمد السلامي، الضوابط الشرعية للاستثمار، وهي رسالة علمية نال عنها المؤلف درجة الماجستير من جامعة الإيمان الدينية، طبعة دار الإيمان الأسكندرية – مصر، ٢٠٠٨م.

١ – التأمين الإجتماعى

- نها عبد اللطيف عبد الحميد ، دراسة امكانية التحول في تمويل نظام التأمين الاجتماعي في جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٨.
- نها عبد اللطيف دراسة إمكانية التحول في تمويل نظم التأمين الاجتماعي في ج.م.ع، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة – مصر، ٢٠٠٨م.
- هدى مجدي السيد التأمينات الاجتماعية ومستوى المعيشة في مصر، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء التشريعي العددان ٤٤٩ ٤٥٠ السنة التاسعة والثمانون، القاهرة – مصر ، ١٩٩٨م.

References

- Robert Holizman, The World Bank Approach to Pension Reform " World Bank Social Protection Discussion Paper, A.V, Washington Dc December Y....
- James Banks and Carl Emmerson : Public and Private Pension Spending: No. Principles, Practice and the Need for Reform, Fiscal Studies, Vol. ٢٠٠٠٠ ،١
- John Pitzer, The Definition of a Social Insurance Scheme and its Classification as Defined Benefit or Defined Contribution June ٣٠’٢٠٠٣
- http:/www.imf.org/external/np/sta/ueps/.../..r.pdf
- Ali Mohamed Abdallah, Aging and Pension Plan In Egypt,Master In Statistics, Cairo University, Faculty Of Economics and Political sciences ,September Y..E١٩٠٧
- Eveline M. Burns, Social Security and Public Policy, Hill Book Company،
- Hector Inductive, Social insurance, theoretical Background, Asian Development Bank Institute.
- Helmuth Cremer and Pierre Pestieau, Social insurance competition between Bismarck and Beveridge.،.. ،
- http://www.idsc.gov.eg/IDSC/App_Utility/Search.aspx
- http://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/social-insurance.aspx